الجمهـــوريـــة الجزائريـــة الديموقراطيـــة الشعبيـــة.

وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلـــمي

جامعـــة منتوري قسنطينـــة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتمـاع والديمغـرافيا

رقم التسجيل:
رقم التسلسل:

مشكلات النمو الحضري لمدينة عين مليلة
حي رقايزي وقواجلية نموذجا

رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالبة:
مليحي نجاة

إشـــراف أ. د:
بن السعدي اسماعيل

لجنة المناقشة:

تاريخ المناقشة:

السنـــة الجامعيـــة

2006-2005

رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي ﴿٢٦﴾ وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن
لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي ﴿٢٨﴾

صدق الله العظيم

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي أنار دربي بالعلم والإيمان

إلى الوالدين الكريمين

إلى الأستاذ المشرف على توجيهاته القيمة.

الأستاذين لحرش موسى وبشاينية سعد

إلى رئيس المصلحة التقنية بمدينة عين مليلة بومعراف سليم

ورئيس المصلحة التقنية بمدينة عين كرشة السيد عسول محمد الصالح.

جزيل الشكر إلى الكاتب العمومي الذي ساعدني كثيرا السيد سماش عبد العزيز.

جزيل الشكر إلى السيد مليحـــي توفيـــق

إلى كل عمال ولاية أم البواقي خاصة عمال المصلحة اللتقنية.

وكل عمال مركز التكوين المهني والتمهين سونلغاز بعين مليلة خاصة فقاع أحمد

وإلى رئيس مكتب الدراسات الهندسية دينا اسكندر / عين مليلة.

خالص التقدير إلى الاستاذ القدير الذي زرع في روح التحدي والموضوعية السيد حميدان العياشي.

" نجـــاة "

"الحمد لله رب العالمين"

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين

كل افراد العائلة كبيراً وصغيراً

إلى صديقاتي سلمى – سميحة – نعيمة – رفيقة

والغالية رتيبة إلى أخي العزيز نبيل فقاع.

وإلى روح استاذي الطاهرة حميدان العياشي

وإلى كل افراد عائلة سماش عبد العزيز بعين مليلة

" نجـاة "

المقدمة

تعتبر عملية النمو الحضري من الأولويات في عملية تهيئة وتوسيع الإقليم الحضري في عصرنا الحالي كما أن إعادة الهيكلة والتهيئة تعني إحاطة النسيج الحضري الموجود بأكثر أهمية لارتباطه بالحياة اليومية للسكان ونمو المدينة خاصة وأن التغير في وسائل الحياة للسكان وتغير مفهوم السكن في حد ذاته خلق مشكلة في النسيج الحضري القديم وقد ارتبطت هذه المشكلة بالتطور التكنولوجي والعلمي والثقافي من جهة أخرى كما ارتبطت بتغير المفاهيم إزاء السكن وأسلوب الحياة في حد ذاته لأن النظرة القديمة التي كان السكن فيها عبارة عن مأوى لم يعد اعتبار في هذا العصر بسبب طموحات إنسان اليوم وما وصل إليه من تطور علمي واقتصادي واجتماعي يبتعد عن كل ما هو قديم رافق هذا النمو الحضري السريع نزوحا ريفيا معتبرا باتجاه المدن على اعتبار أن هذه الأخيرة هي مصدر للإشعاع الاقتصادي أو بعبارة أخرى مركز لاستقطاب التنمية بشتى أنواعها وبالتالي فهي مصدر التمدن والرقي ومن هنا باتت المدن الكبرى والمتوسطة ذات موقع استراتيجي ومحل أنظار واهتمام النازحين إليها من الأرياف بالإضافة إلى ذلك مجموعة الظروف الأمنية (في العشرية الأخيرة) التي لعبت دورًا هاما في النزوح نحو المدن، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل على الساحة الحضرية كالنمو العشوائي للأحياء الفوضوية وغيرها من الآفات الاجتماعية.

وقد تم اختيار موضوع النمو الحضري لمدينة عين مليلة باعتباره من المواضيع التي فرضت نفسها في الآونة الأخيرة في المدن المتوسطة التي أصبحت تعاني من التوسع العشوائي وما ينجم عنه من مشاكل مختلفة كالسكن وانتشار الأحياء المتخلفة والبطالة والفقر والجريمة .....إلخ. وهذا الوضع المتأزم الذي تعيشه العديد من المدن الجزائرية ما هو إلا انعكاس واضح لعدم فاعلية الشبكات التقنية وغيابها في كثير من الأحياء بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالمحيط كلية سواء من ناحية تهيئته وتنظيمه أو من الناحية الجمالية والفنية إطار المبني، وقد تم التطرق إلى نمو الحضري ومشكلاته في العالم بصفة عامة من خلال دراسة تحليلية لأهم المدن التي شهدت التطور السريع في جميع الميادين وفي فترات قياسية ثم التعرض للنمو في الجزائر مع الوقوف عند أهم المراحل التي مر بها في بلادنا وبعدها تم التعرض للنمو الحضري بمدينة عين مليلة باعتبارها من المدن المتوسطة التي شهدت ديناميكية سريعة خاصة في الآونة الأخيرة مما جعلها نقطة التقاء للعديد من النشاطات المختلفة التي أهلتها لأن تكون قاعدة تجارية هامة بالدرجة الأولى.

- الفصـــل التمهيـــــدي -

- الإشكاليـــــة

1- الأهميـــــــــة.

2 – الأسبـــــــاب.

3- الأهـــــــــداف.

4- الفرضيـــة ومؤشـــراتها.

الإشكاليـــــــة:

يعتبر النمو الحضري ظاهرة عمرانية تطورت مع التطور التاريخي لحركة المدن فلازمت بدايته حركة فعلية لجميع المجتمعات البشرية كما عكست رغبة الانسان وحبه الدائم إلى التجديد الذي كان وليد التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وحركة التقدم العلمي والتكنولوجي فهو ظاهرة مازالت لحد الآن تفرز العديد من المشكلات المختلفة والتي تمس مختلف جوانب الحياة "فالمشكلات العمرانية التي تناولها ابن خلدون والمشكلات الاجتماعية التي تناولها إميل دوركايم تشير إلى كونها عادة متداخلة مع بعضها البعض"[1] وهي لا تعود إلى سبب واحد وإنما إلى أسباب متعددة كالهجرة والبطالة والانحراف وانتشار البناءات الفوضوية... إلخ، وهذا ما يؤكده ميردال MERDEL الذي يرى بأن مجتمعات العالم الثالث ليس لها مشكلات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية فقط وإنما هناك مشكلات معقدة تحتوي على جوانب متعددة وما لم يتحقق فهم هذه المشكلات من جميع جوانبها فإن الفهم سيظل قاصرا[2].

فالوطن العربي مازال يعرف تصاعد في عملية التحضر وتضخما في العديد من مدنه والاتجاهات الحديثة تشير على أن المناطق الحضرية تتوسع وتضم إليها مساحات شاسعة من الريف بصورة متزايدة وسريعة وأن المدن الرئيسة باتت تهيمن على المنظر الحضري العام وأصبحت تشكل أحد المعالم الأساسية والمميزة لكثير من الدول العربية في السنوات الأخيرة.

والجزائر كغيرها من دول العالم الثالث تشهد نموا عمرانيا سريعا تتداخل في عوامل عديدة [ديمغرافية، اقتصادية، ثقافية] مخلفا بذلك زيادة كبيرة في المدن من حيث الكثافة والمساحة ومتخذا أشكالا مختلفة من التوسع الذي أحيانا يكون منتظما وأحيانا أخرى فوضويا تتفاوت فيه استعمالات الأرض من مدينة إلى أخرى وذلك حسب رغبة الإنسان التي تعتبر تجسيدًا حيا لتحركات الناس وأنشطتهم المتعددة في جميع مجالات الحياة.

كما تعتبر الفترة ما بين [1926-1962] من أهم الفترات التي أثرت بشكل واضح على المجتمع الجزائري وانعكست سلبا على الأوضاع الاجتماعية به الأمر الذي أدى إلى

---

1 يوسف عنصر، بعض مشكلات مدينة قسنطينة، ملتقى أزمة المدينة الجزائرية/ منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2004، ص 114.

2 ريم أحمد مصطفى، ع الرحمن عبد الله، المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص9.

ظهور بناءات فوضوية على أطراف المدن الكبرى وبعض المدن المتوسطة نتيجة للسياسة الوحشية التي انتهجها الاستعمار الفرنسي ضد سكان الأرياف أين تحرك حوالي 130 ألف وافد سنويا ما بين 1930-1954[1].

وهنا يبرز الدور الذي لعبه التقسيم الإداري في نمو المجتمعات الحضرية وزيادة عدد سكانها على مختلف سنواته لأن إضافة مراكز إدارية جديدة لولايات جديدة بما فيها الدوائر والبلديات يعني بالضرورة إضافة هياكل وقواعد ومرافق وخدمات جديدة الشيء الذي يجعل من هذه المرافق نقاط جذب للسكان وبالتالي ارتفاع معدل نموها الحضري إلى جانب سياسة التصنيع والتخطيط الاقتصادي اللذان أديا إلى تحريك عدد هائل من سكان الأرياف نحو المدن بحثا عن حياة أفضل والمتمثلة في الامتيازات الحضرية التي أدت إلى اتساع الفوارق بين المدن والأرياف بسبب التركيز على عملية التصنيع خاصة في مجال الاستثمارات إذا كانت الهجرة من أهم العوامل المحكمة في النمو الحضاري فإن توسع العمراني الغير مخطط يعتبر من أهم وأخطر مشكلاته ذلك لأنه "يمثل النموذج الذي يبدأ بنقطة في الوسط ليتوسع وتشتد تموجاته كلما ابتعدنا عن المركز"[2] والملاحظ أن هناك علاقة وطيدة بين الهجرة التوسع العمراني فكلما تغير اتجاه الهجرة تغير اتجاه التوسع العمراني وكلما أثر ذلك على مورفولوجية المدينة لدرجة أن "تزايد الهجرة في المدن الكبرى بلغت نسبته 2.23% سنويا مقابل نمو حضري يقارب 5% سنويا"[3].

فالنمو السكاني يعتبر العامل الرئيسي في عملية التوسع العمراني في جميع المدن تقريبا وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على أراضي تخصص للبناء أو التعمير ومن الاعتبارات الأخرى التي ساعدت على نمو وتوسع الأرضي الحضرية ما يتعلق بميل السكان "إلى أراضي بيعت في الأطراف وخارج المجال العمراني مما يسمح للمدينة بالتوسع في اتجاه هذه التحصيصات، كما تضطر كثير من المدن بعد سنوات قليلة إلى مد

---

1 Mac cote ; l'algerie expace et société Edition Masson ; Paris , 1996- p85.

2 بن السعدي اسماعيل، اشكالية المحيط، ملتقى ازمة المدينة المرجع السابق، ص304.

3 بودون عبد العزيز، التوسع في المجال الحضري واستعمالات الارض في المدن الجزائرية، ملتقى أزمة المدينة، المرجع السابق ص106

حدودها إلى مواقع أخرى في المجال الحضري الذي يضم مساحات عديدة وإدماجها ضمن المخطط العام للمدينة"[1].

ذلك لأن التوسع الحضري في مجالات البناء وعلى حساب الأراضي الزراعية التي تقع على الضواحي أدى إلى ظهور مناطق حضرية للمدن اتسعت في جميع الاتجاهات تقريبا وجاءت كنتيجة حتمية لتراكم العوامل التي ساعدت بكل الأشكال في زيادة المشاكل الاقتصادية والعمرانية وحتى المشاكل النفسية وبالتالي وقفت كحاجز أمام النمو الرشيد والمنظم ومن بين هذه المشاكل أزمة السكن التي تشكل هاجسا للمواطن والسياسي على حد السواء، فبالرغم من وتيرة البناء المتزايدة إلا أن أزمة السكن مازالت متواصلة ومن بين هذه المشكلات نجد تدهور الوضعية العمرانية لبناءات نتيجة لسوء التخطيط والتي باتت تهدد كيان المدينة من خلال انتشار الأحياء المتخلفة أو المناطق المهمشة، هذه الأخيرة التي أصبحت تشكل قاسما مشتركا بين معظم بلدان الدول النامية التي تشهد نموا حضريا سريعا لا يتماشى مع وحدات العرض السكنية وما أنجر عن هذه الظاهرة من فساد أخلاقي واجتماعي كانحراف الأحداث والجريمة والسرقة، وكانت هذه الأحياء مرتعا للفقر ولاّ أمن بسبب افتقارها لأبسط ظروف العيش الممكنة وما تبعها من نقص في المرافق والخدمات التي أصبحت عاجزة عن مواكبة احتياجات المواطنين المتزايدة.

إلى جانب المشكلات الاقتصادية التي تتمثل أساسا في انتشار الأنشطة غير الرسمية وتركز الصناعات القاعدية داخل المدن الكبرى وسيطرتها وتحكمها في توزيع السكان وتوجيه اتجاهاتهم نحوها بالإضافة إلى كثرة وانتشار الباعة المتجولين داخل المدن وعلى أطرافها.

أما المشكلات الثقافية فمثلت أساسا في الصراع بين ثقافة المدينة وثقافة القرية وما ترتب عنها من تضارب للآراء والأفكار، هذه المشاكل وغيرها كثير جاءت كنتيجة حتمية لتراكم مجموعة من العوامل التي ساعدت في تأزم الوضع بالمدينة وافتقار الدولة للحلول الناجعة للحد منها كما ساهم التوسع الصناعي من نمو المدن وذلك بسبب توفر الظروف الملائمة لذلك كإستراتيجية الموقع وتوفر رؤوس الأموال كالأسواق الاستهلاكية والأيدي العاملة التقنية والعادية، ونتيجة لمكننة الآلة الزراعة في الأرياف ظهر فائض في الأيدي العاملة الزراعية وانتقل على المدن للاستفادة من فرص العمل المتوفرة الصناعة التي

---

1 بودون عبد العزيو، المرجع السابق، ص109.

ازدادت حاجتها للأيدي العاملة مما أحدث تدفقا لتيارات الهجرة من الأرياف على المدن وتضخم مستمر في أحجام المدن.

كما ساعد النقل وتوسع شبكاته وسهولة الاتصالات الأمر الذي ساهم في النمو الحضري وارتفاعه وعمل على التوسع التجاري الذي أدى إلى تطور المدن وتزايد سكانها.

1- الأهميـــــة:

لكل موضوع أهمية يحتلها داخل الحقل المعرفي، هذه الأهمية تكون نابعة بالأساس من رغبة الباحث نفسه وحبه الدائم للكشف عن الأسباب الحقيقية التي دفعته للخوض فيه ومواصلته وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف التي تساهم في إثراء المجال العلمي بصفة عامة والدراسات السوسيولوجية بصفة خاصة.

وظاهرة النمو الحضري من المواضيع الهامة التي تعكس أهميتها أبعادا مختلفة على المجتمع وانتشارها بشكل فوضوي وغير متحكم فيه يعني فقدان المدينة لطابعها العام.

والجزائر واحدة من الدول التي تعاني أغلب تجمعاتها الحضرية من هذه الأزمة وبرزت آثارها المختلفة على جميع الأصعدة خاصة في المجال العمراني متسببة في انتشار الأحياء الفوضوية المتخلفة وأزمة السكن...الخ، وفي المجال الاجتماعي كانتشار الأنشطة التجارية في ظل انتشار الأنشطة غير الرسمية، أما على المستوى الثقافي فتجلت أساسا في عدم تكيف معظم المهاجرين مع وضع المدينة وطريقة العيش فيها.

2- الأسبـــــاب:

ومن أهمية الموضوع تأتي أسبابه المتمثلة في اختيار مدينة عين مليلة كمجال عام على أساس أنها واحدة من التجمعات السكانية التي يعكس وضعها العام جانبا من المشكلات السابقة خاصة وأنها من المدن المحورية التي تتموقع وسط تجمعات ريفية كانت تعاني من التهميش لسنوات وأيضا ممرا لحركة نقل وتنقل كثيفة ما بين الشمال والجنوب والشرق والغرب لذلك فإن هذه المدينة حسب موضعها الحالي قد تشهد نموها في هذه الظروف تعقيدات يصعب التخلص منها مستقبلا وهذا ما يمكن اعتباره مبررا موضوعيا لتحليل ودراسة وبحث ظاهرة النمو الحضري في هذه المدينة بالتحديد بالإضافة إلى أن هذه المدينة تعتبر من المدن المتوسطة التي تشهد حركية وتطورا سريعا في نسيجها الحضري أدى إلى استهلاك الأراضي المحيطة بها بطريقة سريعة وجعل المساحات الصالحة للبناء جد نادرة مما جعلها تتوسع في جميع الاتجاهات تقريبا بغرض

توفير السكن الذي أصبح يشكل أزمة حقيقية كذلك ملاحظة الوضع الذي تعيشه مدننا من تأزم في المجال العمراني والاجتماعي والتخلف الذي أزداد بعمق في ظهور الأحياء المختلفة وبالخصوص المدينة.

3- **الأهـــــداف**:

وبدورها تحتل تلك الأسباب عناصر موضوع البحث الذي يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد أشكال وأنماط عمران المدينة وخصائصه.
- معرفة مدى تأثير التحضير على الأسرة الريفية المهاجرة ومدى تكيفها مع الحياة الحضرية الجديدة.
- تحديد العوامل الأساسية المؤدية إلى النمو غير المخطط بمدينة عين مليلة.
- محاولة تفسير هذه الظاهرة سوسيولوجيا وربطها بمختلف العوامل المؤثرة فيه.

ومن الطرح السابق للموضوع تتبين المحاور الأساسية التي تتجدد وفقا إشكالية البحث حيث أن النمو الحضري كظاهرة مرتبطة بجملة من العوامل الاجتماعية والتنظيمية والبيئية يؤدي إلى نتائج تنعكس سلبا على الجوانب السابقة وتشكل تلك النتائج وضعا غير سوي في المجال الحضري والذي نعبر عنه بالمشكلات التي تمس جميع مجالات الحياة وما تخلفه هذه المشكلات من آثار كأزمة السكن والبطالة، انتشار الأحياء المتخلفة، التوسع العمراني السريع ومن أجل تحليل المحاور السابقة المحددة في البحث ثم الاعتماد على نتائج الاستطلاع الميداني لواقع المدينة وعلى المعطيات المستقاة من الوثائق التي تتعلق بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية لمجال الدراسة.

4- **الفرضيـــــــة**:

وعليه جاءت صياغة الفرضية على النحو التالي:

- يترتب عن الزيادة السكانية المرتفعة والنمو العمراني غير المخطط مشكلات عديدة تؤثر سلبا على النمو الحضري المتوازن للمدينة.
- بمعنى أن النمو الحضري الذي تشهده المدينة تخضع لجملة من العوامل التي تراكمت بصورة غير منتظمة وأحدثت اختلالا في توازن المجتمع الحضري وأفرزت مشكلات عديدة مست مجالات الحياة في المدينة كأزمة السكن وانتشار الأحياء المتخلفة والتوسع العمراني السريع وغير المتحكم فيه.

إذن فالفرضية المقترحة ستكون بمثابة دليل منهجي لسير مختلف مراحل الدراسة لما تتضمنه من عناصر ممكنة التثبت منها ميدانيا عن طريق عدد طريق من أدوات البحث العلمي المتاحة والملائمة لواقع مثل هذه المواضيع ومجالات المميزة.

بحيث أنها تتضمن جوانب ثقافية وبشرية وعمرانية ذات علاقات متداخلة ومؤثرة في بعضها البعض عندما تشكل كلها واقعا عمرانيا واجتماعيا، إلا أن التحليل العلمي يفرض أحيانا اللجوء إلى فصل المتغيرات عن بعضها البعض وذلك لغرض الفهم والدراسة، وهذا ما يمكن تناوله على النحو الذي تعبر عنه المؤشرات التالية:

أولا: المؤشـــرات الاجتماعيـــة والثقافيـــة

1- زيادة النمو السكاني الذي أثر على طاقة المرافق والخدمات وفي استيعابها للحاجات الأساسية للسكان.
2- ظهور أزمة السكن وتفاقمها نتيجة لانتشار ظاهرة الهجرة الريفية.
3- انتشار العديد من الأمراض الاجتماعية كالسرقة والجريمة والبطالة.
4- اللاتجانس السكاني الناجم عن الاختلاف في الأصول الاجتماعية والجغرافية.
5- انتشار الخلفيات العروشية التي ساهمت في توزيع متميز متميّز للسكان وأشكال العمران بالمدينة.
6- قدم الظاهرة البشرية والعمرانية للمدينة واتخاذها أبعادا تاريخية راسخة.
7- تحكم علاقات القرابة في اختيار مواقع الإقامة والجوار.

ثانيا: المؤشـــرات العمرانيـــــة

1- تعدد أنماط وأشكال المباني.
2- تغير في مورفولوجية العمران في المدينة.
3- اتساع رقعة السكن الجماعي المتناقض نع خصائص السكان.
4- تدهور حالة المحيط من طرق / إنارة / خدمات.
5- التوسع العمراني غير المخطط والناتج عن التوسع على حساب المساحات الخضراء والزراعية.
6- تحكم وانتشار ظاهرة البناء الفردي الفوضوي والتقليدي.
7- تحكم التقاليد الريفية في استعمال مجال المدينة والسكن.

- وتشكل المؤشرات السابقة المحاور الرئيسية لاستمارة البحث والتي تتضمن حملة من الأسئلة الموجهة على أفراد مجتمع البحث المقيم بأحياء المدينة بحيث تمثل هذه الأحياء

تعدد وتنوع الأشكال والأنماط العمرانية المميزة (أحياء السكن التقليدي والفردي، أحياء السكن الفردي الحديث، أحياء السكن الجماعي النصف جماعي العمومي).

- وباعتماد الوسائل الأساسية في جمع البيانات عن هذا المجال تم الحصول على البيانات التي تتعلق بأهداف البحث وفرضيته، حيث تم تحليلها وتفسيرها حسب المحاور التي تضمنتها الاستمارة وكانت النتائج التي عرضت وفق هذه المحاور تعبر عن القضايا التي أثارتها المشكلة وما حملته من أهداف.

الفصـــل الأول:

- تحليل نظـري ومنهـجي للنمـو الحضــري

تـــمهيـــد.

1- النظـــــــريات.

2- المداخـــل المنهجيـــة.

3- الـــمفاهيـــم الرئيسية والمفاهيم المقاربة.

- تمهيـــــــد:

تتمثل المدارس النظرية حركات فكرية متنوعة ومتغيرة تعتبر إسهامات مختلفة في دراسة المدينة وبتحديد مشاكلها وميزاتها.

ويميل بعض الدارسين في فرنسا إلي تناول قضايا النمو الحضري السريع وذلك منذ بداية الستينات وبالتحديد ظهور المدن وكذا غزو قطاع الخدمات كل أجزاء المجتمع وتميز الطبقة العاملة التي أصبحت تشكل فيما بعد كتلة أصلية مستقلة بذاتها وبهذا أصبحت المدينة تميل إلي التعبير عن ثقافة حضرية عامة تتجاوز كل الثقافات الفرعية التي تعبر عن الجماعات الاجتماعية المختلفة ويبدوا أن هناك اتفاق بين الدارسين على أن المدينة كنمط تنظيمي من الحياة الاجتماعية تتكون من أبعاد عديدة أهمها البعد السياسي (بناء القوة)والبعد المكاني (التوزيع المساحي والجغرافي للأفراد والأنشطة) والبعد الثقافي (أسلوب الحياة).

وهكذا تطورت الدراسات الحضرية كمجال متميز للبحث العلمي خاصة وان الباحثين لم يكف عن تقديم العديد من المحاولات التي أثرت الحقل المعرفي وأدت إلي ظهور الكثير من النماذج والنظريات والبدائل والمقاربات المنهجية التي تعالج الظواهر الحضرية والبناء الاجتماعي الحضري واستخدامات الأرض وتركيب المدينة ومن أهم هذه النظريات ما سيتم عرضه في هذا الفصل إلى جانب أهم المداخل النظرية التي تفسر وتعالج موضوع النمو الحضري في المجتمعات النامية والمتقدمة.

أولا: نظريات النمـــو الحضري:

هناك العديد من النظريات التي تتناول النمو الحضري بالدراسة والتحليل ومن أهم هذه النظريات مايلي:

I- النظرية التقليدية (الكلاسيكية الايكولوجية): ظهرت "لدراسة المكان الحضري من حيث التوزيع المساحي والجغرافي للافراد والخدمات والامتداد الفيزيقي"[1]، وتحتوي هذه النظرية على ثلاثة نظريات فرعية (الدوائر، القطاع، النويات).

أ- **نظرية الدوائر المتراكـــزة**: بيرجس في كتابه "نمو المدينة" مدخل لمشرع بحث الذي ضمنه دراسة عن أنماط المدن وتركيب الوظائف بمدينة شيكاغو مستخدما في ذلك خريطة ايكولوجية لمدينة شيكاغو كأساس لبحثه كما أنه عالج نمو المدينة في ضوء "امتدادها الفيزيقي وتمايزها في المكان"[2] منطلقا في ذلك من فكرة أن أسعار الأراضي تبلغ أقصاها كلما اقتربنا من المركز (قلب المدينة والعكس صحيح وأن المدينة تتخذ في نموها خمس حلقات أساسية وهي في الحقيقة نطاقات متناقضة ومتحدة المركز)[3] وهذه الحلقات هي:

1- **منطقة الأعمال المركزية**: تشكل النواة الحيوية اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا تكثر فيها المواصلات والمسارح، الفنادق والإدارات تمتد فيزيقيا من خلال عمليتي الغزو والاحتلال.

2- **المنطقة الانتقالية** (التحول) تتميز بالكثافة السكانية العالية وانخفاض الدخل الفردي تكثر فيها الأكواخ والأحياء القصديرية والمخازن وهي مرتع للفساد والقمار والانحلال الخلقي سكنها المهاجرون والذين لا يملكون المأوى.

3- **منطقة سكن العمال**: يسكنها ذوي الياقات الزرقاء وأصحاب المهن الكتابية لهم تطلعات لتحسين مستوى معيشي أحسن لأطفالهم.

4- **منطقة سكنية أفضل**: يسكنها ذوي الياقات البيضاء وأصحاب المهن وصغار المنظمين فيها المنازل والعمارات الجميلة والفنادق.

---

1 اسماعيل قيرة، علم الاجتماع الحضري ونظرياته، منشورات جامعة قسنطينة 2004، ص56.

2 محمد حافظ النمو الحضري في المجتمع المصري، دراسة نهائية تاريخية، دار سعيد رأفت للطباعة والنشر|، القاهرة 1987 ص29.

3 السيد الحسيني، المدينة دراسة في علم الاجتماع الجضري، دار المعارف، القاهرة 1981 ص 131 – 134.

5- **منطقة السفر اليومي**[1]: منطقة سكنية لذوي الدخول المرتفعة معظم سكانها يقومون برحلة السفر اليومي، فكل منطقة توسعها يؤدي إلى غزوها للمنطقة الثانية وهذه تغزو والثالثة...إلخ.

نقـــدها: نمو المدينة لا يأخذ بالضرورة شكل دوائر قد تتخذ أشكالا أخرى هندسية سداسية، ثلاثية ....إلخ.

- صعوبة كبرى في وضع حدود بين دوائر المدينة.
- لا يمكن القول أن الانشطة توجد في منطقة دون أخرى.
- لا توجد الصناعة الثقيلة في المناطق الانتقالية فقط.
- الصناعة الثقيلة التي اعتبرها برجس عامل تشويه قد لا تكون كذلك في بعض الدول.

ب- نظرية القطاع (هوموهويت): قدم مفهوم القطاع كبديل لمفهوم الحلقات أو الدوائر وركز على متغير الدخل التي يحدد انتشار المناطق السكنية هذه المناطق السكنية تنقسم إلى ثلاثة قطاعات[2].

1- قطاع الإيجارات المنخفضة: يضم ذوي الدخل المحدود (مباني متخلفة، أحياء شعبية).

2- قطاع الإيجارات المتوسطة: يضم ذوي الدخل المتوسط (أحياء متوسطة، راقية).

3- قطاع الإيجارات المرتفعة: تضم ذوي الدخل المرتفع الأغنياء (فئات 1ج متباينة في أصولها) نظرا إلى المدينة كدائرة وإلى المناطق الأخرى كقطاعات وأن النمو الحضري يتم بأقصى سرعته على خطوط النقل الرئيسية وعلى طول الخطوط الأقل مقاومة[3].

كما بين بعض المدن التي انقسمت إلى قطاعات مثل سان فرنسكو، مينابوليس، فيرجينيا وقد انطلقت هذه النظرية من ثلاثة فرضيات أساسية:

1- المكان يؤثر بصفة مستقلة على العمليات الاجتماعية.

---

1 قيرة اسماعيل، نظريات علم الاجتماع الحضري، المرجع السابق ص.

2 جيرالد بريز، مجتمع المدينة في البلاد النامية، دراسة في علم الاجتماع الحضري (ترجمة محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 1989، ص 207).

3 Graco J. Forme de une ville jose corti , Paris 1985 pp 21-27.

2- الظواهر الحضرية هي إفراز لطبيعة الموقع أو المكان.

3- دراسة خصائص المكان الحضري وقد قام هوايت بدراسة 15 مدينة أمريكية.

النقد: تعكس واقعا كليا لا جزئيا * تعكس طبيعة التحضر في المدينة الأمريكية كما أنها تعبر عن مرحلة تاريخية من المدن الغربية وتهمل الخلقية التاريخية للمدن الأخرى * نظرية هوايت غ قادرة على تفسير البناء الايكولوجي.

ج- نظرية النويات المتعددة "هاريس وألمان": لقد صاغ (هاريس وألمان) نظريتهما انطلاقا من فكرة أن الأرض في المدن تنمو حول بعض النويات المنفصلة وليس حول مركز واحد[1]، معتمدين على ثلاثة فرضيات أساسية هي:

1- المدينة لا ينمو حول مركز واحد وإنما من خلال نقاط متعددة.

2- تنمو حول كل نقطة مجموعة من الأنشطة الملائمة لها.

3- تعدد مراكز هذه النقاط يرتبط بالتطور التاريخي.

ويؤكد من كل من هاريس وألمان على أنه توجد في المدينة 3 نويات أساسية:

1- نواة النشاطات التجارية والخدمات الرئيسية في مركز المدينة.

2- نواة التجارة الجملة والصناعات الخفيفة.

3- نواة الصناعات على أطراف المدن.

ولقد تحول العالمان بعد ذلك إلى "مناقشة توزيع المناطق السكنية حول النويات المؤثرة في النمو الحضري فوضحا أن بعضها لذوي الدخل المحدود والبعض الآخر لذوي الدخل المتوسط والبعض الثالث لذوي الدخل المرتفع" كما حدد أربعة عوامل تؤثر على توزيع الأنشطة في المدينة وهي:

أ- تتطلب بعض الأنشطة تسهيلات خاصة وتوجد في أجزاء محددة من المدينة.

ب- تستفيد بعض الأنشطة من تواجدها في مكان واحد كوجود المصانع محل إقامة العمال.

ج- تتعارض بعض الأنشطة لتواجدها في مكان واحد كما هو الحال في تعارض تجاور المصانع محل إقامة الطبقة الراقية.

4- لا تستطيع بعض الأنشطة الحصول على مواقع ممتازة كمناطق التخزين... إلخ.

---

1 اسماعيل قيرة، المرجع السابق ص 65.

نقــد النظرية الايكولوجية الكلاسيكية: يتمثل نقد هذه النظرية في النقاط التالية:

4- الافتراضات الاساسية التي تقوم عليها هذه النظرية.

5- الطبيعة المكانية للنشاط البشري.

6- دور المنافسة كظاهرة اجتماعية وشبه اجتماعية.

7- الحدود الفاصلة بين الظواهر الاجتماعية وشبه اجتماعية.

II - الحضرية كأسلوب للحياة " لوريس ورث ":

نشر ورث أول مقال له عام 1938 بعنوان الحضرية كأسلوب في الحياة وأكدان المدينة عبارة عن موقع دائم يتميز بكبر الحجم والكثافة وبدرجة ملحوظة من اللاتجانس بين سكانه وهذه الخصائص ترتبط بطبيعة الحياة في المدينة وشخصية ساكنيها[1].

1- **الحجم**: درس الحجم في شكل معادلات وأي تغير في إحداهما يؤدي إلى التغير في الطرف الآخر على النحو التالي:

أ- كلما زاد الحجم ← التنوع الفردي التمايز الاجتماعي ← اضعاف علاقات القرابة ← احلال الرسمي محل الضبط غير الرسمي.

ب- كلما زاد الحجم ← ضعف العلاقات الاجتماعية ← زادت السطحية في التعامل ← النفعية ← الصراع.

جـ- كلما زاد الحجم ← الانحراف الاجتماعي ← زادت الاعتداءات ← انهيار القانون.

2- الكثافة:

أ- كلما زادت الكثافة السكانية ← فرض ظهور التباين والتخصص في مجالات الحياة وانشطتها.

ب- كلما زادت الكثافة ← التقارب الفيزيقي بين الافراد مقابل التباعد الاجتماعي.

جـ- كلما زادت الكثافة ← الاختلافات الاقتصادية ← ظهور انماط مختلفة من الانشطة الحضرية غير الرسمية.

د- كلما زادت الكثافة ← انفصال الجماعات السكانية عن بعضها البعض.

هـ- كلما زادت الكثافة ← ظهور الأمراض الاجتماعية ← سيادة الضوابط الرسمية.

---

1 القطب وأبو عياش، المرجع السابق، ص115، 117.

اللاتجانس:

أ- كلما زاد اللاتجانس ← الاختلافات بين الناس ← الحراك الجغرافي.

ب- كلما زاد اللاتجانس ← المرونة الطبقية ← سير المجتمع نحو التحضر.

جـ- كلما زاد اللاتجانس ← الضبط الرسمي ← سيادة المصلحة الذاتية العارضة.

د- كلما زاد اللاتجانس ← التنافس التجديد ← التقدم.

نقد نظرية لويس ورث:

1- تعكس النظرية تطور المجتمعات الأمريكية في فترة زمنية معينة ولا يمكن تطبيقها على جميع المجتمعات باعتبارها تعكس واقعا جزيئا لا كليا.

2- يرى بيرتمان أن الانتقال من المجتمع الريفي إلى المجتمع الحضري ينطوي على علاقات ثانوية هو حكم غير دقيق طالما أن شبكة العلاقات الأولية التي يكونها الحضري أوسع من تلك التي يكونها الريفي.

3- يعتبر النموذج المثالي الذي صاغه ورث مجرد تصنيف نموذجي لأنه يستند لبعض الانطباعات الواقعية للمدينة الأمريكية.

بالرغم من أن كل تلك النظريات تعرضت للعديد من الانتقادات من جميع النواحي تقريبا إلا أن كل نظرية كانت تحمل في طياتها أسس ومبادئ ونقاط أساسية يعالج من خلالها منظريها قضايا خاصة بالمجتمع مواد من الناحية الجغرافية أو الايكولوجية أو التنموية... إلخ ومن أهم النظريات التي لها علاقة بموضوع دراستنا والتي تتصل إتصالا مباشرا به في النظرية اللاكلاسيكية (الايكولوجية البشرية) التي تدرس النشاط البشري لأفراد في بيئة معينة لمعرفة مدى التفاعل بين الإنسان والبيئة، وبالتحديد فهي حسب رأي هاولي تعالج المجتمع المحلي وتنظيمية أوانها تدرس التوزيع المكاني للأشخاص والنظم في المدينة كما يرى ذلك هالبرت[1] فأفراد المجتمع حسب مؤسسي هذه النظرية يعيشون في وسط بيئي ومكاني خاضع لعوامل اجتماعية تؤثر فيه (الوسط) وكلما اتسعت المساحة الجغرافية للاستيطان كلما ارتفعت بصورة تلقائية كثافة هذا الاستيطان من مكان لآخر.

كما أشار ابن خلدون إلى الارتباط العضوي الكبير وإلى علاقات التأثير والتأثر التي تربط الإنسان بالبيئة التي يعيش فيها والعمران عنده "ليست مجرد مسائل فنية فحسب وإنما

---

1 عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع الصناعي، مكتبة الانجلوز المصرية القاهرة 1972، ص403.

هي في ذات الوقت مسائل اجتماعية بشرية"[1] وعلاقة الإنسان بالبيئة العمرانية عنده لا تقتصر على المسكن أو الفلاحة فحسب إنما تتعداها إلى مجالات أخرى تشكل فيها بينها نوع من الصراع الذي يؤدي عبر فترات زمنية متعاقبة على مشكلات وأزمان وأزمات تعيق تطور المجتمع بشكل سليم خاصة وأن المدينة بالنسبة للإنسان لست مجرد شيء جامد مكون من شوارع ومباني مختلفة وإنما هي سكاني وثقافي ومادي، كما يؤكد كرلوس ممفورد على أن أحسن نظام في المدن هو الذي يقام على العناية بالناس وتحضرهم بدل إقامة المشاريع الحضرية بناءا على الواقع الحضري وأن مرحلة انحلال المدينة ممكن عن طريق وضع قواعد تكون قريبة من المطالب الاجتماعية وذلك بتغيير اتجاهات الأفراد[2].

إذن فالانتشار العمراني للمدينة ما هو إلا انعكاس للتحركات السكانية التي تتخذ لنفسها مقاييس معينة للتوسع الغير مخطط والذي غالبا ما يترتب عنه تردي للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية والعمرانية.

---

1 طاهر جاسم التميمي، سارات التحول الحضري، مجلة المدينة العربية، السنة الرابعة، الكويت 1985 ص52.

2 عبد الباسط محمد ص، علم الاجتماع الصناعي، المرجع السابق، ص401.

ثانيا: المداخل المنهجية والنظرية في تحليل ظاهرة النمو الحضري:

تتضمن كل العلوم الاجتماعية تصوراً معينا للحياة الحضرية وترتكز على مداخل أساسية في دراسة ظواهرها المختلفة.

فالمحاولة الجغرافية تركز على الموقع المكاني للمراكز السكانية والمقاييس الديمغرافية تركز على الحجم وتركيز السكان في المناطق الحضرية والمؤرخون الذين يؤرخون للتطور السياسي والثقافي للمدينة والاقتصاديون الذين يدرسون المدينة كجزء من نظام الاقتصاد العالمي وعلماء النفس الاجتماعي الذين يركزون على مظاهر الاتصال بين الأفراد من خلال تصرفاتهم وسلوكاتهم وعاداتهم وتقاليدهم وتفاعلهم داخل المدينة:

1- المداخل الجغرافي الايكولوجي:

لقد تجاوز اهتمام علماء الجغرافيا الطبيعية من المكان الذي هو محور اهتمامهم الرئيسي إلى الإنسان الذي يعيش في هذا المكان ودرجة التحضر تتضح من خلال مدى سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية وتسخيرها لرفاهيته.

فالبعد الجغرافي يلعب دورا هاما في نشأة المدن وتطورها وكذا اتساعها كون المدن الكبرى عادة ما تتواجد في مواقع تتميز بخصوبة أراضيها وغزارة مياهها.

أما البعد الايكولوجي فالمقصود به التوزيع المكاني "للسكان والنشاطات ضمن المساحات التنظيمية للمدينة كما تستخدم في دراسة العلاقات بين المواقع القائمة بوسط المدينة وأطرافها"[1] ويركز أصحاب هذا الاتجاه على عاملي الحجم والكثافة لتحديد درجة التحضر بالنسبة للمدن.

2- المدخل الإحصائي الديمغرافي:

يهتم هذا المدخل بالسكان من حيث توزيعهم وخصائصهم وحجمهم ومعدلات الزيادة الطبيعية وغير الطبيعية ويركز هذا المدخل على الارتباط المنطقي بين البعد الديمغرافي والبعد الاحصائي في دراسة التحضر فقد حاول الأول أن يستخدم الأساليب الكمية التي أتاحها الثاني والتي يمكن تطويعها في دراسة التحضر[2] ويستشير النمو الحضري من الناحية الديمغرافية إلى "زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة شريطة أن لا يقل عدد سكان أصغر مدينة عن عشرين ألف نسمة كحد أدنى وبالتالي يصنفها إلى مركز

---

1 صالح لوجلي الزوي، علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة قان يونس، الطبعة الأولى 2002، ص84.

2 السيد عبد العاطي السيد، المرجع السابق، ص25.

حضري"[1] أما من الناحية الايكولوجية فالمدرسة الايكولوجية في صورتيها التقليدية والمحدثة يؤكد "أصحابها على عاملي السكان والمكان كأهم مقاييس لدرجة التحضر من خلال سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية واستخدامها لرفاهيته أو تمايز استخدام الارض واستثمار الموارد البيئية ونمط توزيع السكان والنشاطات واتجاه نموها"[2].

وقد قدم ماكجي T.Magée عرض لاتجاهات النمو الحضري ومظاهره ونتائجه في العالم الصناعي الغربي محولا بذلك الوقوف عند جوانب الاتفاق أو التباين بين مقومات هذه النظرية والتجربة الحضرية التي مرت بها حديثا المناطق النامية في أجزاء متفرقة من العالم وكانتا كما يلي: منطقة أساساً بما اسماه بنظرية التحول الديمغرافي والتي لخصت اتجاهات يمثل ما قبل الصناعة تميز بارتفاع المعدلات المواليد والوفيات فأوجد تركيبا سكانيا ثابتا نسبيا وأصغر حجماً واتجاه يمثل مرحلة التصنيع المبكر فقدم نموذجا "سكانيا انخفضت فيه معدلات الوفيات بينما استمرت معدلات المواليد في الارتفاع النظر مما أدى إلى زيادة معدلات النمو السكاني ثم اتجاه تميز بمعدلات أكثر انخفاضا للمواليد والوفيات مما أسلم في النهاية إلى تركيب سكاني ثابت وأوسع حجما"[3].

وحدد T.Magée من خلال نظرية للتحول الديمغرافي مظهرين أساسيين:

النمو السريع والمضطر للمدن والمراكز الحضرية منذ 1800سنة ثم تزايد سكان المدن بالمقارنة بنسبة سكان المناطق الريفية من ناحية أو بمعدلات النمو السكاني الكلي من ناحية أخرى على جانب نظرية جنات أبو الغد التي أجرتها على مصر واهتمت بتطبيق الفروق الريفية الحضرية ومن بين النتائج التي توصلت إليها أن معدلات الخصوبة في الريف والحضر المصري متماثلة على أكبر حد، كما كشفت النظرية عن نتائج مغايرة تماماً عن نتائج التجربة الغربية فمعدلات المواليد في المناطق الحضرية وانخفاض معدلات وفياتها بالمقارنة بالتجربة الغربية سيؤدي إلى النمو السكاني الحضري الناجم عن الزيادة الطبيعية بمعدلات أكبر منه في المناطق الريفية كما فسرت الاختلاف بين التجربة الغربية والمصرية على الاختلاف في الانساق الاجتماعية والثقافية ومن ثم فإن عملية

---

1 السيد ع العاطل السيد، المرجع السابق، ص78.

2 السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مداخل نظرية، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية سنة 1981-ص81.

3 السيد ع العاطي السيد، المرجع نفسه ص 198.

التحضر كتحول من المناطق الريفية إلى الحضرية من جانب الزيادة السكانية في المراكز الحضرية النامية لا يرجع إلى عامل الهجرة الريفية الحضرية فقط بل يرجع إلى عامل الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين أنفسهم.

كما أن ماكجي T.Magée يستند إلى البيانات الاحصائية والدراسات التي اجريت على بلدان العالم الثالث مثل دراسة جيرالد بيريز G. Bereese وكنجزلي بدافيز K. Devis وأهم ما أشار إليه الباحث هو أن معدلات النمو السكاني الحضري في هذه البلاد تفوق بدرجة ملحوظة معدلات نفس المرحلة المناظرة لتاريخ النمو الحضري في دول العالم المتقدم ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر أي في مرحلة النمو السكاني الحضري في دول العالم المتقدم ففي فترة الاربعينات والخمسينات من هذا القرن كان "معدل الزيادة السكانية الحضرية في 34 دولة نامية 4.5% وقد وزعت هذه النسبة توزيعا شبه متساوي بينها حيث بلغ 4.7% في سبعة بلاد افريقية و4.7% في خمسة عشرة بلدة آسيوية و4.3% في 12 بلدة في أمريكا اللاتينية"[1] كما أثبت ماكجي من خلال دراسة الإحصائية أن أكثر من نصف سكان دول أمريكا اللاتينية يقيمون في مناطق حضرية وأن نسبة تتراوح ما بين 1/5 و1/3 للسكان يعيشون في مدن في الوقت الذي تقيم فيه نسبة 13% فقط من سكان معظم البلاد الأفريقية في مدن ومراكز حضرية كبرى باستثناء مصر.

كما أوضح الباحث "أن الأغلبية العظمى من سكان العالم الثالث لا تزال تعيش في مناطق ريفية وأنه من المتوقع أن يستمر هذا النمو الحضري في السير بمعدلات سريعة تفوق ما كانت عليه في البلدان الغربية"[2] .

إذن فإن ماكجي T.Magée أسس نظريته في حدود الواقع الامبريقي للبلاد النامية والتي قدم من خلالها اتجاهات النمو الحضري ونتائجه في العالم الصناعي الغربي كما حاول أن يلتمس جوانب الاتفاق والتباين بين مقومات هذه النظرية والتجربة الحضرية التي مرت بها المناطق النامية في أجزاء متفرقة من العالم، وهذا باعتماده على الجانب الديمغرافي والإحصائي بالدرجة الأولى.

---

1 السيد عبد العاطي السيد، المرجع السابق، ص 201، 202.

2 السيد عبد العاطي السيد، المرجع السابق، ص 201، 202.

وقد أكد علماء الديمغرافيا على سرعة النمو في الوقت الحاضر مقارنة بمستويات التحضر، وقد ذهب كثير من العلماء إلى أن المناطق النامية تظهر معدلات عالية جدا من النمو الحضري (نمو غير عادي وغير متحكم فيه).

3- المدخل التاريخي:

استخدم هذا المدخل من قبل علماء الاجتماع والاقتصاد والجغرافيا من خلال بحثهم الدائم عن المظاهر التاريخية للتحضر وقد حدد بوسكوف الموجات الحضرية التي تعرض لها العالم عبر التاريخ كما يلي:

أ- **الموجة الحضرية الأولى**: من سنة 4500 ق م إلى 5800 بعد الميلاد وهي الفترة الكلاسيكية أين ظهرت المدن الأولى التي نشأت لتؤدي وظيفتها الدفاعية ضد الثورات والغارات.

ب- الموجة الحضرية الثانية: من سنة 1000م – 1800م ظهرت هذه المدن لتؤدي وظائف تجارية أو دينية.

ج - الموجة الحضرية الثالثة: 1800م إلى الوقت الحاضر ارتبطت هذه المرحلة بالنمو الصناعي المكثف الذي أثر بشكل واضح في "نمو المراكز الحضرية وساعد على اتساع نطاقها مما أدى بالكثير من المدن على أن تخرج عن نطاق الوظائف المرسومة لها وجعلها تعاني من الكثير من المشاكل"[1].

أما إيريك لمبارد فيرى أن التحضر قد مر بأربعة أشكال هي:

*- **التحضر البدائي**: ويتمثل أساسا في محاولات الإنسان الذي يسكن المركز العمراني في أحداث التكيف مع البيئة الفيزيقية (المكانية الطبيعية) والبيئة الاجتماعي

*- **التحضر المميز**: وفيه تتحدد وظائف المدن وخصائصها وتبرز مشكلاتها ...إلخ.

*- **التحضر الكلاسيكي**: يمثل بداية الاستقرار الحضري الحقيقي ويتسم بالتمركز العاصمي وظهور الدول المدينية.

*- **التحضر الصناعي**: تميز بالهجرة من الريف على المدينة أملا في الحصول على فرص عمل أفضل وتحقيق مستوى معيشي أحسن[2] وهذا تزامنا مع ظهور عصر الثورة التقنية أو ما يسمى بثورة المعلومات.

---

1 الكردي محمود، التحضير، الكتاب الأول، دار المعارف 1986، ص 59.

2 الكردي محمود، المرجع السابق ص60.

4- المدخل الاقتصادي: يتمثل هذا المدخل في الانتقال "من حالة تقوم فيها الحياة الاجتماعية على أساس العمل والإنتاج كالصيد والزراعة على حالة تقوم فيها الحياة على أساس العمل الصناعي والإداري والتجاري والخدمات أو بعبارة أخرى الانتقال من اقتصاد المعيشة إلى اقتصاد السوق"[1].

فالنمط الاقتصادي لأي مجتمع يتحدد وفقا لنوعية الأنشطة السائدة فيه وطبيعتها من ناحية وتبعا لسيطرة قطاع أو أكثر على الصناعات الاقتصادية ككل من جهة أخرى لهذا نجد أن الصناعات الموجودة في المدن الكبرى تختلف في حجمها ومجالها ومدى تأثيرها على المركز الحضري ومنذ القرن 14 أكد العلامة لبن خلدون على اختلاف المدن والمراكز الحضرية عن بعضها البعض وفقا لنشاطها الاقتصادي فهناك مدن تتخصص في التجارة والصناعة وأخرى لها أنماط التطور التي تمر بها المجتمعات البشرية ترتيبها على النحو التالي:

المدينة التي يسودها نظام الرق تليها المدينة الإقطاعية فالرأسمالية وأخيرا المدينة الاشتراكية.

كما يؤكد بعض الخبراء أن نظام التصنيع إذا تشتت إلى مصانع صغيرة في المناطق الريفية سوق يؤدي إلى تجنب الفوضى التي تصاحب التحضر السريع كالجريمة وانحراف الأحداث والهجرة... إلخ وبهذا يتحول الريف من منطقة طرد إلى منطقة جذب سكاني.

5- المدخل السياسي الإداري: ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى المدينة من منظور سياسي أداري لكون بعدها السياسي محددا بكونها مركزا إداريا (للحكم) وبما أن المدينة عاصمة للدولة أو الإقليم أو المقاطعة فإن الوظيفة السياسية فيها تشكل البعد الحيوي للمدينة العاصمة.

أما البعد الإداري فهو مرتبط وثيقا بالجانب السياسي فالتقسيم الإداري يرتكز على عامة تتمثل في خضوع المنطقة الحضرية أو الريفية للإدارة المحلية.

ويرى بعض الباحثين أن بعض المدن تعتمد على البعد السياسي فقط مثل كون المدينة عاصمة للبلد أو الإقليم وهو البعد الذي يركز على الأساس الاقتصادي وغيرها من الأسس

---

1 السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية بدون طباعة ، ص 105-106.

التي تبني عليها الحضرية بينما تعتمد مدن أخرى على البعد الإداري في حين تعتمد مدن أخرى على البعدين معًا كونها متكاملين.

6- المدخل الاجتماعي الثقافي:

تمثل المتغيرات الاجتماعية أهمية كبرى في نشأة ظاهرة الحضرية بشكل عام وفي تكوين المراكز الحضرية ونموها بشكل خاص فالبناء الاجتماعي يتميز بمجموعة من الخصائص أهمها سيادة العلاقات غير الشخصية التي تظهر في شكل العلاقات المستمرة بين الأفراد ودرجة التجانس الثقافي بالمركز الحضري تؤثر على كيفية ممارسة الأفراد لا دوارهم وعلى نوعية العلاقات الاجتماعية السائدة بين ساكني الموقع الحضري والوافدين من المدينة وعلى المناطق الريفية.

ويعد أوسكار لويس Osckar Louis من الأوائل الذين تناولوا فكرة التغير الثقافي التي يتعرض لها الوافد الجديد على المركز الحضري ودراسة الوافدين من الأرياف والمقيمين بالأحياء المتخلفة بالمدن وانتهى إلى صياغة نظرية تدور حول ما أسماه بثقافة الفقر فحواها أنه إذا كان لكل مجتمع ثقافة تمتد جذورها لمئات وأحيانا آلاف السنين فإن للفقر ثقافة معينة مادية وغير مادية"[1].

كما أثبتت الدراسات أن طول مدّة في المجتمع الذي تتجه إليه الهجرة يعد من العوامل الحاسمة فيما يتعلق باختلاف السلوك من قبل المهاجرين وهذا ما يؤدي إلى "تفاوت في درجة انسجام الوافد الجديد مع إطار الثقافي للمدينة"[2].

كل المداخل لها علاقة بالموضوع تقريبا لكن أهم المدخل التي يبني عليها موضوع الدراسة تتمثل في المدخل الجغرافي الايكولوجي الذي ساعدنا في تحليل ظاهرة النمو الحضري لمدينة عين مليلة من خلال معرفة الموقع الذي تحتله المدينة باعتبارها تشكل أهم التجمعات الحضرية التي تشهد حركية اقتصادية كبيرة جعلتها محل اهتمام أصحاب المهن الحرة والأعمال التجارية خاصة في ميدان قطاع غيار السيارات التي تكادان تحتل هذه المدينة الصدارة في هذا المجال، ذلك لأن المدخل الايكولوجي يعتمد على الحجم والكثافة والمكان كمتغيرات ثلاثة تقاس بها درجة التحضر ويتجلى ذلك بوضوح من خلال

---

1 لوجلي صالح الزوي، علم الاجتماع الحضري، المرجع السابق، ص106، 109.

2 لوجلي صالح الزوي، علم الاجتماع الحضري، المرجع السابق، ص106، 109.

سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية بكل ما تقتضيه هذه السيطرة من معاني التعديل أو التغيير أو تمايز استخدام الموارد الطبيعية.

بذلك نجد المدخل الثقافي والاجتماعي الذي يتجلى بوضوح في اللاتجانس الثقافي والاجتماعي في المركز لمدينة عين مليلة وضواحيها وهذا راجع إلى تعدد الخلفية الثقافية وتحكمها في عمران المدينة فالمنطقة تشكل هجين من التجمعات السكانية ذات الأصول المختلفة والمتمثلة في مجموعات لقبائل وعشائر استوطنت المنطقة واستقرت بها مثل [أولاد قاسم، أولاد بلعقل، أولاد بئر بن عياد، أولاد حملة، أولاد زايد].

وكل واحدة من هذه التجمعات لها جذور ثقافية مختلفة نسبيا عن الأخرى ومتباينة من حيث العادات والتقاليد والأعراف وحتى من حيث السلوك وهذا ما يدل على التفاوت الكبير في النسق القيمي السائد في مدينة عين مليلة.

ثالثا: المفاهيـــم الرئيسية والمقاربة :

إن أي دراسة سوسيولوجي لموضوع ما تتطلب جملة من المفاهيم التي تعمل علي توضيح مسارات البحث العلمي وقيادة الباحث إلي نتائج معينة تدفعه بكل الأشكال إلي إثراء الحقل المعرفي بشكل عام والسوسيولوجي بشكل خاص، ويحتوي موضوع مشكلات النمو الحضري بمدينة عين مليلة علي عدد من المفاهيم الأساسية التي تتمحور خلالها الموضوع محل الدراسات، لي جانب المفاهيم المشابهة والتي تتصل اتصالا مباشرا بالمفاهيم الأساسية في موقع معين لذلك يتعين عرض وتحليل مختلف هذه المفاهيم:

- تدخل مفهوم المشكلة مع مفهوم العائق الذي يمثل الحصيلة التاريخية للموضوع المجتمع وتتلخص في نتائج التعرض غير السليم للتغير الحضري[1] فالعائق هنا ينتج عن وضع غير مألوف أو سابق أثناء محاولة إيجاد وضع جديد ولذلك فهو يتطلب تغير الوضع تغييرا جذريا.

- أما المشكلة فيقصد بها الانحراف عن قواعد ومعايير محددة من طرف المجتمع وتتطلب معالجة إصلاحية[2].

أو هي انعدام التوازن في ناحية من نواحي الحياة[3] قد تكون في الجانب الاجتماعي من خلال انتشار الانحراف والعنف وأزمة السكن وقد تكون في المجال الاقتصادي

من خلال مشكلة التبعية الاقتصادية في ميدان الغذاء مثلا وقد تكون سياسة تتمثل في الحروب والصراعات وقد تكون ثقافية تتمثل في هجرة الأدمغة أو تراجع في الإنتاج الأدبي وقد تكون عمرانية تتمثل في مشكلة الأحياء غير مخطط و سيطرتها علي الضواحي وتأثيرها السلبي علي المجال العام للمدينة.

والنمو لغة يعين تزايد الشيء وما يضاف إليه أو يؤول اليه"[4].

أما اصطلاحا فيعنى :"ما يؤول إليه الشيء يقال بلد تام النمو إذا أرتفع نصيب الفرد من الدخل الفردي ارتفاعا كبيرا ".

---

1 محمد عاطف غيث،علم الاجتماع، دراسة تطبيقية،دار النهضة العربية،القاهرة،1974ص.107

2 مهى سهيل المقدم،معوقات التنمية الإجتماعية وتحدياتها، لبنان، 1978، ص 216.

3 عبد المنعم نور،الحضارة والتحضر،مكتبة القاهرة الحديثة 1970، الطبعة الأولى، ص.56.

4 أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة البناء،الطبعة الأولى، ص106.

وبصفة عامة فالنمو يعني الانتقال من حالة (صفة) إلي حالة أخرى قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو تنظيمية أو عمرانية.

ويرتبط النمو بمختلف المفاهيم الأخرى التي يشكل معها مفهوم مركب مثل النمو الاجتماعي والعمراني والاقتصادي.

- فالنمو الاقتصادي يعني"الانتقال من حالة تقوم فيها الحياة علي أساس العمل والإنتاج الأول كالصيد والزراعة مثلا إلي حالة تقوم فيها الحياة علي أساس العمل الصناعي والإداري والتجاري والخدماتي أو بعبارة أخري فهو حالة الانتقال إلي اقتصاد السوق.[1] والنمو التنظيمي هو الانتقال من المجتمع البسيط إلي المجتمع الأكثر تعقيد أو انتشار الأشكال المختلفة للتنظيمات الرسمية وغير الرسمية (هيئات، نقابات، اتحادات، جمعيات"[2].

النمو الايكولوجي:-المدرسة الإيكولوجية بصورتيها التقليدية والمحدثة يؤكد أصحابها علي عاملي السكان والمكان وعلي متغيري الحكم والكثافة كأهم مقاييس لدرجة التحضر من خلال سيطرة الإنسان علي البيئة والطبيعة واستخدامها لرفاهيته وتمايز استخدام الأرض واستثمار الموارد البيئية ونمط توزيع السكان والنشاطات واتجاه نموها[3].

والشيء الذي يهمنا هو النمو الحضري في جانب الساكن والمرافق والخدمات لكن قبا التطرق لهذا المفهوم بتجاربنا، الإشارة إلي مفهوم التحضر والحضرية للتمييز بينهما:-

فالتحضر حسب عبد المنعم نور يشير إلي الدلالة على اتهام عملية من عمليات التغيير الاجتماعي التي تتم عن طريق انتقال أهل الريف والبادية إلي المدينة وإقامتهم بمجتمعها المحلي أي تحولت أساليب معيشتهم إلي طريقة أهل المدن"[4] أما التحضر حسب تزدال فهو عملية تركز سكاني تتم بطريقتين أما عن طريق اتساع النمو أو عن طريق نمو مراكز

---

1 أحمد زكي بدوي،المرجع سابق،ص106.

2 عبد العاطي السيد،علم الاجتماع الحضري،ديوان المطبوعات الجامعية 1988،ص.80.

3 عبد العاطي السيد،المرجع السابق،ص81

4 عبد العاطي السيد،المرجع السابق،ص81

حضرية جديدة1 والحضرية حسب فادية عمر الجولاني هي: طريقة الحياة أو أسلوبا خاصا للمعيشة[2].

أما فيما يخص النمو الحضري وهو ما يهمنا فيعني حسب عبد اللطيف بن اشنهو علي أنه "الزيادة الديمغرافية بالإضافة إلي الموجات البشرية التي نزحت من الأرياف بفعل الفقر وعدم توفير فرص العمل"[3].

النقد لقد ربط النمو الحضري بالزيادة السكانية والهجرة فقط في حين ان النمو يدخل في جميع المجالات الحياتية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية وكلها جوانب تتحكم في مجالات النمو.

هناك من يرى أن النمو الحضري يعني التخلي عبر الانتقال من صفة الريف واقتناء صفة الحضر وبالتالي التخلي عن خصائص واكتساب خصائص أخرى[4].

لكن تجرد الفرد من صفة الريفية اكتساب صفة الحضرية يبقي نسبيا ذلك لأن الفرد يحمل معه الخصائص والصفات من بيئته الأصلية التي نشافيها والتي لا يستطيع التخلي عنها.

في حين ذهب عبد المنعم نور إلي ان النمو الحضري هو انتقال الناس من المناطق الريفية إلي المناطق الحضرية فصد الإقامة الدائمة كما يقصد به اشتغال الناس بغير الزراعة[5].

لكن لا يمكن الأخذ بهذا التعريف لأن التقدم الزراعي يعد كذلك عاملا من أهم عوامل

النمو بإعتباره يزيد من سيرورة النمو الاقتصادي والعجز الزراعي لأي بلد يعني تبعيته الإقتصادية وبالتالي يتأخر نموه.

وبالنسبة للبحث فإن مشكلات النمو الحضري يقصد بها زيادة سكان المدن وما يصاحبها من تغيرات في أنماط وأشكال الأنشطة المختلفة الاجتماعية والاقتصادية

---

1 عبد اللطيف بن أشنه،الهجرة الريفية في الجزائر،ترجمة بن اتاسي ،المطبعة التجارية الجزائر ، سنة 1989، ص195.

2 فادية عمر الجولاني ،علم الاجتاع الحضري ،مركز الإسكندرية للكتاب،2000،ص44.

3 فادية عمر الجولاني ،علم الإجتماع الحضري المرجع السابق ،ص45.

4 عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق ،ص 45.

5 عبد الباقي زيدان، علم الاجتماع والمدن المصرية، دار القاهرة، 1974، ص29-30.

والعمرانية والثقافية وتزايد هذه الأنشطة يؤدي إلي توسيع ونمو حضري مستمر كما يساعد علي اتساع نطاق الخدمات وما يترتب عنها من تحرك للأيدي العاملة تجاه المدن الكبري وبما أن النمو هو عملية توسع وتحول مستمر في جميع الاتجاهات والمجالات فهو يتسبب في العديد من المشكلات التي تمس جوانب عديدة من الحياة كالفقراء والتهميش والبناءات الفوضوية وكلها تشكل حواجز تقف أمام التوسع العمراني المنظم والمخطط.

كما توجد مفاهيم أكثر استعمالا وارتباط بالنمو الحضري كالنمو غير المخطط، انتشار المناطق المتخلفة والتنمية الحضرية ...الخ، والتي سوف تتعرض لها على التوالي وبإيجار.

أ- النمو غير المخطط: هو عبارة عن مناطق نشأت بشكل عفوي ودون مراعاة فواعد التعمير والبناء التي كانت من تأخير سكان الأرياف.

ب- المناطق المتخلفة. هررت جانز H.DJANEZ يميز بين نوعين من المناطق الحضرية المختلفة –النوع الأول يسمي منطقة الدخول ويجد المهاجرين من الريف في هذه المنطقة مكانا لاستقرار في المراحل الأولي من هجرتهم إلي المدينة ويحاول هؤلاء المهاجرين ان تتكيف طريقتهم في المعيشة وسكان هذه المناطق حيث أنهم يحاولون التكيف مع نمط الحياة الحضرية الجديدة أما النوع الثاني الذي يحدده هو المنطقة التي يعيش فيها هؤلاء المهاجرين الذي فشلوا في التكيف مع المدينة.

ج- التنمية الحضرية: فتعمل علي أجاد نوع من التوازن بين النواحي البشرية ومتطلباتها كاحتياجات السكن والشغل والمرافق الأخرى وبرزت أهمية التنمية الحضرية نتيجة التحولات السريعة التي شهدتها مجتمعات العالم الثالث من خلال تأثر حواضره بنماذج عمرانية حدثت تحت ظروف وضغط مجتمعي مما جعل الأوساط الحضرية لهذه المجتمعات لا تتلاءم والحياة المتوازية ولذلك فإن توجه علاقة السكان ببيئتهم الحضرية وجعلها تسير إلي أهداف أكثر تنظيما وإنتاجا وتعد إحدى المهام الرئيسية للتنمية ذلك أنها تأخذ في الاعتبار الخصائص الثقافية السائدة والاجتماعية للسكان المتواجدة بهذه المدن وجوانب الفوضى الايكولوجية التي تحدث بصورة عفوية أثناء عملية التحضر[1].

---

1 عبد الاله أبو عباس، اسحاق يعقوب القطب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، وكالة المطبوعات الجامعية الكويت، 1980، ص219.

والتنمية الحضرية تتم علي مستويين:

ا-**المستوى القومي**: يتم فيها دعم مفهوم التنمية الريفية وإعداد الاستراتيجية العامة لها.

بـــ- **المستوي المحلي**: يتضمن الموارد المتاحة والمنظمات الشعبية ثم تركيز اهتمام وانتباه المجتمع علي إمكاناته وموارد وطرق استغلالها بصورة جيدة.

وأهم العوامل التي تتركز عليها التنمية الحضرية مايلي.

ا- **النمو السكاني**: وذلك بمراعاة الزيادة المحتملة للسكان في المدينة والعمل علي توقيف النزوح الريفي.

ب- البيئة الحضرية والمتمثلة في الجوانب المختلفة كالكثافة السكانية والتركيب الثقافي والاهتمام بالجانب الفيزيائي من خلال تخطيط استخدام الأرض والعناية بمساحة المدينة وأطرافها من الاستعمالات العشوائية لمختلف الإنشاءات .

ج- الإسكان: وذلك بمراعاة العوامل التي تتحكم في الزيادة السكانية والطلب علي السكن والاستجابة للتغيرات العائلية وهناك خلط بين مفهوم المعوق المشكل ،هذا الأخير الذي يعبر انحراف عن قواعد ومعايير محددة من طرف المجمع وتتطلب معالجة إصلاحية[1]، في المجال الحضري غالبا ما تظهر عوائق باستمرار يتأثر فيها المجتمع الحضري ويصطدم بها المخططون خاصة حينما تواجه مشاريع التنمية مقاومة ورفض من قبل المجتمع المعني وشكل البناء الثقافي والاجتماعي العام مصدرا لهذه المعوقات والتي تتمثل في عوامل يمكن التخفيف من خطواتها في ظل المجتمع الذي يقبل التخطيط لأجل المعوقات داخل المجتمع الحضري حسب المجلات التالية.[2]

1- الإســـكان ومشكلـــة التخطيـــــط.

2- مشكلة الهجرة من الريف نحو المدن.

3- المشكلات السكانية في النمو الحضري.

4- مشكلات ناجمة عن التركيب الاجتماعي والقيم السائدة في المدن.

---

1 محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دراسة تطبيقية، دار النهضة العربية القاهرة 1974، ص107.

2 كمال المتوفى الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، دار ابن خلدون، بيروت 1980، ص59.

- الفصـــل الثانـــــي -

تحليل نظري لواقع النمو الحضري في المجتمعات النامية والصناعية

المحور الأول : نشأة المـــدن وتطـــــورها.

المحور الثاني: التطور التاريخي للنمو الحضري:

أ - في المجتمعات المتقدمة.

ب- في المجتمعات النامية.

ج- النمو الحضري بين التجربة الغربية وواقع الدول النامية.

المحور الثالث: مشكلات النمو الحضري في المجتمعات النامية والصناعية.

أ- انتشار الإحياء المتخلفـــة.

ب- ظهور الآفات الاجتماعية.

تمهيـــــد :

على الرغم من الاختلافات الواردة بين العلماء والباحثين حول تحديد المحركات الأساسية لتمييز الدول حسب درجة تطورها فإن تقسيم العالم على قسمين تبعا لدرجة التقدم المادي والعلمي تبقى نقطة الالتقاء بينهم.

وبالرغم من أن حركة النمو في المجتمعات دائمة لا تتوقف فإن هذه الحركة تختلف من دولة على أخرى وحتى داخل الدولة نفسها فهناك مدنا تكاد تختنق من الازدحام وسوء التسيير والتنظيم وأخرى مازالت تعاني التهميش والفقر والحرمان وهذا ما شجع السكان على الهجرة أينما توفرت لديهم حياة أفضل.

وهؤلاء المهاجرين غالبا ما يلجئون إلى بناءات فوضوية سواء كانت بيوتا قصديرية أو مساكن على الطريقة التقليدية التي لا تتلاءم مع هيكلة المدينة ونشاطاتها مما يسدل عليها طابع التخلف أو ما يطلق عليها ظاهرة تريف المدن وبما أن التجمعات الريفية تسكنها نسبة كبيرة من السكان فإنها ما زالت تعمل جاهدة لتنفض على كاهلها ما ورثته من الاستعمار من جهل وفقر ولا وعي ولتنطلق في عصر يتحدى إمكانياتها وقدراتها، فالتكنولوجيا هي اللغة الوحيدة التي تحكم العالم، بل وأكثر من ذلك فقد هزت التوازن بين الاقتصاد التقليدي لهذه المجتمعات وتراثها الاجتماعي.

المحور الأول:

I - نشأة المدينـــة وتطـــــورها:

قبل الحديث عن النمو الحضري ومراحل التحضر في المجتمعات النامية والمتقدمة لابد من الإشارة إلى النمو الحضري من خلال تطور المدن الصناعية التي تعتبر نقطة تحول جادة في تاريخ البشرية.

ففي المدن القديمة كانت حياة الأفراد في القرون الأولى عبارة عن قبائل تبنت نمط الترحال (بدو رحل كما يسميها ابن خلدون) فالمناخ والصيد والمرعى هم الذين يتحكمون في استقرار هؤلاء الأفراد وتركزهم في هذه المنطقة دون غيرها، بعدها جاءت المستوطنات البشرية التي تعتمد على الزراعة التي حلت في تلك الفترة محل الترحال وقد أكد لويس ممفورد[1] أن الانتقال من الصيد على الزراعة وفر الكثير من الوقت كما ساعد المجتمعات على النهوض بشكل دائم ومستمر، وقد شكلت الحضارة السومرية القوة الدافعة لظهور التحضر كما تميزت بظهور المدينة الدولة التي شهدت ازدهارا لا مثيل له في ميدان العلوم والأدب وذلك منذ عام 2500 ق م ونبعث خاصة في ميدان القانون الذي اعتبر بمثابة المنهاج الذي نظم الحياة في مدينة بابل التي ظهرت سنة 1750 ق.م من حيث بنائها الاجتماعي وشملت ثلاثمائة قانون يدافع عن النظام الملكي وعن إقطاع الأرض وتنظيم العلاقات القرابية والزواج وعلاقات المراهقة والهجر والتبني والميراث وأعمال التجارة والعدل والعقاب والخدمات المهيمنة ومعدلات الإيجار وملكية العبيد.

ومن أهم المدن القديمة نجد مدينة جرش التي كان يقطنها حوالي 200 من السكان يتوزعون على مساحة قدرت بأربعة هكتارات.

كما ظهرت مدن أخرى لا تقل عن الأولى أهمية مثل صيدا أو صور اللذان اشتهرتا بالتجارة بعد ما ظهرت مدينة ما قبل الصناعة أينما كانت مدينتنا (أثينا وروما في أوج نموهما فكلاهما يعكس خصائص المجتمعات الفريدة التي تم إنتاجها) فمدينة أثينا اشتهرت بالمساواة بين البشر وبازدهارها في الانجازات الفنية كما عرفت ولادة الديمقراطية السياسية "فقد كانت تناقش القضايا العامة وتتخذ بشأنها قرارات في الاجتماع الأسبوعي المفتوح لكل من له الحق في الانتخاب وكانت أثينا المسيطرة على المدن المحيطة بها

---

1 رشوان حسن عبد الحميد / المدينة / دراسة في علم الاجتماع الحضري / المكتب الجامعي الحديث / الاسكندرية / الطبعة الخامسة / 1989 / ص82-83.

بإجبارها له على دفع الجزية مقابل توفير الحماية لها لكن مجال التحكم الاثيني كان طفيفا مقارنة مع روما".

أما روما فقد كانت كمدينة كبرى وصل عدد سكانها إلى أكثر من مليون من البشر كما خصصت الكثير من المبالغ للبناء المديني والإدارة الحضرية وقد احتوت روما على 28 مكتبة عامة و500 نافورة مياه وما يقارب 10.000 تمثال وفي القرن الحادي عشر (بعد سقوط الامبراطورية الرومانية) بدأت المدن تعلب دورا تجاريا وثقافيا نشيطا فمدينة ما قبل الصناعة تميزت بقدسية المكان المركزية (مركز المدينة) الذي كان الرابطة الحقيقية للحياة الاجتماعية حيث توجد فيه مساكن الصفوة والمباني الرئيسية للحكومة والمباني الدينية والمحلات التجارية والحرفية والصناع، أما فقراء الحضر فكانوا يعيشون على الضواحي أو الأطراف "فالحراك المهني كان محددا جدا أو الشخص يتعلم التجارة ويمارسها مدى الحياة والاتصال الاجتماعي مقتصر على الأفراد الذين هم من نفس الطبقة الضبط الاجتماعي تتم المحافظة عليه من خلال الجماعة الأولية خاصة الجماعات التي تعتمد على نظام القرابة والاختلاف بين المكانات الاجتماعية كبير جدا فالناس أما أغنياء أو فقراء وفرص الحياة واعدة بالنسبة للأغنياء فقط والصحة والثورة والتعليم من حق القلة فقط"[1].

وتتميز مدينة ما قبل الصناعة بالخصائص التالية:

1- سيطرة العائلة النووية ذات التنظيم غير المحكم.

2- مرونة الحراك الاجتماعي وبذرة الصفوة التي يمكن تمييزها بسهولة عن الجماهير الشعبية.

3- سيطرة الآلة المعقدة على نظام الإنتاج الضخم فيها يخص توزيع البضائع والخدمات.

4- النظام السياسي عادة ما يكون مسيطرة عليه من قبل الزمرة الحاكمة التي تمثل طبقة الصفوة الصغيرة "فوظائف الدولة تستغل على أساس تقليدي أو بأناس لهم تأثيرات

---

1 Megee Recee, Sociology Intraduction, Hobit Rinard and winston new york, 1980 p 227.

شخصية مع عدم الاعتداء كثيرا برأي الجماهير في المشاكل والقضايا التي تهم مجتمعهم"[1].

5- أما المدن الصناعية فقد بدأت تعرف نموا حضريا سريعا ابتدءا من القرن الثامن عشر والتاسع عشر أي مع بداية الثورة الصناعية التي انطلقت من انجلترا وغيرها من الدول الغربية فالآلة حلت محل الأدوات اليدوية وأحدث ثورة لا مثيل لها في مجال التصنيع والمواصلات كما وضعت حجر الأساس لنمو المدن بشكل أكبر مما عرفه العالم ما قبل الصناعة المدن الصناعية استمرت في التوسع عن طريق الهجرة الريفية نحو المدن وبالتالي ارتفع عدد السكان بشكل سريع جدا.

"وبحلول عام 1920 كان حوالي 14% من سكان الخضر يعيشون في مدن يبلغ عدد سكانها 20.000 أو أكثر وكانت نسبة التحضر تتراوح ما بين 5% في إفريقيا و41% في أمريكا الشمالية وفي عام 1975 كان 30% من سكان العالم يعيشون في مدن ذات 20.000نسمة أو أكثر وكانت أمريكا الشمالية حتى ذلك التاريخ مازالت تحتل الرقم الأعلى في التحضر وهو 65% لكن أدنى نسبة للتحضر انتقلت على جنوب آسيا بالنسبة للمدن التي يقطنها مائة ألف نسمة أو يزيد"[2]، كما كان للاختراعات دورها وأهميتها في توجيه حركية المجتمع تجاه الازدهار والتطور (قطاعات، تلفون، السيارات).

وتتميز المدن الصناعية بما يلي:

1- الاختلافات في القيم والمعتقدات الدينية.

2- تقسيم العمل بشكل شامل.

3- الاعتماد على الأشكال الثانوية من الضبط الاجتماعي كالشرطة.

4- التأكيد على الاختراع والانجاز.

5- وجود قوانين ومعايير عامة تطبق على الجميع.

6- تشجيع الحراك الاجتماعي وإتاحة الفرصة للأفراد لتحقيق طموحاتهم العلمية والعملية.

---

1 لوجلي صالح الروي، علم الاجتماع، جامعة قابوس يونس ليبيا، الطبعة الأولى، 2002 ص 158.

2 Magee reece, Iclid p228.

II- عوامل نشأة المـــدن:

يرى العلماء والباحثين أن المدن لا تنشأ دفعة واحدة ولا لسبب واحد وإنما نشأ كمجتمع محلي بسيط مكون من عدد من الأسر والجماعات التي تستقر في مكان معين يلاءم حياتهم وأن هذا الاستيطان يرجع على اتحاد العديد من العوامل أهمها:

1- العوامل الجغرافيـــة: يقول علماء الجغرافيا أن المدن تنشأ على الأرض في بيئة جغرافية معينة وأنها تستمد وجودها وبقائها من هذه البيئة، وأن المهندسين عندما يخططون لإنشاء مدينة فإنهم يلاحظون إذا كان الموقع معرض للزلازل أو البراكين أو الفيضانات أو السيول الجارفة أو لطغيان البحر أو لتحركات الكثبان الرملية.

كما يهتمون بوجود المياه العذبة وبمشكلات امتداد المدينة في المستقبل والنقل والاتصال بالريف وبالمدن الأخرى.

ففي نمو المدن يلاحظ أنها تتخذ "مواد مبانيها من البيئة وأن المساكن يراعى في تصميمها العوامل المناخية فيفضل معظم السكان سكنى المناطق الأقل مطرا، كما يفضلون السكن في المرتفعات على المناطق المنخفضة ويتوقف رخاء المدينة وازدهارها على ملاءمة الظروف المناخية للإنتاج الزراعي فإذا ساءت هذه الظروف المناخية أو اختلفت مواقيتها ت؟أثرت كل الأحوال المدينة وإذا استمرت هذه الظروف نحو الأسوء ما تلبت المدينة أن تنحدر نحو النهاية إذ يهجرها أهلها إلى مكان جديد"[1] هذا فيما يخص المناخ أما فيها يخص الموقع فقديما كانت معظم المجتمعات تنشأ في قرى استقرت على شواطئ الأنهار أو على أماكن مرتفعة وسط الأحواض الزراعية، إذ كانت الأنهار هي أهم وسائل المواصلات وكان من السهل على سكان هذه القرى التنقل لكسب العيش مثلما هو الحال بالنسبة للصيادين الذين يستغلون تلك الأنهار وتسخيرها لصالحهم، كما كانت بعض القرى تعد أسواقا يتلقى فيها المزارعون مع بعضهم البعض ليتبادلوا منتجاتهم ولذلك ما تلبث هذه القرى المختارة للسوق أن تضم بجانب الفلاحين والصيادين فئة أخرى من التجار والحرفيين.

فإذا لاحظنا الأحياء القديمة التي نشأت على ضفاف الأنهار كالقاهرة وبابل وروما وباريس ودمشق وبغداد لوجدنا أنها مدن لعب فيها الموقع الدرجة الأولى لنشأتها حيث كان الموقع على شاطئ بحر أو خليج أين يمكن أن ترسوا السفن من مرفأ هادئ فيجتمع

---

1 عبد المجيد عبد الرحيم، علم الاجتماع الحضري، مكتبة الانجلو المصرية، دون طبعة، بدون سنة، ص53.

في هذا الموقع الصيادين والملاحون وصناع السفن والتجار، وبازدياد حركة أن التوسع التجاري كان من العوامل الهامة في التحول من الفردية على المدنية خاصة في القرن السابع عشر فقد ظهرت مدن ساحلية كان أساسها حركة التصدير والاستيراد فتجمعت الثروة في المدن وكان السوق هو مركز نشاط المدينة والتجارة هي حياتها ومركز مصدر ثرواتها واعتمدت المدن الصغيرة على التجارة المحلية أما المدن الكبرى فكانت تجارتها دولية ولهذا نمت المدن بنمو الأسواق العالمية وطرق التبادل ووسائل النقل وهذا ما أدى على توافد السكان على المناطق (المدن) التجارية.

2- التقـــدم الصناعي: مما لاشك فيه هو أن نمو الصناعة يؤدي إلى زيادة الحاجة للعمل وزيادة حجم المدن ويؤكد لويس ممفورد أن المدن الأمريكية تدين في وجودها إلى حد كبير للثورة الصناعية وما صاحبها من تقدم صناعي ترك آثارا مادية وإنسانية تمثلت بوضوح في مدن سانت لويس وشيكاغو"[1] ويرتبط التصنع بالتحضر من حيث كونه سببا أساسيا من أسباب عمران المدينة ونموها السريع مساحة وسكانا ووظيفة فظهر التباين الوظيفي ليس فقط في المنشآت والمباني وإنما في المناطق التي تنقسم إليها المدينة ويقصد بذلك الفصل بين مناطق سكانية وأخرى صناعية وتمثل كل منها نوعية ووظيفة معينة فتجد مركزا تجاريا في منطقة وإداريا في منطقة أخرى ومناطق للصناعة الخفيفة وأخرى للصناعات الثقيلة وثالثة للترفيه وكلما كبرت المدينة حجما زادت هذه الأقسام الفرعية عددا وتخصصا وهكذا ....كما يعتبر التصنع من أهم العوامل التي تحدث تغيرا دائبا أحوال الناس الاجتماعية التي تتبلور في شكل مفاهيم وقيم وعادات وأعراف وتقاليد ونظم تتداخل جميعها في تكوين الإطار العام الحضري الذي يرى فيه الفرد تربية اجتماعية بحيث ينعكس التصنيع بشكل لافت في ارتفاع مستوى معيشة الفرد في المدينة الأمر الذي يجعلها مركز جذب للعديد من المهاجرين الذين يبغون أجور مالية ويطمحون إلى العيش في الرفاهية المتوفرة في المدينة.

3 - العوامل السكانية: تنمو المدن نتيجة زيادة عدد السكان وتتم هذه الزيادة من خلال مصدرين أساسيين هما:

أ- زيادة المواليد : لقد ازداد سكان العالم بمعل 3% كل عام خلال الفترة ما بين 1650-1750 وبمقدار 5% من خلال الفترة 1750-1850 وقد تضاعف سكان أوروبا

---

1 لويس ممفورد المؤجع السابق ص 638.

خلال هذه الفترة نتيجة عدد المتغيرات كتقدم المكننة وتحسن الصحة والثورة الصناعية وفي آسيا فقد ارتفع عدد السكان من 1750-1850 بنحو 50%"[1].

ومن المدن القديمة التي نشأت بهذه الصورة نجد أثينا والإسكندرية والبصرة ومن المدن الحديثة لندن ونيويورك ومعظم الموانئ الحديثة في العالم"[2].

ب- وقد تنشأ المدن القديمة في قرى تتوفر على مزايا اقتصادية زيادة على موقعها مثل المدن التي تقع على حدود الغابات التي تستغل في صناعة الأخشاب أو التي تنبع فيها مياه معدنية ذات فوائد طبيعية وقد تنشأ المدن بسبب موقعها البحري إلى مكان تكثر فيه الأسماك واللؤلؤ مثل الكويت.

4- **العوامل الاقتصادية**: لقد قسم جولد سميت Gold smith مراحل النمو الاقتصادي على مرحلة الاقتصاد الذي يقوم على التجوال ويتمثل في الزراعة والرعي وتميزت المرحلة الثالثة بنمو الزراعة وأخيرا مرحلة تقسيم العمل"[3].

ومن العوامل الاقتصادية كذلك نجد إنشاء قنوات أو طرق برية أو سكك حديدية تقوم عليها مجتمعات محلية ما تلبث أن تتحول إلى مدن وحسب بعض العلماء هناك عدة عوامل تستخدم لتفسير نمو المدن ودرجة التحضر فيها والفترة التقريبية التي تبدأ من منتصف القرن الثامن عشر ومن العوامل التي أثرت مباشرة فيما نسميه الآن بالمجتمع الحديث"[4] وهي:

أ- **التقـــدم الزراعي**: يعتبر اكتشاف الإنسان للزراعة وتربية الحيوانات أول خطوة نحو التحضر وقد أثبتت بعض الدراسات أن اكتشاف الإنسان للزراعة وحياة القرية حدث لأول مرة في النيل في مصر ووادي دجلة والفرات في العراق ووادي الاندوس في الباكستان أي حيثما وجد الماء للزراعة"[5] وقد أدت ظروف العمل في

---

1 حسين عبد الحميد رشوان، المدينة، المرجع نفسه، ص 107.

2 عبد الرحيم عبد المجيد، علم الاجتماع الحضري، المرجع نفسه، ص 53.

3 محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار الكتب الجامعية، الطبعة الثانية 1975- ص 6.

4 محمد عاطف عيث، علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، بدون طبعة، بدون سنة، بيروت، ص 136.

5 حسين عبد الحميد رشوان، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث الطبعة الخامسة، 1989، ص 119.

الزراعة وتخصيب الأرض وصناعة المعادن إلى ظهور فائض إنتاجي زراعي أدى بدوره إلى توسيع دائرة اهتمام الإنسان من الأرض إلى الاهتمام بنشاطات أخرى كالتجارة والصناعة إذن فنمو المدينة مرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة الإنتاجية الزراعية فكلما زادت الإنتاجية الزراعية ازدادت إمكانية إعالة أعداد متزايدة من السكان الحضريين وخاصة من جهة توفير المواد الغذائية الضرورية للسكان.

ب- التقـــدم التجاري: لقد اعتمدت المدن في فترة ما قبل الثورة الصناعية في نشأتها على التجارة وقد اعتبر بيرين Perienne انتعاش التجارة السبب المباشر لما تم في القرن الحادي عشر ممن بناء المدن وضرب النشاط التي أدت إلى انتشار المدينة"[1] وازدهارها ويؤكد هذا المعنى لويس ممفورد الذي خلال الفترة ما بين 1850-1900 استمر معدل الوفيات في الهبوط أما في أوائل العصور الوسطى فقد كان يحد هذه الزيادة السكانية في المدن الغربية القديمة صعوبات التنقل وكان عدد سكان هذه المدن يتراوح بين 2000 و20.000 نسمة[2] أما في القرن التاسع عشر والعشرين فقد ازداد عدد السكان بنسب مرتفعة جدا وهذا بسبب النمو الحضري الذي عرفت المدينة على جميع الأصعدة.

5- الهـــجـــرة: الهجرة ظاهرة اجتماعية وجدت منذ القديم وهي تعني الترحال عن موطن وتركه إلى غيره مدة قد تطول أو تقصر وقد تكون الهجرة أما مؤقتة أو دائمة هذه الأخيرة التي يمكن تقسيمها إلى داخلية وخارجية ويتجه المهاجرين دائما إلى حيث تكون الظروف الاقتصادية مواتية وفرص العمل مواتية للكسب ورفع مستوى المعيشة.

ففي إفريقيا زاد عدد السكان نتيجة الهجرة من 1.4 مليون سنة 1900 إلى 10 مليون نسمة عام 1950 وفي آسيا عدد سكان المدن التي يزيد عدد سكانها عن 100.000 من 19.4 مليون عام 1900 إلى 105.9 مليون نسمة عام 1950 أي أن عدد السكان زاد في افريقيا بنسبة 62.9% وفي آسيا بنسبة 444%[3].

---

1 لويس ممفورد المدينة على مد العصور أصلها نشأتها وتطورها، الجزء الاول، مكتب الانجلو المصرية، 1964 ص 189.

2 لويس ممفورد، المدينة على مر العصور، أصلها ونشأتها الجزء الاول، المرجع السابق، ص 110.

3 حسين عبد الحميد رشوان، المرجع السابق، ص 116.

6- العوامـــل السياسيـــة والحربيـــة:

يرى وليام فورم W. Foorm "أن بناءات الفوة السياسية لعبت دوراً مميزا في تشكيل المدن وتحديد بنائها إذ تختار الحكومات عادة مراكزها في المدن"[1] فقد كانت المدة بمثابة مراكز سياسية يناط إليها أداء الوظائف الإدارية والعسكرية فهي تهتم بسن القوانين التي تنظم حياة الأفراد وتسيير شؤونهما كما تضمن لهم الأمن فالنزاع على الحدود في المراحل الأولى لتكوين المدن كان من العوامل التي ساعدت على نزوح عدد كبير من السكان على المدن وبالتالي أدت إلى نموها واستمر ذلك حتى بداية القرن 18 بداية القرن العشرين.

7- العوامـــل الثقـــافية: وتشمل الظروف السائدة للفنون والاتجاهات الأخلاقية والبعد التاريخي والعقيدة والمحرمات والمقدسات والنمو التكنولوجي الذي يؤثر في توزيع السكان والخدمات وهي تلعب دورا كبيرا في ظهور المدن فقد عملت ثقافة الإنسان على خلق المدن وتغير الشكل الفيزيقي للمدينة التي نمت بفضل التراكمات الثقافية"[2] وقد تفوق المسلمون في كثير من المجالات الفنية وربما كان أهم هذه المجالات فن العمارة الإسلامية من مساجد ومدارس وأضرحة وقصور ومدن.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن المدينة "هي تطور اجتماعي للجماعة بعد أن أصبحت الثقافة الريفية بجمودها وتخلفها لا تناسب ما اقتضته الصناعة والتجارة من تطلع نحو حياة أرقى وأكثر تحريرها من الخضوع للطبيعة ونزواتها المفاجئة وتأكيد البيئة الثقافية بجانب البيئة الطبيعية"[3].

---

1 السيد عبد العاطي السيد، محاضرات علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، 1978، ص 178.

2 حسين عبد الحميد رشوان، المرجع السابق، ص 140.

3 عبد المجيد عبد الرحيم، المرجع نفسه، ص 59.

المحور الثـــاني:

- التطور التاريخي للنمو الحضري [في المجتمعات الصناعية والنامية]:

يأخذ النمو الحضري في حواضر المجتمعات الصناعية والمجتمعات النامية أوضاعا مختلفة من حيث الأهمية ودرجة التحضر ذلك أن ظاهرة النمو الحضري في واقع الأمر ما هي إلا حقيقة ملموسة تعكس جملة من المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تميز كل مجتمع وتجد تلك المجتمعات مسارات ذلك النمو التطور من خلال تصنيف كمجتمعات العالم إلى مجتمعات متقدمة ونامية:

I- النمو الحضري في المجتمعات الصناعية [المتقدمة]: الدول الصناعية هي التي يعيش أفرادها في تجمعات سكانية ذات أحجام كبيرة ويمارسون مهن غير الزراعة[1] وتعتبر بداية القرن السابع عشر هي الانطلاقة الحقيقية للنمو الحضري في العالم حيث بلغ سكان العالم في عام 1800م 906 مليون نسمة كانت نسبتهم 1.7% في المدن التي تبلغ تعداد سكانها 100 ألف نسمة فأكثر في حين كان حوالي 2.4% منهم يقيمون في مدن يصل عدد سكانها إلى 20 ألف نسمة فأكثر، أما المدن التي تجاوز عدد سكانها 1500ن فكانت نسبتها 3%[2].

ذلك أن زيادة السكان في العالم قد بلغت 29.3% في الفترة الواقعة ما بين 1800-1850م حيث كانت 13.22% بالنسبة للمدن التي تبلغ حجم سكانها 100 ألف نسمة فأكثر إلا أنه في الفترة الممتدة بين [1850-1900] نجد أن هناك زيادة في النمو الحضري بلغت 13.5% بالنسبة للمدن التي بلغ تعدادها أكثر من 20 ألف نسمة و22.22% بالنسبة للمدن التي تجاوز تعداد سكانها 100 ألف نسمة.

"أما الفترة الممتدة بين عامي 1950-1980م فقد بلغت زيادة السكان في العالم 49.3% صاحبتها زيادة مرتفعة في سكان الحضر في العالم بلغت نسبتها 23.96% للمراكز الحضرية التي يبلغ تعدادها أكثر من 20 ألف/ن و25.41% بالنسبة للمدن التي يتجاوز تعدادها 100ألف نسمة فأكثر"[3] وقد انعكس التحضر بصورة مباشرة على انتشار وزيادة

---

1 لوجلي صالح الزوي، علم الاجتماع الحضري، المرجع نفسه، ص 269.

2 جيرالدبريز، المدينة النامية، ترجمة محمد محمود الجوهري، دار النهضة، مصر، بدون طبعة، بدون سنة، ص 19، ص55.

3 جيرالدبريز، المدينة النامية، ترجمة محمد محمود الجوهري، المرجع السابق، ص 19، ص55.

عدد المدن والمراكز الحضرية على مستوى العالم وعلى وجه الخصوص بالنسبة للدول المتقدمة فلقد احدث التحضر في البلاد المتقدمة تغيرات عميقة تتضح بجلاء في طريقة التفاعل والحياة وفي طبيعة العلاقات غير الشخصية وفي الضبط الاجتماعي وفي الاتجاهات والقيم وفي النظم الاجتماعية كما أثبتت إحصائيات 1996 أن 16 مدينة على الأقل يبلغ تعداد سكان كل منها عشرة ملايين فأكثر"[1].

فالعصر الحديث شهد تطوراً سريعاً وتحضر استطاع بشكل قاطع أن يجسد المعرفة العلمية في شتى المجالات وعلى جميع المستويات والأصعدة لكن وبالرغم من هذا التطور في مجال العلوم والتكنولوجية إلا أن الحياة الحضرية كشفت عن ضعف حقيقي في تركيبها أدى إلى ظهور مشاكل لا حصر لها مثل انتشار الجريمة والفقر والتوتر المعرفي وحتى الجهوي وفساد البيئة إلى جانب عجز الدولة المتروبوليتانية عن توفير الأموال الكافية لإدارة شؤون مواطنيها خاصة وأن سرعة التحضر ازدادت بشكل حاد 1800 كما بلغ تعداد سكان الأرض في يوم 1999/10/12 ستة مليارات من البشر أي حوالي نصف إجمالي سكان كوكب الأرض وارتفع خلال عام 2000 بالنسبة لسكان الحضر إلى 81% ليكون سكان الحضر في العالم أقل بقليل من 3 مليارات أي أنه سيكون واحدا من كل شخصين من سكان العالم يعيش في مدن يبلغ عدد سكانها 20.000ن فما فوق.

والجدول رقم (1) التالي يبين النسبة التقريبية لسكان الحضر في مدن العالم التي يبلغ عدد سكانها 20.000ن فما فوق خلال الفترة 1800-2000.

السنة	نسبة السكان الحضر في العالم %	السنة	السكان الحضر في العالم %
1800	%2	**1940**	**%19**
1850	%4	**1950**	**%21**
1900	%9	**1960**	**%29**
19230	%14	**1980**	**%31**
1930	%16	**2000**	**%38**

والملاحظ من خلال الجدول رقم(1) أن نسبة التحضر في العالم في تزايد مستمر وهذا راجع إلى عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية ...إلخ.

---

1 لوجلي صالح الزوي، المرجع نفسه، ص269.

وتشهد أمريكا الشمالية نمواً حضريا سريعاً وكبيراً في آن واحد بمعنى آخر أن مع نهاية القرن العشرين سيكون ما يقرب من ثلاثة أرباع أمريكا الشمالية وحوالي نصف سكان أوربا وأمريكا اللاتينية وثلثي سكان الاتحاد السوفياتي (سابقا) واوقيانوسيا (استراليا) متمركزين في مدن يسكنها 20.000 نسمة فأكثر ولن تكون هناك منطقة من مناطق العالم المتقدم وبكل قوة تتجه نحو الحياة الحضرية مع نهاية القرن الحالي"[1].

كما وصلت نسبة التحضر في آسيا عام 2000 إلى ما يقرب 33% في شرق آسيا و26% في جنوبها ووصلت عام 1996 في استراليا إلى حوالي 70% والمتوقع أن تصل نسبة التحضر في الدول المتقدمة إلى حوالي 78.0% عام 2025 باعتبارها تنمو بنمو الصناعة.

وحسب تقديرات هيئة الأمم المتحدة فإن المدن التي يزيد عدد سكانها عن المليون نسمة في عام 1996 ستصل إلى 527 عام 2015 بحيث تكون 129 مدينة فقط في الدول المتقدمة صناعيا والباقي 398 مدينة في الدول النامية أي سيكون حوالي 75.5 من مدن العالم يبلغ عدد سكانها مليون فما فوق في الدول النامية[2] والمدن التي يزيد عدد سكانها عن عشرة ملايين نسمة كانت ستة عشرة مدينة أربعة منها في الدول الصناعية واثنان منها في اليابان طوكيو التي بلغ سكانها مع ضواحيها 27 مليون وفي الولايات المتحدة مدينة نيويورك التي بلغ عدد سكانها مع ضواحيها 16 مليون ولوس أنجلس التي بلغ عدد سكانها مع ضواحيها 12.6 مليون نسمة.

ومن عوامل المؤدية إلى النمو الحضري في العالم بصفة عامة والدول المتقدمة بصفة خاصة نجد محاولة حسن الساعاتي الذي ذهب إلى القول أن النمو الديمغرافي في العالم تعود إلى الأسباب التالية:

أ- التقدم المستمر في مجال الطب الحديث الذي أدى إلى التخفيف من انتشار بعض الأمراض والتحكم فيها مما أدى بدوره إلى تحسين الظروف الصحية والمعيشية الحديثة للأفراد وما نتج من انخفاض ملموس في الوفيات.

ب-الانقلاب الصناعي الذي يعد من أهم العوامل التي ساعدت على التطور الحضري وهذا تزامنا مع ظهور العديد من الصناعات والاقتراحات واكتشف البخار والآلة التي

---

1 Cousins Albert Ner Hans Nagpaul p6.

2 صالح اللوجلي الزوي، المرجع السابق، ص 272.

مثل العمل اليدوي وبدأ عصر الإنتاج الحديث الذي أتاح للعمال الحرية في الانتقال من الريف إلى المراكز الحضرية هذه المراكز التي أصبحت فيما بعد نواة المدن الصناعية الضخمة التي قامت في بداية القرن 19.

ج- بحث الإنسان عن استغلال أراضي جديدة وتهيئة أماكن الاستقرار والإقامة للسكان مما ساهم في زيادة الإنتاج والغذاء وهو ما نلمسه خاصة في مجتمعات الدول المتقدمة إلى جانب تطور وسائل الإنتاج الزراعي والحيوي نقص الغذاء لأن هذه الدول تمكنت من تجاوز هذه الظاهرة الناتجة عن زيادة السكان وذلك بفعل تنظيمها ومواجهة الزيادة بالموارد والتجهيزات المختلفة مما ساعد على ارتفاع المستوى المعيشي والثقافي للأفراد بحيث لم تعد مشكلتي الإقامة والعيش مطروحتين رغم الضغط المستمر على بعض المدن الكبرى لهذه الدول.

د- ارتقاء وسائل المواصلات فقد أدت هذه الوسائل إلى اتساع نطاق المدن وزيادة نشاطها العمراني وهذا ما أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية في معظمها لاسيما وقد رافق ذلك عناية الحكومات بالطرق وتعبيدها وتخطيطها وربطها بالمدن والقرى المجاورة من خلال شبكة واحدة.

هـ الهجرات الخارجية خلال القرنين 18 و19 لاسيما في أمريكا بعد اكتشاف مناجم الذهب وحقول الفحم والصناعات الثقيلة أثر بشكل مباشر في نمو طائفة غير يسيرة من المدن كانت قائمة وقيام مدن جديدة ذات طابع صناعي مثل شيكاكو.

II- النمو الحضري في المجتمعات النامية:

إذا كانت حركة التحضر التي مرت بها الدول المتقدمة واضحة في القرن العشرين فإنها قد ظهرت في كل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على نحو يؤكد أن هذه المناطق تشكل أحد المصادر الرئيسية المسؤولة عن حركة ارتفاع التحضر في العالم كما أثبتت أن إيقاع التحضر في مجتمعات العالم الثالث قد تم بصورة سريعة للغاية في بداية القرن 18 حيث بلغت نسبة من يقيمون في المدن التي يبلغ عدد سكانها 120 ألف ن فأكثر بحوالي 3.7% أما الذين يقيمون في المدن التي يتجاوز تعدادها أكثر من 100ألف ن بلغت 3.2% وذلك عام 1950 ولذا فإن ظاهرة التحضر يرجع إلى أن أغلب سكان مجتمعاتها مرتبطة بالزراعة والرعي مما أثر في قلة تواجد المراكز الحضرية فيها.

أما في الفترة الواقعة في الستينات نجد أن بعض المدن بالقارة الإفريقية قد تعرضت بصورة مكثفة إلى التمركز الحضري وبذلك تميز التحضر في أفريقيا "بارتفاع معدلاته في

كثير من دولها حيث بلغ في الجزائر 52% وفي مصر 14.3% وفي ليبيا 28% وفي المغرب 37.9% وفي الزائير 26.4% ومدغشقر 14% ونيجيريا 25.6% واثيوبيا 11.3% وكان ذلك عام 1974"[1] والملاحظ أن التحضر تم بصورة سريعة خاصة في الدول التي تقع شمال القارة وهذا بسبب الانتعاش الاقتصادي والانتشار الصناعي الذي يتوفر عليه تلك الدول وهذا تفتقده دول أخرى اتسمت ببطئ حركتها باستثناء نيجيريا والزائير وبذلك نجد أن التحضر مرهون بمدى الإمكانيات المادية المتاحة وكذلك كانت حركة سكانها قليلة اتجاه المدن أو المراكز الحضرية للإقامة فيها.

أما التحضر على مستوى قارة آسيا فقد تشكل نسبة 53.3% من مجموع سكان القارة عام 1950 وهذه النسبة تعد مؤشر على مدى مكانة هذه القارة من حيث إمكانياتها السكانية التي انعكست على ارتفاع نسبة التحضر في مدنها حيث بلغت 33.8% من السكان الذين يقيمون في المدن التي بلغ تعدادها 20ألف ن فأكثر في حين 33.7% للذين يعيشون في مدن يتجاوز تعدادها 100 ألف ن وذلك عام 1950[2] وبذلك أوضحت صورة أن التحضر قد زحف على القارة الآسيوية وأفرز جملة من المشاكل كمدن الهند التي تعرضت إلى تمركز حضري بلغت نسبته 26% أي ما يعادل ضعف نمو سكانها في الريف ويتوقع أن يصبح نصف سكانها يقيمون في المدن والمراكز الحضرية وذلك بانتقال ما يتراوح من 55-60 مليون نسمة من الريف إلى المناطق الحضرية في السنوات القادمة[3].

فالقارة الآسيوية منذ بداية القرن 19 تعاني دولها من حركة تحضر سريعة تسببت في خلق تضخم سكاني كبير أثر بشكل مباشر على القارة في العقد الأخير من القرن الحالي.

أما التحضر على مستوى أمريكا اللاتينية فإنه لا يختلف عما هو في أفريقيا وآسيا حيث كانت نسبته 4.6% في أمريكا الجنوبية 2.1% في أمريكا الوسطى وأن نسبة الذين أقاموا في المراكز الحضرية التي تتجاوز تعدادها 20 ألف ن بلغت 5.8% من المجموع الكلي لسكان الحضر في أمريكا الجنوبية و2.1 في أمريكا الوسطى 1959 أما فيما يتعلق بالمدن الكبرى والتي بلغ عدد سكانها 100ألف نسمة فقد بلغت نسبة الذين أقاموا في

---

1 Data from United nation démographic year Book, 1974 pp 34-63.

2 Amin galal, Urbanization and economic developement in avab word, beirout arab University, 1972, p 2-5.

3 جيرالدبريز، المرجع السابق، ص 65-97.

المراكز الحضرية 5.6 من مجموع سكان الحضر من القسم الجنوبي للقارة 2% من سكان الحضر بالنسبة لأمريكا الوسطى عام 1950.

والملاحظ أن أغلب مناطق العالم الثالث مرت بمرحلة حرجة تميزت بمعدل زيادة يتراوح ما بين 5.4% سنويا كما بلغت الزيادة في بعض مناطقها الحضرية ما بين 8-9% وقد تصل إلى 10%كمدينة القاهرة التي بلغ تعداد سكانها في نهاية الفترة الحالية حوالي 16 مليون نسمة.

إذن فالمدن النامية حققت نموا حضريا سريعا خلال الثلاثين سنة الأخيرة الماضية وذلك لأن معدل السكان الحضريين الذي يصل في العالم الثالث 4.1% سنويا يفوق نسبة مرتين ونصف نظيره في البلدان المتقدمة التي لا تتعدى فيها هذا المعدل 1.8% ومن المتوقع أن تصل إلى أكثر من 7.0% في بعض دول العالم[1].

فالتحضر السريع ونمو المدن في الدول النامية لم يكن نتيجة للهجرة الريفية فقط وإنما جاء كتحصيل حاصل لتراكم مجموعة من العوامل كل منها أثر بشكل مباشر على أيكولوجية المدينة وسيرورة الحياة الحضرية ومن جملة هذه العوامل نجد انهيار الاقتصاد المعاش في المناطق الريفية وزيادة الحاجة على الاقتصاد النقدي بسبب نمو السكان السريع الذي صاحبه انخفاض في معدل الوفيات وتركز المصانع التي تم بنائها حديثا في العاصمة ومحيطها وكذلك وصول الأخبار في الريف بخصوص فرص العمل والحياة المرفهة في المدينة الكبيرة إلى جانب تقدم المواصلات والطرق[2] وهذه الصورة المبهرة التي جذبت معظم الأفراد أن لم نقل كلهم لها آثارا سلبية على التوزيع العشوائي للمدينة وقد انطلق كل من ديفيز وقولدن Devis et Golden من افتراض أساسي مؤداه أن التحضر ينتج عندما يكون الضغط على الأرض والموارد الطبيعية الأخرى عظيم جدا حيث أن الناس يذهبون بأعداد كبيرة إلى المدن لدرجة أنه يحدث عدم توازن كبير في المناطق الصناعية خاصة في مناطق العالم الثالث[3].

---

1 برنارد نوتيه، السكن الحضري في العالم الثالث، ترجمة علي بهجت الفاضلي، دار المعارف، الاسكندرية، 1987 ص85.

2 صالح اللوحلي الزوي، المرجع السابق ص 295.

3 صالح اللوحلي الزوي، المرجع السابق ص 198.

الجدول رقم (2) يوضح نسبة التحضر في الدول العربية[1]

الدولة	نسبة التحضر %	الدولة	نسبة التحضر %	الدولة	نسبة التحضر %	الدولة	نسبة التحضر%
الجزائر	56.4%	تونس	62.7%	البحرين	90.8%	لبنان	88.0%
مصر	44.8%	الصحراء الغربية	93.5%	فلسطين	94.3%	عمان	77.7%
ليبيا	85.9%	الصومال	26.0%	العراق	75.0%	قطر	91.7%
المغرب	52.6%	جيبوتي	82.4%	الاردن	72.0%	السعودية	83.5%
السودان		اريتريا	17.4%	الكويت	97.1%	سوريا	52.7%
اليمن	34.3%					الامارات	84.3%

من خلال البيانات الموجودة في الجدول يلاحظ أن أعلى نسبة للتحضر كانت 97.1% وهي أعلى نسبة بالنسبة للدول العربية بعدها نجد فلسطين والإحصائيات تخص قطاع غزة فقط بنسبة 94.3% تليها، الصحراء الغربية بنسبة 93.5%.

أما أدنى نسبة للتحضر فقد سجلت بأريتريا نسبة 17.4% وهذا ما يؤكد أن التحضر في الوطن العربي قديم قدم التاريخ الانساني وهذا ما شجع على ظهور العديد من المدن في المنطقة العربية مثل مدينة أور في العراق وتدمر في سوريا وبعلبك في لبنان وتعد مدينة القدس ومكة المكرمة والمدينة المنورة وبغداد ودمشق والقاهرة من أقدم المدن وأعرقها.

وقد أكد قسم الشؤون الاجتماعية والاقتصادية شعبة السكان التابعة لهيئة الأمم المتحدة أن أعلى نسبة للتحضر قبل عام 1960 في البحرين قدرت بـــ 54.8% وفي سنة 1931 بلغت النسبة في فلسطين والعراق 33.8% عام 1947 والمغرب 29.3% عام 1980 وأدنى نسبة كانت في السودان ولم تتعد 8.3% عام 1956 وفي تونس 29.9% عام 1946 وفي الصومال 18.1% عام 1948 وليبيا لم تتجاوز 21.6% عام 1954.

وعن نفس المصدر لعام 1996 فإن ما مجموعة 260 مليون نسمة منهم 140 مليون نسمة حضر يشكلون 5410 من مجموع سكان الوطن العربي والباقي هم 119 مليون نسمة

---

1 Population Division, Urbin rural, affaires departement of Economic and Social United nation, 1996 **.**

من الريفيين ويشكلون 46.0% من مجموع سكان الوطن العربي[1] وهذا ما يؤكد أن نصف سكان الوطن العربي تقريبا يعيشون في مدن وفي سنة 1996 وصلت نسبتهم إلى حوالي 54% من إجمالي سكان الوطن العربي[2] ويمكن تقسيم دول الوطن العالم الثالث إلى ثلاثة مستويات للتحضر على نحو التالي:

أ – دول ذات مستوى عال: تضم خمسة دول كانت نسبة التحضر فيها 10% لعام 1996 وهي الكويت التي وصلت نسبة التحضر فيها 97.1% ثم فلسطين 94.3% ثم الصحراء الغربية 39.5 وقطر 91.6 والبحرين بنسبة تحضر بلغت نسبة 90.8 وكلها تجاوزت فيها 90% وأكثر من 80% وهي 5 دول كالآتي لبنان 88%، ليبيا 86%، الأمارات 84.3% السعودية 83.5، جيبوتي 84.4%.

ثم مجموعة دول التي تتراوح نسبة التحضر فيها ما بين 80% وأعلى من 70 % وتضم ثلاثة دول: سلطنة عمان 77.7%، العراق 75%، الأردن 72%.

ب- دول ذات تحضر متوسط: وتضم تونس 62.7% الجزائر 56.4%، سوريا 52.7% مصر 44.8%.

جـــ- دول ذات مستوى تحضر منخفض: وتضم هذه المجموعة 4 دول وهي: اليمن 34.4%، 23.3% والصومال 26%، ارتيريا لم تتعد 17.7%.

1- عوامل النمو الحضري في العالم الثالث: من أهم العوامل التي أدت إلى النمو الحضري هي:

أ- النمو الديمغـــرافي: أن النمو السكاني السريع للمدن أصبح يشكل مصدر تهديد بالنسبة لدول المعمورة ففي عام 1990 كان سكان المدن في العالم يقدر بمليونين وأربعمائة مليون وفي دراسة أجرتها الأمم المتحدة اتضح أن هذا العدد سوف يتضاعف مع حلول 2025 ليصل إلى 5 مليارات ونصف مليار نسمة وأن حيزا كبيرا من هذا النمو سوف يكون في بعض البلدان النامية التي تضم 4 مليارات وأربع مائة مليون مع حلول 2025 وسوف يكون هذا النمو سريعا في المناطق الأكثر فقرا في نهاية القرن الحالي وسيصبح في البلدان النامية 17 مدينة من أكبر المدن في العالم والتي تتجاوز عدد سكان

---

1 صالح اللوحلي الزوي، المرجع السابق ص 317.

2 صالح اللوحلي الزوي، المرجع السابق ص 317.

كل مدينة منها 10 ملايين نسمة ويرجع الباحث Devis تفسيره لهذا النمو إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

*- بسبب النمو السكاني الحضري الناتج عن التصنيفات المحدثة في مجال تعداد المدن التي كانت أصلا من صنف القرى وهذا بعكس الإشارة إلى الجزائر كمثال من خلال التقسيمات الإدارية التي حدثت في العشر سنوات الأخيرة.

*- نتيجة للزيادة الطبيعية من حيث ازدياد الفرق بين المواليد والوفيات.

من جراء الحركة السكانية إلى المناطق الحضرية من الريف والبادية.

*- وهذا ما أكده (نورت مان) لسبعة وأربعين دولة افريقية وجد فيها من خلال دراسته أن ثلثي هذه الدول لم تتبع سياسة سكانية محددة لمواجهة الزيادة في معدلات النمو لذا فإن إتباع خلال الفترة ما بين 64-1966 ويرجع ذلك بسبب تمركز الصناعة والخدمات الإدارية والتجارية ووسائل التسلية والترويح ونتيجة لذلك تمركز حوالي نصف سكان الحضر في السودان في تلك المراكز الحضرية، فلقد لعب الفارق في الدخل بين الريف والحضر دورا في دفع سكان الريف إلى الهجرة نحو المدن ليعبر عن مدى حاجة السوق للأيدي العاملة ومدى توفر الخدمات والعلاقات المسيرة التي قد لا يجدها المهاجر بسهولة في الريف وهذا يعني أن حركة الهجرة تضيق على حياة المدينة صبغة خاصة وتكسب سكانها مكانة مميزة عن القرى راسمة بذلك صورة خاصة للمهاجرين عن جاذبية الحياة الحضرية.

ب- التصنيـــــع: لقد حضي موضوع العلاقة بين التصنيع والتحضر في الدول النامية باهتمام علماء كثيرون في الاقتصاد والاجتماع خاصة في مجالات التخطيط للتنمية الشاملة ويرى هؤلاء أن حجم "الصناعات وأنواعها وتوزيعها ومواقعها في المدن له أهمية بالغة في الاتجاهات التي تتخذها عملية التحضر والنمط المميز الذي يسير نحو نمو التصنيع كركيزة للنهوض بالاقتصاد الوطني لها وكسبيل وحيد للتغلب على ظاهرة التخلف كونها لا تمتلك التكنولوجيا اللازمة للتحكم في مقتضياتها فغدت بذلك تابعة للنظام الاقتصادي الغربي الشيء الذي زاد من اتساع الهوة بين السكان مختلف المناطق والإقليم داخل الدولة الواحدة ويتجلى هذا من خلال اكتظاظ المدن بالنازحين من المناطق الريفية قصد البحث عن العمل الصناعي وقطاع الخدمات فنشأت بذلك مجتمعات هامشية على ضواحي المدن ذلك أن التصنيع يعد عاملا أساسيا في هجرة اليد العاملة تجاه المدن بحيث ضاعفت الصناعة من أهمية المدينة إذا توفرت فرص عمل جديدة ونتيجة لارتفاع الدخل الفردي

للعامل بالصناعة عن باقي العاملين في المهن الأخرى حيث أتجه آلاف الريفيين في كل بلد أقبل على الصناعة إلى المدن حيث مراكز الصناعة ولكن الأعمال الجديدة في المدينة لا تحتاج إلى كل الذين تكدسوا في أحياء فقيرة ليحيوا حياة أسوأ بكثير من تلك التي كانوا يعيشونها في الريف"[1] ذلك أن النفط عمل على توفير رأس المال اللازم للاستثمار كما خلقت التنمية العمرانية في البلدان المنتجة للنفط فرص عمل جديدة استفادت منها العمالة التي اتجهت نحو تلك المدن والملاحظ أن الكثير من الباحثين يعتبرون التصنيع عاملاً للتحضر باعتبار أن نتائجه مرتبطة أساسا به بسبب ما يحدثه هذا الأخير من تغيرات في المجتمعات في حين هناك قسم آخر من الباحثين من حيث من يعتبر التصنيع نتيجة من نتائج التحضر وبالتالي يمكن القول أن التصنيع والتحضر كلاهما يبرز تزامنا مع الآخر ويتطور كل منهما جنبا إلى جنب وعلى الرغم من صعوبة وتعذر إيجاد علاقة بين التحضر والتصنيع فمن الواضح أن للتصنيع تأثير قوي في كثير من جوانب التحضر حيث أن التصنيع لا يؤثر فقط على المعدل نمو بعض المراكز الحضرية وإنما يؤثر بذلك على نمط التحضر نفسه وكذلك في المستوى النسبي للنمو الاقتصادي الداخل في التحضر[2].

III - النمو الحضري بين التجربة الغربية وواقع الدول النامية:

لقد ذهب ا.ريزمان L. Reissman إلى أن عملية التحضر في العالم النامي تماثل تاماً ما حدث في الدول الصناعية المتقدمة حيث يقرر أن النمو الحضري في الغرب وفي البلاد النامية اليوم يكون نفسه فبالرغم من وجود اختلافات في الزمان والمكان وفي الظروف التي أحاطت بعملية التحضر في الدول النامية إلا أنه يميل إلى تفسير الظاهرة على أنها تكرار للتجربة الغربية وفي هذا الصدد يقول وفي تصورنا أن تاريخ الغرب منذ القرن 19 حتى الآن يكرر نفسه في الدول النامية اليوم.

كما يرجع فيليب هوسر PH. Hauser الاختلاف في التجربة الحضرية في العالم الغربي عنها في دول العالم الثالث إلى العوامل التالية:

---

1 عبد الله أبو عياش، اسحاق يعقوب القطب، 1980، ص 172-174.

2 التير مصطفى، اتجاهات التحضر في الوطن العربي، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء 1995 ص 140.

1- اختلاف الموقف السياسي الراهن عما كان سائدا في القرنين 18 و19 من حيث تطوير عدد كبير من المنظمات الدولية التي أخذت على عاتقها مسؤولية أحداث ثورة في قطاع التنمية الاقتصادي.

2- الاختلاف الواضح بين قوى التحضر وعوامله في كالتا التجربتين وما تبعها من تطور اقتصادي كما أن الاختلاف في السياق التاريخي قد يسهم هو الآخر بالقدر الكافي في تفسير عملية التحضر بين العالمين ففي كثير من بلاد آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا كانت المدينة نتاجها للتجربة الاستعمارية بمعنى آخر أن النمو الحضري في مثل هذه المناطق كان محصلة لتأثيرات خارجية ولم يكن بحال من الأحوال نتيجة لتطور اقتصادي داخلي لذلك كانت الميزة الأساسية للدول النامية متمثلة أساساً في سيطرة مدينة واحدة وهي المدينة الكبرى أو الأم.

3- إلى جانب الاختلاف في معدل وطبيعة عملية التحضر بين التجربتين الغربية والنامية ففي الوقت الذي استغرق فيه النمو الحضري الغربي فترة تجاوزت القرنين شهدت البلاد النامية تجربتها الخاصة مع التحضر في فترة لم تتخطى عشرات السنين متؤثرة في ذلك بالخبرة الغربية التي تراكمت على مر السنين دون أن تمهد لذلك بقواعد ثقافية تتلاءم والتقدم الاقتصادي وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل التي قادت المجتمعات النامية إلى التخلف والانحطاط.

4 - اختلال في معدلات التوازن بين السكان والموارد في البلدان النامية على عكس النمو الحضري الغربي الذي عرف توازنا بين الزيادة السكانية والموارد المتاحة فقد كان النمو الحضري في معظم الأقطار النامية مدفوعا بعامل الطرد فقط للسكان دفع سكان الأرياف دفعا للإقامة في المدن وهذا ما أدى إلى ارتفاع في معدلات الكثافة السكانية في تلك البلدان.

5- الاختلاف في انساق القيم: يستند هوسر PH. Hauser في تحليله لعملية النمو الحضري إلى تصور ماكس فيبر عن وجود علاقة وثيقة بين الأخلاق البروتستانتية وما تميزت به من عقلانية وتأكيدا للربح والنجاح تتعارض مع القيم الإسلامية السائدة في الدول العربية وهذا الاختلاف في النسق القيمي بين العالمين سوف يؤدي بالضرورة إلى الاختلاف في نمطي التحضر ومعدلاتهم ومشكلاتهم فالتجمعات الكبرى السكانية في معظم البلدان النامية كانت نتاجاً مباشرا لتكاثف السكان من خلال تقارب فيزيقي تميز بالاحتقان والتزاحم وهذا ما أنتج تغير جذري في مستويات المعيشة ومعدلات الانجاز والتنظيم

الاجتماعي وأشكال الحكومة والسلطة وأنماط السلوك وانساق التفاعل مثلما حدث في التجربة الغربية.

وقد تميزت الغالبية العظمى من مدن العواصم في العالم الثالث بغلبة انقطاع الخدماتي عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك بالرغم ما قد يكون هناك من تماثل شكلي لعملية التحضر بين العالمين الغربي ودول العالم الثالث وكل هذا مؤداه أن المدينة هي العامل الأول والأساسي لكل عمليات التغير سواء المتعلقة بتخلف المجتمعات النامية أو تقدم المجتمعات المتطورة.

6- يختلف التكوين العمري للسكان في البلاد النامية عن نظيره في البلاد المتقدمة بحيث تزيد نسبة المتعمدين الصغار في البلاد النامية عنها في البلاد المتقدمة ويصاحب ذلك انخفاض في الإنتاج الفردي وضآلة في الاستثمار الإنتاجي وبالتالي ندرة فرص التعليم واكتساب المهارات ويقابله انخفاض في نسبة المعتمدين الصغار في البلاد المتقدمة وزيادة في الاستثمار ونمو الموارد البشرية وارتفاع أو زيادة فرص التعليم واكتساب المهارات.

7- اسهم التحضر والهجرة الداخلية والدولية وما صاحبها من خليط سكاني كبير في تكوين سكاني متباين وغير متجانس ما ترتب عنه الكثير من صور الاحتكاك والصراع في كل إرجاء العالم فظهرت له صورا كثيرة في الشرق والغرب وهذه التوترات والصراعات المصاحبة للتباين السكاني كثيرا ما كانت تعيق جهود التنمية في البلدان النامية وذلك بسبب التباين الثقافي واللغوي والديني للسكان والتي وقفت كحائل دون الاتفاق على الأهداف والوسائل التي توصل إلى طريق التنمية.

8-ارتفاع نسبة البطالة في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة وهذا راجع إلى الهجرة الدولية التي شجعت العديد من الطاقات الشابة على العمل خارج حدود وطنها الأصلي وذلك بفضل ما توفره هذه الدول من حياة كريمة لعمالها.

المحور الثـــالث :

- مشكلات النمو الحضري في المجتمعات الصناعية والنامية:

لقد ترتب عن النمو الحضري السريع في العالم العديد من المشكلات التي مست جميع جوانب الحياة تقريبا ولعل أهمها تتمثل فيما يلي:

1- انتشار ظاهرة الأحياء المتخلفة في المجتمعات النامية والمتقدمة: تعد هذه الظاهرة قديمة احدثها التقدم وقلة الاستثمار في الريف وجذب الخدمات في المدن وهي منتشرة في كل أنحاء العالم وهذا ما أدى بالباحثين إلى دراستها فالمجتمع الانجليزي عرف هذه الظاهرة منذ القدم وكانت محل أنظار الباحثين أمثال شارل بوث CH. Booth الذي حاول رفع الستار من خلال دراسته عن ظاهرة البؤس والحرمان الذي تعانيه الطبقات المحرومة في المجتمع الانجليزي واختار الباحث Booth الجانب الشرقي من مدينة لندن كمجال لبحثه وكان قد جمع المعلومات التي تؤثر في حياة الفقراء وعملهم وحجم الأسرة وأنواع الترفيه وأحوال الشوارع وكان قد أظهر لأول مرة للطرف من المجتمع الانجليزي كيف يعيش الآخر من الفقراء والمحرومين[1] أما مدريد فقد عرفت أرجائها انتشار نوع من الأكواخ البائسة إلا أن الحكومة قد قضت عليها وذلك بتوفير مساكن لائقة لسكان تلك الأكواخ الفقيرة أما في المجتمع الهندي فتبدوا فيه الظاهرة أكثر تعقيدا من أي مجتمع آخر حيث أن الأحياء المتخلفة توجد في كل مدينة هندية تقريبا لذا أصبحت محل أنظار الباحثين الذين تناولوا بالبحث لمعرفة أسبابها وقد تبين من الدراسات أن سكان هذه الأحياء يعانون من أمراض خطيرة كالسل وذلك بسبب الازدحام والفقر وسوء التغذية إذ بلغت نسبة المصابين ما بين 80% إلى 90% وهي نسبة كبيرة تؤكد بعد سكان هذه الاحياء عن الرعاية الصحية[2] وقد سجل حسب وثيقة الأمم المتحدة التي نشرت بجنيف بمناسبة اليوم العالمي للإسكان وجود ما لا يقل عن مليار شخص لا يملكون سكنا لائقا و100مليون شخص بدون مأوى تماما ومن المنتظرات يزداد الوضع حدة لأن 95% من النمو الديمغرافي ستوزع خلال هذه العشرية على الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وفي مكسيكو فإن "أكثر من نصف السكان يعيشون في أحياء متخلفة"[3].

---

1 محمد طلعت عيسى، فلسفة التغيير المخطط، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1971، ص 347.

2 جريدة المساء، صفحة المجتمع، ركن محطات، العدد 272، 9 أكتوبر 1994، ص 8.

3 عبد الفتاح محمد وهيبة، جغرافية العمران، منشأة المعارف الإسكندرية، 1975، ص 175.

أما في نيجيريا فقد عرفت ظاهرة الأحياء المتخلفة بسبب نزوح السكان إلى المدن وقد اهتم بها الباحثين لدراستها منهم عاطف وصفي الذي قام بدراسة عن التحضر في نيجيريا خاصة وقد تبين أن المدينة المستقطبة أصبحت تتكون من ثلاثة أحياء منها منطقة خاصة بعمال المناجم وثانية بعمال السكك الحديدية وثالثة لأصحاب البلد الشرعيين ويقيمون بمساكن متخلفة يخيم عليها الفقر والمرض خالية من المرافق العامة وبينت أن الريفيين يقيمون في مثل هذه الأحياء المتخلفة لشعورهم بالراحة فيها بقرب ظروفها من ظروف الحياة وفي الريف[1].

أما في مصر فقد عرفت السنوات الأخيرة حركة التصنيع والتقدم داخل المجتمع وكان قد صاحبها بعض المشاكل منها جذب المدينة لأعداد هائلة من سكان الريف إلى المدن وقد فرضت هذه العملية نوعاً من السكن المتخلف إذ نجد المهاجرين يقيمون بمساكنهم في أماكن بعيدة ومهمشة وكانت هذه الظاهرة قد جلبت اهتمام العديد من الباحثين لدراستها وكان أولها دراسة حسن الساعاتي التي فقام بها على عينة من العمال بمدينة الإسكندرية والحالة السيئة التي يعيشون فيها خاصة أول أحوال السكن وقد بين فيها ظروف السكان الصعبة بهذه الأحياء[2]، أما الجزائر فقد عرفت هذه الظاهرة منذ القدم وذلك بسبب توفر عدة عوامل ساعدت على ذلك فهي خضعت للاستعمار مدة طويلة وقد اتخذ سياسة الأرض المحروقة وكان هدفه تفقير الأرض والإنسان على حد السواء وقد استولى على الأراضي الخصبة وبذلك فقد السكان أهم مصدر رزق لديهم إضافة إلى سياسة التقتيل وتدمير القرى والمداشر والحملات الإبادية للآلاف من الريفيين وأمام هذا الوضع المزري والظروف الصعبة لم يجد هؤلاء حلا غير مغادرة مناطقهم الأصلية والتوجه صوب المدن طلبا للأمن والعيش الكريم ومع قلة الإمكانيات وانعدامها وتعويدهم على نمط من الحياة الريفية من ناحية كانت الأحياء المتخلفة هي البديل فاتخذت كمساكن لهم رغم خلوها من أدنى شروط العيش البسيط وتكاثرت بذلك الأحياء المتخلفة بالمدن الجزائرية مما أدى إلى أزمة اختناق حادة الأمر الذي دعى المختصين للاهتمام بالظاهرة ودراستها وقد تباين أن سكان المدن في تزايد بشكل يبعث على القلق لعدم كفاية الخدمات الاجتماعية لسكان المدن

---

1 عاطف وصفي، دراسات في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف، مصر، 1965، ص91.

2 عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، الطبعة الخامسة، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ط5، 1971، ص 168.

ولبروز مشكلات عمرانية كظهور الأحياء المتخلفة وما ينتج عنها من آثار اجتماعية وايكولوجية كما تبين أن هناك أحياء مهددة بالسقوط لقدمها وتدهور وضعيتها[1] وكل هذا يؤكد حجم الظاهرة وقدمها وانتشارها وأنها كظاهرة اجتماعية فعلا مجسدة في المجتمع الجزائري كما أثرت هذه الظاهرة على السكان وعلى المدينة بسبب نشوءها بشكل تلقائي في أماكن غير صالحة وغير منظمة وخالية من المرافق الأساسية كأماكن اللعب، الحدائق، السكن المريح، التعليم وغيرها فهي تكثر فيها الأمراض والجرائم والآفات الاجتماعية الأخرى بسبب وقوعها على هامش المدينة كما تتصف بأنها ذات مستوى اقتصادي واجتماعي وأخلاقي سيء مما أثرت هذه المشاكل على السكان خاصة الشباب من جميع النواحي النفسية والصحية الترويجية ومثل هذه الانحرافات تعاطي الخمور والقمار، كما أن الأحياء المتخلفة قد تسبب في ارتفاع إيجار المساكن وذلك بسبب تدهور ظروف مساكنها وعدم ملائمتها للحياة الكريمة الأمر الذي يدفع الكثير من سكان هذه المناطق لتأجير مساكن أحسن حالا من هذه حتى لو كانت باهضة الثمن وهذا يشجع أصحاب المساكن على تأجيرها بثمن خيالي إضافة إلى أنها تعيق مختلف عمليات التنمية العمرانية وذلك بسبب الاستغلال الغير قانوني الذي أصبح مشكلة خطيرة عانت ولا زالت تعاني منها عدة دول في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا إلى حد أن أصبحوا يعرفوا بالمختلين والملاحظ أن هؤلاء المحتلون يحتلون في الغالب الأراضي التابعة للدولة لأن احتمال طردهم منها ضئيل عما عليه الحال بالنسبة لأراضي الملاك الخواص والملاحظ أيضا أن هؤلاء لا يكتفون بالأراضي التي تحتلونها بل يزيدون من توسعهم باستمرار.

2- ظهــور الآفــات الاجتماعيــة :

أ- انتشار الجريمة: تسود الجريمة بأشكالها الفردية والمنظمة في أغلب دول العالم وتمركز في المدن الكبرى وتعبر الإحصائيات على أن نسبة الجريمة ترتفع حيث ترتفع الكثافة السكانية كما يكثر السلوك الإجرامي داخل المدينة في المناطق والأحياء السكنية غير المخططة تبعا لما أكدته مختلف الدراسات الاجتماعية.

ب- أزمة السكن: تشكل أزمة الإسكان من أهم المشكلات المترتبة عن النمو العشوائي سواء من ناحية العمران أو من ناحية النمو الديمغرافي.

---

1 علي بوعتاقة، العمران غير المخطط، دراسة استطاعية للاحياء الشعبية بقسنطينة، رسالة مقدمة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة إشراف د/ابراهيم خليفة، جامعة الجزائر، سنة 1978.

ج- تلــوث البيئــة: أن لتلوث المياه والهواء أضراراً كبيرة على الأفراد الذين يسكنون المدينة وهذا بسبب كثرة المواصلات والمصانع التي تزداد تطوراً يوماً بعد يوم.

د- التفــكــك الاجتماعي: الذي يزداد يوميا فتصبح بذلك منطقة المركز تفقد قيمتها الاجتماعية والاقتصادية شيئا فشيئا بسبب ظهور الضواحي وما يصاحبه من تطورات.

هـ- عجز المرافق والخدمات عن تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

و- توسع المدينة على حساب الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء.

إلى جانب انتشار مشكلات أخرى كالفقر والتسول والأنشطة غير الرسمية والبطالة وغيرها من المشكلات كثير.

- الفصـــل الثـــــالث -

النمو الحضري في الجزائـــر .

التمهيـــــد

المحور الأول : تحليل سوسيولوجي للنمو الحضري في الجزائر.

المحور الثاني :عوامـــــل النمو الحضـــــــري

أ- الزيادة الطبيعية

ب- الـــهـــــجرة

ج- التصنيـــــع

د- تركز الاستثمارات في المدن

المحور الثالث : مشكـــــــلات النمـــو الحضـــــري

أ- أزمـــــــة السكـــــن

ب- التوسع العمرانـــــــــي

ج- انتشار الأحياء المتخلفـــة

تمهيـــــد

لقد حملت عملية التحضر السريع في الجزائر وغيرها من الدول النامية في طياتها الكثير من المساوئ في الوقت ذاته كاحتلال المساواة في توزيع الأنشطة الاقتصادية بين الأقاليم (عدم التوازن) وظهور أزمات داخل المدينة منها أزمة الإسكان وكذا تشبع المدينة وضعف طاقتها الإسكانية وعدم توفر الخدمات المناسبة لعامة السكان .

كما عملت على نشر العديد من الأمراض الاجتماعية التي أدت إلى نفشي البطالة والفقر وتعرض البيئة الطبيعية للتدهور المستمر من خلال استهلاكها العشوائي للمجال وكذا تشويه المنظر الحضري بظهور أنماط مختلفة من المباني التي لا تمت بأية صلة للحياة الحضرية الحقيقية.

وفي هذا الفصل سوف يتم التعرض للنمو الحضري في الجزائر عبر التطور التاريخي مع حصر لأهم الفترات الزمنية التي ميزت المدنية الجزائرية والوقوف عند العوامل الأساسية المؤثرة فيه كالزيادة السكانية التي يعتبرها بعض الباحثين السبب المباشر في تشويه المنظر العام لمعظم المدن الجزائرية وهناك من يرجع ذلك إلي التصنيع باعتباره الدافع الأساسي لهجرة العديد من الأفراد إلي المدن الصناعية وتركزهم فيها وذلك لتوفر فرص الاستثمار وكذا أملا للعيش في بيئة حضرية مرفهة.

والحقيقة انه كل تلك العوامل وغيرها مجتمعة زادت من حدة اختلال الوضع بالمدينة وتأزمه وأفرزت جملة من المشاكل كأزمة السكن التي باتت تشكل قلقا كبيرا للمواطن والسياسة علي حد السواء وكذا ظهور البناءات المتخلفة والفوضوية التي سبب فيها التوسع العماني السريع وغير المنظم وعدم قدرة الدولة علي التخطيط للمدينة ضمن إقليمها لمواجهة تلك المشكلات .

المحور الأول:

- تحليل سوسيولوجي للنمو الحضري في الجزائر.

يعد التحضر في الجزائر سمة قديمة جدا المدرجة انه أصبح من الصعب تحديد الحقبة التاريخية التي ظهر فيها أول تجمع بشري يحمل السمات الأساسية للشكل الحضري في الجزائر[1] والواقع أن الإشارات الأولي حول نشأة المدن تعود إلي القرن الثالث عشر قبل الميلاد وبالتحديد في عهد الدولة النوميدية وعاصمتها سيرتا التي كانت من أهم الممالك القديمة في منطقة شمال إفريقيا وأغناها اقتصاديا وأقواها تجارة ونفوذا "حيث هيأ لها الوضع الاقتصادي المزدهر الظروف الملائمة لنشأة وتطور العديد من المدن التي كانت تتميز بالمركزية الشديد وتمارس نوعا من السيطرة الحضرية علي بقية التجمعات الواقعة في ملكها بحكم انفرادها بمقر الحكم ومراكز التخزين والأسواق الرئيسية ومراكز الخدمات والشؤون الدينية لأعمال والأعمال"[2].

ومع دخول الجزائر العصر الإسلامي عرفت مرحلة جديدة في تاريخ التحضر حيث تغير التوجه الحضري نحو الداخل بعد ما كان متوجها نحو الساحل في العصور القديمة.

ويذكر الإدريسي أن مدينة بجاية كان لها دور الريادة في صناعة وإنشاء "الأساطيل والمراكب والسفن مما ساعد علي النمو في مجال لتجارة والحرف اليدوية والصناعات التقليدية وقد اثر هذا الاندماج في تطور البيئة الاجتماعية للمدينة الجزائرية[3].

ومن جهتهم لم يعمل الأتراك العثمانيين علي تطور المراكز الحضرية نظرا لعدم استقرار الحكم العثماني حيث استفحل القحط وتقلص نشاط الملاحة البحرية التي أثرت سلبا على المبادلات التجارية ولذلك فقدت العديد من المدن أهميتها بعد أن تلاشى دورها التجاري والصناعي لأنها كانت تجني فوائدها أساسا من مميزات موقعها ووصايتها علي الأرياف وعلاقتها التجارية مع الخارج[4].

---

1 نويصر بلقاسم، التصنيع والتغيير الاجتماعي، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع جامعة قسنطينة، 1990، ص137، ص138.

2 نويصر بلقاسم، التصنيع والتغيير الاجتماعي، المرجع السابق، ص137، ص138.

3 نويصر بلقاسم، التصنيع والتغيير الاجتماعي، المرجع السابق، ص137، ص138.

4 ناصر الدين سعيدوني، مقالات في تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 110.

ومع بداية الاحتلال الفرنسي بدأت تتضح معالم التوسع الحضري بمعناه الحديث .بعد ما شكل المستوطنين أكثر من ثلثي إجمالي السكان في الفترة الممتدة بين"1882-1952" وذلك بفعل الهجرة الريفية المكثفة للأوربيين في الجزائر كما تميزت هذه المرحلة بالتوسع الكبير للمدن لتواجد الزيادة السكانية الكبيرة الناجحة زيادة المستوطنين[1].

وهكذا أدت هذه السياسة التي تفتيت البناء الزراعي الجماعي في الريف الجزائري الذي كان يشكل عاملا قويا لاستقرار السكان وأصبح الريفيون لا يستطيعون العودة إلي أراضهم كما أتبع الاحتلال الفرنسي سياسة الاستيطان التي تقوم أساسا علي انتزاع أراضي الفلاحين الجزائريين ونقل ملكيتهم إلي الأوربيين وبهذا أصبح الريف أمام أمرين إما أن يتجه إلي المدينة أو يمكث في الريف ليعمل في مزارع المعمرين[2].

وقد عرفت الجزائر قفزة هائلة وزيادة نوعية في عدد السكان ففي سنة 1984 كانت نسبة السكان 27% لترتفع إلي أكثر من 30% سنة 1969 أي ارتفعت بأكثر من 5% وهذا التطور السريع في سببه التحضر قد يفسر بالنمو السريع للسكان كما يفسر بنزوح سكان الريف نحو المدن خصوصا إذا علمنا أن نسبة التحضر قد بلغت 41%سنة 1977 لتصبح عام 1987 حوالي 49%أي حالي 11 مليون/ن مما يدل علي أن نصف سكان الجزائر تقريبا يقيمون في مراكز حضرية[3].

والجدول رقم (3) يبين مراحل ونسب النمو الحضري في الجزائر.

السنة	1886	1906	1926	1931	1936	1948	1954	1959
عدد السكان	3.287.000	4.046.000	4.615.000	5.026.000	5.570.000	6.660.000	7.840.000	8.850.000
نسبة التحضر	%8	%10	%13	%14	%16	%20	%20	%20

1 نويصر بلقاسم، المرجع السابق، ص143-145.

2 محمد السوسدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص76.

3 اجيرون [شارل روبير]، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات بيروت، 1961، ص136.

ولكن من سنة 1956 إلي 1977 ارتفعت نسبة التحضر إلي 20%وينعكس هذا علي الريف فقد كانت نسبة الريفيين سنة 1880 حوالي 92% ثم انخفضت سنة 1956 إلي 79% لتصبح سنة 1977 حولي 59% وهكذا تبدو ظاهرة النمو الحضري في الجزائر كظاهرة سكانية ناتجة عن ارتفاع نسبة الهجرة الريفية نحو المدن في انتهاء حرب التحرير نزح سكانها نحو المدن سنة 1962 عملية التحضر طابعا اقتصاديا علي أساس أن عملية التحضر تتم في نطاق التنمية الصناعية خاصة وأن تطور المدن الجزائرية في عهد الاستعمار يعود إلي ثلاثة عوامل أساسية:

أ- تقليد المعمرين في حياتهم الجديدة للنمط الحضري الأوربي.

ب- إضفاء الطابع الرأسمالي علي الاقتصاد الوطني.

ج- الصراع الدائم بين سكان الجزائر والأوربيين إلي إنشاء مدن مستقلة أو ضواحي حديثة في المدن القديمة.

والنمو الحضري السريع في الجزائر لا يعتبر نموا طبيعيا فقط وإنما هو نتيجة حتمية لتحرك السكان بين المدن نفسها وقد قدر معدل الهجرة في الفترة الاستعمارية بين 1954-1962 بحوالي 130ألف/ن سنويا وأهم المدن الجاذبة للسكان آنذاك هي: الجزائر، قسنطينة، عنابه، وهران، البليدة، سيدي بلعباس، تيارت وبعد استقلال الجزائر استمر النزوح الريفي وازدادت حدته نظرا للظروف التي سادت المجتمع الجزائري أثناء ثورة التحرير وسياسة تجمع السكان في مناطق جغرافية معينة الأمر الذي نتج عنه بعد انتهاء العمليات العسكرية في المناطق الريفية تحرك سكاني شديد بين الريف والمدن نفسها[1].

ولقد ارتفع عدد المدن والمراكز الحضرية بعد عام 1972 بنسبة 15,2 نتيجة للهجرة من الريف إلي المدن وإلي التوزيع غير المتكافئ للاستثمارات في مجالات غير زراعية.

ومن خلال ما سبق يتضح أن النمو الحضري في الجزائر هو نتاج لمرحلتين متباينتين شكلا ومضمونا وان العوامل التي كان لها الدور المباشر في عملية التحضر بالجزائر مرهونة بهاتين المرحلتين :

1-المرحلـــة الاستعماريـــة: تتميز بتطور بطيء لسكن المدن وتحضر تدريجي فالمجتمع في بداية الاستعمار سنة 1930 كان مجتمعا ريفيا بالدرجة الأولى ويمكن حصر هذه المرحلة ضمن الفترات الزمنية التالية:

---

1 مربيعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص227.

أ- الفترة الممتدة بين "1926-1962" والتي تميزت باستمرار النزوح الريفي نحو المدن وتضاعف وفوده حيث تحرك نحو 50.000 وافد للفترة الممتدة ما بين 1910- 1930 بسبب الأزمات الاقتصادية التي انعكست علي العالم الثالث سلبا بما فيها الجزائر "نتيجة الحربين العالميتين" الأمر الذي أدى إلي ظهور بناءات فوضوية على أطراف المدن الكبرى كالجزائر، عنابه وبعض المدن الساحلية المتوسطة كما أدت السياسة الاستعمارية إلي تحرك حوالي 130 ألف وافد سنويا وبالتالي ارتفاع نسبة التحضر التي وصلت إلى 29,6 سنة 1959[1].

ب- الفترة الممتدة ما بين 1962-1986 وتعد من أخطر المراحل التي مر بها نمو السكان بالجزائر يمكن تسميتها بمرحلة اللاتحضر أو الركود حيث ظل عدد السكان يتجه نحو التدني باستمرار إذ بلغ 2462935ن/سنة 1976بعد ما قدرت سنة 1930 بنحو ثلاثة ملايين نسمة[2] كما تميزت هذه الفترة بانتشار الأمراض والأوبئة التي اجتاحت البلاد خلال السنوات 1866-1962 وأودت بحياة الآلاف من الأفراد بسبب انخفاض المستوى الصحي العام.

2-المرحلة الوطنية "1962-1996" : تميزت هذه الفترة بتطور سريع في عدد سكان المدن وتحضر مفاجئ أين لعبت الأهداف التاريخية السياسية في البلاد دورها في تقوية الهجرة نحو المدن وارتفاع نسبة التحضر بين 5-30% في مدة 132 سنة إذن فمرحلة ما بعد الاستقلال شهدت نزوحا ريفيا مكثفا نحو المدن بلغت نسبة التحضر من 30% عام 1962 إلي 58,38%عام.198 أي خلال 36 سنة فقط[3].

خلال سنة "1966-1977" تضاعف عدد المراكز الحضرية في الجزائر ما بين سنوات "1966-1977-1987" من 95 مركز حضري عام 1966إلي 211 مركز حضري عام 1977 وإلى 447 مركز حضري عام 1987 .

---

1 محمد السويدي، المرجع السابق، ص80.

2 شريف رحماني، الجزائر غدا وضعية التراب الوطني، (استرجاع التراب الوطني)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص25-26.

3 بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص21.

المحور الثـــاني

- عوامل النمو الحضري في الجزائر:

يخضع التباين في حجم السكان الحضري وفي درجة تحضر المدن الجزائرية لعوامل متعددة منها ما هو تاريخي ومنها ما هو مرتبط بالتغيرات التي تحدث في البناء الاقتصادي المتمثل في التحول من اقتصاد حضري غير منتج إلى اقتصاد حديث يعتمد علي الصناعة بالدرجة الأولى وقد كان لهذا التغيير في القاعدة الاقتصادية للمراكز الحضرية أثارا ديمغرافية بارزة تمثل في تصاعد حدة النزوح الريفي نحو المدن كما ازدادت القدرة الاقتصادية للمدن وتمت قاعدتها المادية وهو ما انعكس على ارتفاع عدد سكانها مما شكل ضغط على المؤسسة والمراكز الخدماتية داخل المدن الجزائرية وعوامل النمو تتمثل في.

1-النمو الديمغرافي: لقد عرف سكان الجزائر عامة نموا ديمغرافيا ملحوظا مسببا منذ مطلع القرن 20 وبصورة خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث كانت سببه الزيادة الطبيعية أقل من 1% سنة 1925 .

فارتفعت إلى 2%في سنة 1950 حتى نزلت إلي 1% في سنة 1960 ووصلت في التعداد الأخير 1987 إلي 3,2%[1].

هذا التزايد يعكس عدد نتائج سياسية اقتصادية واجتماعية كان يمر بها المجتمع الجزائري في ظل التناقضات الخطيرة التي تظهر اليوم في اتساع الهوة بين معدلات النمو الدمغرافي وتوفر الحاجات الأساسية للحياة رغم صعوبتها والمشاكل الخطيرة التي نجمت عن هذا التزايد المفرط ورغم ان الفرد أصبح أكثر تحضرا في حياة المدينة إلا أنهما لم يؤثر على ذهنية المواطن ونظرته حول الإكثار من الإنجاب ولعل ذلك يرجع إلي العادات والتقاليد والمعتقدات الاجتماعية بالدرجة الأولى وقد عرفت مدن الجزائر ارتفاعا في عدد السكان مابين سنين "1954-1956"حيث انتقل عدد السكان بمدينة الجزائر من 449 إلى 897ألف نسمة أي بنسبة 99% وزاد عدد سكان مدينة قسنطينة من 212 إلي 427 ألف

.

نسمة أي بنسبة 100% ويوضح إحصاء "1966-1977"أي أن كثافة السكان في المسكن الواحد قد ارتفعت من 6 إلي 7,1% ممثلة عجزا في ميدان السكن الذي كان يقدر بمليون وحدة سكنية ويترجم هذا العجز بـــ:120% في مدينة الجزائر و100% في مدينة قسنطينة و76% في مدينة وهران ويقدر إحصاء 1977-1987" أن عدد إسكان الجزائر قد وصل إلي 24 مليون/ن من بينها خمس ملايين في سن الإنجاب وان 70%من الجزائريين شباب لا يتجاوز أعمارهم 30 سنة[1].

وقد عرفت الجزائر مرحلة نمو ملحوظا بفضل ما توصل إليه الطب الحديث من إنجازات متطورة نتج عنها تحسين المستوي الصحي بما طرأ علي الجزائريين من تحولات اجتماعية وسياسية ومن تم عرفت المدن الجزائرية لاسيما المدن الكبرى نموا طبيعيا ملحوظا وهجرة واسعة من الريف إلي المدن وبذلك ازداد معدل نمو السكان الحضري بالنسبة للمواطنين الجزائريين في حين ظل معدل نمو سكان الحضر الأوربيين بطيئا في حين أن التحضر سار بوتيرة عالية خاصة خلال العشريين الماضيين هذا النمو بدأ في عام 1954 وتضخم في عام 1962 وتطور أكثر في 1966 و1977.

وهذا ما يوضحه الجدول رقم (4) الذي يبين تطور النمو الحضري في الزيادة السكانية في الجزائر [2].

السنة	السكان	معدل النمو الحضري	السنة	السكان	معدل النمو الحضري
1880	**3.000.000**	%5	**1948**	**7.569.700**	%27.3
1976	**3.752.000**	%15.6	**1954**	**8.811.200**	%27
1906	**4.221.000**	%18.6	**1959**	**9.875.000**	%29.6
1926	**5.444.000**	%22.5	**1966**	**12.150.000**	%31
1931	**5.902.100**	%23.8	**1977**	**17.422.000**	%41

هذه الزيادة الطبيعية ساهمت في النمو الحضري بقسط كبير حيث تقدر النسبة السنوية المتزايد الديمغرافي في سنة 1981 بـــنحو 3.2% /19 مليون نسمة وهي النسب الكبيرة في العالم.

لقد سجلت أغلب المدن معدلات زيادة طبيعية مرتفعة مثلهما في ذلك مثل الريف حيث لم تؤثر الحياة في المدينة على ذهنية المواطن ونظرته نحو الإكثار من الإنجاب بل لا

---

1 Population Institut national d'étude demographique INED, 1989

2 - الاحصاء الجزائري في ارقام، قسم التنظيم الاقتصادي لولاية قسنطينة، 1989.

تزال هذه العادة سائدة عند الغالبية العظمى من السكان إلى يومنا هذا أو بجانب ظاهرة الإكثار من الإنجاب فقد انخفضت ملحوظ في معدل المواليد الذي بقي في حدود 45.8% وعلى هذا الرغم من ذلك فإن البيانات المتاحة تقدر الزيادة الطبيعية في المدن ما بين 3.2% و3.9% وعلى هذا فإن المدة التي يتضاعف فيها عدد السكان بالنسبة للمدن الجزائرية بسبب عامل الزيادة الطبيعية يتراوح بين 18 و20 سنة[1].

وقد مر النمو الديمغرافي في الجزائر أو نمو السكان بثلاثة مراحل متباينة:

مرحلة الركود والتراجع السكاني: وتبدأ من بداية الاحتلال الفرنسي لتنتهي سنة 1886 وهي أخطر مرحلة مر بها سكان الجزائر، إذ ظل فيها عدد السكان يتجه نحو التدني باستمرار حتى بلغ [242995ن] سنة 1976 بعد أن قدر سنة 1845 بحوالي ثلاثة ملايين نسمة تعود إلى أسباب عديدة أهمها:

الأمراض والأوبئة التي اجتاحت الجزائر وأودت بحياة آلاف المواطنين ثم الحروب الاستعمارية والثورات الشعبية التي شهدتها الجزائر ابتدءا من سنة 1849 وحتى سنة 1881 وأخيرا انخفاض المستوى الصحي العام بسبب قلة المصحات والأطباء [50 وفاة للألف][2].

أ- مرحلة النمو السكاني البطيء: وتمتد من سنة [1886-1921] وهي مرحلة مستقرة دامت 35 سنة حيث كانت الزيادة الطبيعية فيها ما بين 0.4% و1.7%.

ب-مرحلة الانفجار السكاني: تبدأ من سنة 1921 لتستمر إلى يومنا هذا وبالمقارنة بين إحصائيات الفترة الممتدة ما بين [1906-1960] نجد عدد السكان الجزائريين قد تضاعف ليصبح 9579315 ن ويتضاعف هذا العدد مرة أخرى ليصل خلال 17 سنة إلى ما يقرب 18 مليون نسمة.

---

1 M- Boutefnouchet ; la famille algeriennes Sned Alger, 1982- p45.

2 محمد السويدي، المرجع نفسه، ص 189.

والجدول رقم (5) يوضح المؤشرات الديمغرافية في الوسطين الريفي والحضري خلال الفترة الممتدة مابين 1986-1992 [1]

السنوات	معدل المواليد (%)			معدل الوفيات (%)			الزيادة الطبيعية (%)		
	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي
1986	36.20	33.20	34.70	6.50	8.10	7.13	29.70	25.10	27.30
1987	36.30	32.20	34.60	6.00	7.80	6.90	30.00	25.10	27.60
1988	36.11	33.70	34.10	5.90	7.30	6.00	30.20	26.40	27.30
1989	34.10	27.90	31.10	5.10	6.90	6.00	29.00	28.00	25.00
1990	34.20	27.80	31.00	5.20	6.80	6.00	29.00	28.00	25.00
1991	33.30	26.90	31.00	5.00	7.00	6.00	28.30	19.90	24.21
1992	34.10	26.70	30.40	5.50	6.60	6.60	28.60	30.10	24.30

من خلال الجدول السابق يتضح هذه الفترات تميزت بانخفاض في معدلات الوفيات حيث انخفضت الولادات من 36.2% سنة 1986 إلى 34.1% سنة 1992 وهذه المرحلة عبر عنها الباحثون بمرحلة التحول الديمغرافي.

الجدول رقم (6) يوضح النمو الحضري في المدن الجزائرية خلال [1966-1977] [2]

المدينة	السنة	المدينة	%	المدينة	%	المدينة	%
قسنطينة	%33	عنابة	%71	تلمسان	%53	الشلف	%116
سيدي بلعباس	%35	سطيف	%64	البليدة	%87	باتنة	%113
الجزائر	%69	سكيكدة	%77	مستغانم	%87	وهران	%59

من خلال الجدول يتضح أن سكان مدينتي عنابة والجزائر لها نفس النسبة تقريبا بالترتيب 69% و71% أما وهران فنسبتها قليلة ونوعا ما ومن خلال الجدول تضيق النمو الديمغرافي في المدن الجزائرية إلى ثلاثة خصائص:

---

1 M- Boutefnouchet, la famille Algeriennes, sned ; Alger, 1980, p47.

2 M- Boutefnouchet, la famille Algerienne, sned ; Alger, 1980, p47.

أ- نمو حضري متوسط وتنحصر نسبة النمو فيه ما بين 30% و40% وتضم قسنطينة، سيدي بلعباس.

ب- نمو حضري طبيعي وتنحصر نسبة النمو فيه ما بين 50% و80% وتضم الجزائر، عنابة، وهران، سطيف، تلمسان، سكيكدة.

ج- نمو حضري مرتفع: وهي المدن التي تتجاوز نسبة تحضرها 85% وهي ذات تحضر مذهل وتضم باتنة مستغانم، الشلف، البليدة.

2- التصنيع في الجزائر وسياستها التنموية:

يعتبر الاجتماعيون التصنيع ظاهرة اجتماعية واقتصادية لها نتائجها المختلفة حضريا واجتماعيا بالإضافة لنتائجها الاقتصادية فهو من العمليات الاجتماعية الكبرى التي تتطوي على تغيرات واسعة المدى في نظام الإنتاج وكذا في البناء الاجتماعي[1].

ويعتبر التصنيع من أهم العوامل التي تحدث تغيرا كبيرا في أحوال الناس الاجتماعية التي تتبلور في شكل قيم ومعايير وعادات وأعراف وتقاليد ونظم حيث تتداخل جميعها في تكوين الإطار العام الحضري الكلي الذي يرى فيه الفرد تربيته الاجتماعية ومما لاشك فيه فإن نمو الصناعة يؤدي إلى زيادة الحاجة للعمال وزيادة حجم المدن وشدة إقبال الناس عليها ليس للغرض الاقتصادي فحسب ولكن لما فيها من حرية وفرص ترفيهية وتسهيلات معيشة ويؤكد هذا المعنى لويس ممفورد الذي اعتبر المدن الأمريكية يدين وجودها إلى حد كبير للثورة الصناعية وما صاحبها من تقدم صناعي أحدث آثارا واضحة إنسانية ومادية عديدة تمثلت بوضوح في مدن بترسبورج وسان لويس وشيكاكو[2].

ويرى علماء كثيرين في الاقتصاد والاجتماع أن عملية التصنيع تؤثر بصورة فعالة في معدلات نمو المناطق الحضرية في مواقع معينة في الدول فحسب بل أيضا في نمط وخصائص واتجاهات هذا النمو في مستوى النسبي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن عملية التحضر.

---

1 حميد خروف، التصنيع وأثره في تغيير القيم لدى العمال الصناعيين من أصل زراعي، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، 1987، ص4.

2 حسين الحميد أحمد رشوان، المدينة دراسة في علم الاجتماع العربي، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية الطبعة الخامسة، 1985، ص102.

والواضح أن الصناعة منذ نشأتها قد أكدت سيطرتها في كل المجالات وارتبطت بالمراكز الحضرية حيث توجد كل المرافق الضرورية وقوة العمل، وبالرغم من ظاهرة التحضر التي حدثت قبل قيام الثورة الصناعية الأولى، إلا أن الصناعة تعتبر عاملا أساسيا في نشأة بعض المدن ونمو البعض الآخر وقد حدث وأن سار التصنيع والتحضر يدا بيد فنما وتطورا معا، فهناك مناطق نجد أن التصنيع حديثا جدا ثم نجد في بلاد أخرى أن كل التصنيع فيها قد بلغ مداه فالتصنيع يرتبط بالتحضر من كونه عاملا أساسيا وسببا قويا ونشطا من أسباب عمران المدينة والنمو السريع مساحة وسكانا وعاملا من أهم العوامل التي تحدث تغيرا دائما في أحوالهم الاجتماعية[1] ويؤكد جيسيت Gist بقوله "أنه منذ أن اتجه الشمال الشرقي إلى الازدياد تصنيعا وتحضرا، فإن التصنيعية ولدت الحضرية والحضرية ولدت التصنيعية"[2] ومن أهم آثار التصنيع إعادة بناء المجتمعات أو التنمية السريعة لها وأن الصناعة منذ نشأتها ما زالت تستمر بجوار مناطق الخدمات وفي معظم الحالات التي نشأت بجوار المدن "فهناك علاقة بين التصنيع والتحضر ويمكن ارجاعها لعدة أسباب كما يؤكدها COURCHIRDAIR (كورشنيدار):

أ-حاجة الصناعة إلى الأيدي العاملة فالصناعة تضع نفسها بجانب مجتمع موجود فعلا يمكن أن يمدها بالعمل.

ب-بعض الصناعات تكون قريبة من المجتمع، لتوفير قيمة تكاليف المواصلات.

ج-التصنيع يحتاج إلى مجتمع كمنبع للخدمات التي تحتاجها الصناعة فوجود الصناعة بحوار مجتمع يجعلها تتمتع بميزات الحياة الحضرية"[3].

فالتصنيع خلال فترة الاستعمار كان موجها إلى 3 مدن رئيسية العاصمة 64% من الشغل في الصناعة ثم مدتين وهران وعنابة بينما لا توجد في المدن الأخرى إلا بعض الشركات الصناعية الصغيرة كما منحت مخططات التنمية التي شرع فيها منذ 1968 أولوية خاصة للاستثمار في قطاع الصناعة حيث شكلت ميزانية صناعة المحروقات حوالي 70% من الاستثمارات الصناعية خلال الفترة [1974-1976] لترتفع بعد ذلك إلى 75% عام 1977 وكان وراء انتعاش حركة الشغل وانخفاض نسبة البطالة إذا حدث

---

1 حسن الساعاتي، التصنيع والعمران، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1980 ص 314.

2 محمد فؤاد حجازي، الاسرة والتصنيع، مكتب وهبة، الجزائر، طبعة الخامسة، ص 67.

3 محمد فؤاد حجازي، المرجع السابق، ص17.

التصنيع حركة ديمغرافية أثرت بشكل واضح في توزيع السكان بين الأقاليم المختلفة للبلاد وتوفر مناصب العمل في المراكز الحضرية الكبرى التي شكلت أقطابا في شمال البلاد وتمركز بها ما يقرب 45% من الصناعات مثل العاصمة، قسنطينة، وهران في حين لا يوجد إلا 1.2% من الصناعة في الجنوب وتتمثل أساسا في صناعة المحروقات.

وقد اعتمدت الجزائر على الصناعات المصنعة والتي إقامتها في أقاليم معينة من البلاد المتمثلة في المناطق العمرانية الرئيسية في البلاد وهي المناطق التي تحولت إلى قوى جذب واسعة النطاق لليد العاملة على اختلاف المستويات وخلفياتها وكان من بين 37 وحدة صناعية والتي تشغل في مجملها حوالي 24.86 عاملا استحوذت مدينة الجزائر وحدها على 70% من مناصب الشغل ثم إقليم الوسط ثم منطقة ارزيو على مستوى إقليم الغرب بنحو 16.25% من تلك المناصب في حين كان لمناطق إقليم الشرق (عنابة، قسنطينة) إلا ما يمثل 12.74% من المناصب، ورغم تطور مناصب الشغل في مجال الصناعة بعد هذه المرحلة إلى أزيد من 70 ألف من مجموع هذه المناصب في حين لم تخص المدن إلا بنحو 24.18% من ذلك إلا أن المستفيد من ذلك هو المدن الكبرى بما يمثل 34.83% من مجموع هذه المناصب"[1].

وقد اعتمدت الجزائر على سياسة التصنيع كركيزة للنهوض بالاقتصاد الوطني إذا كانت أغلب الاستثمارات الضخمة الموجهة في مجال متواجدة في المدن الكبرى وقد قامت هذه السياسة على حساب القطاع الزراعي وهذا ما أحدث عدم التوازن بين القطاعين الزراعي والصناعي في مجالات الاستثمارات ذلك أن الزراعة لم يعد لها نفس الاهتمام لذا أخذ الشباب وسكان المناطق الريفية يهجرون القرى والبوادي متجهين نحو المدن سعيا إما وراء العمل والتعليم أو لتحقيق بعض الحاجات المتزايدة التي يطمح كل فرد منا إلى تحقيقها ومهما يكن من أمر فإن الصناعة في الجزائر قد حققت أهدافا جمة لا يمكن تجاهلها من خلال قيام الصناعات التحويلية وأخرى تصنيعية بالإضافة إلى الصناعات الحقيقية الموجهة إنتاجها لدعم المشاريع التنموية في مجال الهياكل القاعدية زيادة على توجيه بعض الإنتاج للتصدير وقد كان لهذا دور في رفع مستوى معيشة الأفراد من خلال إعادة توزيع النمط الوظيفي وذلك بالتركيز على إدماج الإطارات والتقنيين كل يعمل في

---

1 المجلس الوطني الاقتصاد والاجتماع، لجنة التهيئة العمرانية والبيئة مشروع التقييم التمهيدي حول المدينة والمصير الحضري للبلاد، الجزء الاول، الدورة12، نوفمبر 1998، ص35.

مجاله خاصة وأن التصنيع في الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة كان موجها ومتركزا في ثلاثة مدن ساحلية تحتل العاصمة 64% من الشغل في الصناعة وفي مدينتي وهران وعنابة بينما لا توجد في المدن الأخرى إلا بعض الشركات الصناعية فظهور التصنيع بالمدن يعتبر من أهم العوامل الأساسية التي دفعت بالريفيين إلى النزوح الريفي نحوها.

واعتمدت سياسة مركزية الصناعة الثقيلة في الجزائر بالمدن الكبرى وهذا لامتصاص البطالة ففي الفترة الممتدة من [66-1977] تضاعف عدد العمال في الصناعة حيث أنشأت 240 ألف منصب عمل جديد بالمقابل نزح الكثير[1] من الفلاحين إلى المدن لأن قطاع الفلاحة سنة 1966 كان يشغل 54% من مجموع العمال وأصبح سنة 1977 لا يشغل إلا 26%.

جدول رقم(7) يوضح تطور نمو الإنتاج

معدل النمو السنوي%

الدول	الناتج المحلي الاجمالي		الزراعة		الصناعة		الصناعة التحويلية		الخدمات	
	1960	1970	1960	1970	1960	1970	1960	1970	1960	1970
الجزائر	4.6	5.3	0.4	0.2	12.9	5.9	7.7	6.9	3.0	5.5
تونس	4.6	8.4	2.0	6.9	8.7	9.5	-	12.2	4.2	10.3
المغرب	4.1	4.8	4.2	0.6	4.2	7.8	4.0	5.7	3.9	5.0

أما بالنسبة لهذه البيانات التي تتناول تطور نمو الإنتاج والتي توضح أن الصناعة في الجزائر خلال العشرية الأولى من الاستقلال كان معدل النمو السنوي مرتفع بينما انخفض في السبعينات والعكس ما نجده في الدول الأخرى فعلى الرغم من الاختلافات الإقليمية من منطقة العالم العربي تحتاج إلى مزيد من التوضيح وأن الدول العربية تختلف اختلافا كبيرا فيما يتعلق بدرجات ومستويات نموها الاقتصادي وهياكلها الإنتاجية فضلا عن مواردها المادية والبشرية والملاحظ من خلال الجدول كذلك أن الجزائر كغيرها من البلدان النامية لها اختلافات بين هياكلها الإنتاجية بينما تسود الزراعة كنشاط رئيسي ونجد الأهمية كبيرة بالنسبة للقطاع الصناعي، فتطور الاقتصاد الفلاحي وتعبئة الجماهير يمكنها من دفع البلاد

---

1 عبد الحميد السلمي، السياسات الحضرية، منشورات جامعة قسنطينة 2003، 644.

إلى الأمام إلا على أساس تقني اقتصادي معين سمح به تقدم الصناعة إلا أن التطور الفعلي والطويل الأمر للبلاد مرتبط بإقامة الصناعات القاعدية الضرورية لتلبية احتياجات فلاحة عصرية" فالجزائر تاريخيا كانت في عهد الاستعمار الفرنسي تتميز من الوجهة الاقتصادية بأنها قاعدة للإنتاج الفلاحي نظرا لانفرادها بعوامل متعددة كالموقع الجغرافي، مناخ، تضاريس مصنعة في سنة 1957 وبعدما شهد هذا القطاع ركوداً ملموساً ويتضح ذلك من خلال إحصائيات 1954 بأن مجموع نشاط العاملين في فروع القطاعات الثانوية بنسبة 10% منهم 3.5% في القطاع الصناعي [طاقة صناعات تحويلية، صناعة استراتيجية] علما بأن نسبة الجزائريين في ذلك 2.1% وقد بقيت هذه النسبة في استقرار نتيجة لتخلي فرنسا عن سياسة التصنيع وفي هذا الإطار فسر (**أندري تاينو A. TIANO**) بأن هذا الاختيار السياسي لفرنسا يعود عليها بتحقيق أهداف اقتصادية مؤقتة منها:

أ- امتصاص اليد العاملة البطالة وذلك بخلق فرص للعمل.

ب- خلق وسائل الإنتاج[1].

وأكدت الجزائر فيما يتصل بهذا الميدان الذي تبرز فيه أخطار الاستعمار الحديث أكثر من بروزها في أي ميدان آخر وقد ساعد على ذلك انتهاج طريق خاص بها فيما يتعلق بالتنمية وأن هذه التنمية لا ينظر إليها على أنها مجرد عملية يهدف من ورائها إلى تراكم السلع المادية بل يندرج ضمن تصور شامل للمشروع الاجتماعي، فقد جاء في الميثاق الوطني المصادق عليه 1976 في باب الثورة الصناعية ما يلي:

"... ومن ناحية أخرى فإن الثورة الصناعية تندرج في عملية رفع مستوى العيش لكل مواطن وهي ليست مجرد أسلوب الإنماء الاقتصادي وتراكم رأس المال بل تهدف إلى القضاء على البطالة وتحسين الظروف الحياتية للعمال وإعادة توزيع الدخل القومي من أجل ترقية الجماهير المحرومة"[2].

ويمكن تلخيص سياسة التصنيع في الجزائر فيما يلي:

*- النهوض بتصنيع شامل ومكثف ورفض الرأي القائل بأن التخلف عاهة ثابتة في الشعوب التي تسلطت عليها شتى أنواع الظلم والبطش الاستعماري والامبريالي وبناء سياسة صناعية.

---

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، مرجع سابق، ص118.

2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، مرجع سابق، ص118.

*- إقامة الصناعات الأساسية التي تشكل دعامة التصنيع الحقيقي كما تشكل أحد الشروط اللازمة لضمان الاستقلال الاقتصادي.

واكتسبت سياسة التصنيع في الجزائر كغيرها من بلدان العالم العربي عامة والدول النامية خاصة أهمية كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية نتيجة لعاملين أساسيين:

أ : الاستقلال السياسي

ب : ظهـــور النفـــــط

وإذا كانت هذه الدول قد نالت استقلالها السياسي إلا أن أكثرها تطورا كالجزائر ومصر والعراق قد نظرت إلى التصنيع على أنه وسيلة سياسية لمواجهة التبعية الاقتصادية التي عاشت في ظلها طوال الحقبة الاستعمارية ونتيجة لذلك ظهرت قضية التصنيع في هذه الدول على أنها الضمان الحقيقي لاستمرار النمو الاقتصادي والاستقلال السياسي خاصة وأنه كان لظهور النفط بكميات ضخمة في بعض الدول تأثيرا بالغا على حاضرها ومستقبلها كما أن مكانة الاقتصادية قد تتعرض من التدهور بسبب انخفاض أسعاره أو الوصل إلى بدائل جديدة للطاقة.

وبذلك أدركت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال السياسي أن التصنيع هو الوسيلة الأساسية للقضاء على الاختلافات التي أصابت هياكلها الاقتصادية خلال الحقبة الاستعمارية فعن طريق التصنيع يمكن تصحيح العلاقة بين الموارد المادية والطاقات البشرية وذلك من خلال استيعابه لقوة العمل الفائضة في مجال الزراعة وعلى الرغم من وضوح هذا الدافع الذي حفز الجزائر على إقامة مشروعات صناعية ضخمة لاستيعاب هذه القوة العاملة النازحة إلى المراكز الصناعية، إلا أن بعض الباحثين يقول أن التصنيع يسعى إلى تحقيق أهداف رئيسية هي:

*- رفع مستوى معيشة السكان وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات"[1].

ونستطيع بعد هذا التعرف على الأهمية النسبية للتصنيع في الجزائر إذا ما ألقينا نظره على نسب العاملين في الصناعة إذ أن ذلك يعد في حد ذاته على الدور الاقتصـــــــادي للصناعة في علاقتها بالنشاطات الأخرى وهي المعروف أن نسب العاملين في القطاعات الثلاث المختلفة تختلف باختلاف مستويات التطور الاجتماعي والاقتصادي وهذا حسب

---

1 السيد الحسيني، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف القاهرة 1981، ص143، 1952.

الجدول رقم (8) الذي يبين القوى العاملة في الدول المغاربية[1]:

الدول	النسب المئوية للقوى العاملة						متوسط معدل النمـــو السنوي للقوى العاملة		
	زراعة		صناعة		خدمات				
	1960	1980	1960	1980	1960	1980	1960	1970	1980
الجزائر	%67	%25	%12	%25	%21	%50	1.0	%3.5	3.5
تونس	%56	%34	%18	%33	%26	%26	0.7	%2.9	2.6
المغرب	%62	%52	%14	%21	%24	%24	1.6	%2.9	3.3

وقد تم الاستشهاد بدولتي تونس والمغرب لتوضيح الفرق بين النسب المئوية للقوى العاملة في القطاعات الثلاثة بين الجزائر وهاتين الدولتين ومن خلال الجدول يتضح الارتفاع النسبي في عدد العاملين بالقطاع الثالث في الجزائر بينما نلاحظ ارتفاع كبير في متوسط معدل النمو السنوي للقوى العاملة للبلدان الثلاثة خاصة بين سنتي 1960-1970.

ج-الاستقلال الاقتصادي

*- تطوير الصناعات التي تضفي مزيدا من القيمة على المواد الأولية وتدعم دعما حاسما بانشاء وظائف جديدة.

*- توفير الإمكانيات التي تتيـــح إنشاء صناعات خفيفة.

*- توفير الظروف اللازمة للاستقلال اقتصاديا عن طريق البلوغ التدريجي إلى أعلى مستويات التكنولوجيا وأن استخدام التكنولوجيا بشكل يضمن بصورة طبيعية إقامة صناعات متطورة تلتزم استخدام التكنولوجيا المتقدمة.

*- تنظيم التجارة التي تشكل شرطا أساسيا تنمية وتسيير الاقتصاد ويمثل عاملا من شأنه الحد من التبعية الخارجية.

*- إقامة حزام صناعي جديد فوق السهول العليا وعلى الأطلس التي والصحراوي للمساهمة في التوازن الجهوي والمشاركة بكيفية حاسمة في رفع القيمة الاقتصادية للبلاد[2].

---

1 السيد الحسيني، الصناعة والمجتمع في أقطار العالم الثالث.المرجع السابق،ص، 305.

2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرجع السابق، ص117.

وعلى الرغم من أن الجزائر أولت اهتماما خاصا لقطاع الصناعة دون غيره بهدف النهوض الاقتصاد والوطني وطبقا لما جاء في المخططات [الثلاثي والرباعي الأول والثاني] إلا أن أكبر جزء من ميزانية الدولة خصص إلى التصنيع عن طريق إقامة صناعات مختلفة ومتنوعة تم توزيعها في جميع أنحاء القطر وقد تم تقدم وتنمية هذا الميدان على حساب قطاعات أخرى مما تولد عدم توازن بين مختلف المجالات الاجتماعية الأخرى والذي أدى بدوره إلى نشوب أزمات ومشاكل حادة وخاصة في القطاع الزراعي والإسكان"[1].

لذلك تلعب عملية التصنيع دورا هاما في خلق مجتمعات جديدة بالإضافة إلى نمو وتطور المجتمعات والمدن الكبيرة وهكذا ترى أن التصنيع كعملية اجتماعية شاملة تضمن عمليات اجتماعية كعمران المدينة والهجرة من الريف إلى الحضر[2]، وقد كان له تأثير على تحريك اليد العاملة بعد انطلاق خطط التنمية كان له طابع آخر يختلف نوعا ما عن الذي كان سائدا قبل الاستقلال والفترة الأولى من بعده ويتجسد ذلك في إقامة المنشآت الصناعية التي خلقت بدورها مناصب للشغل في مكان إنشائها وعلى هذا الأساس فإن التوطين الصناعي يعتبر عاملا أساسيا في حراك اليد العاملة والسكان بصفة عامّة.

كما يتجسد أثر التصنيع في جلب العديد من الأفراد وانتقالهم من العمل الزراعي في الريف إلى العمل في الصناعات المختلفة والإقامة من المدن أو في المناطق الصناعية وبهذا ارتبطت هجرة العمال الريفيين بالمراكز الصناعية ارتباطا وثيقا لاعتبارات شتى يتعلق أساسها بالعامل المتمثل في الاستفادة من فرص العمل المنتظم وبالتالي فإن نسبة الهجرة المتزايدة للمدينة أو الموقع الصناعي خاصة "وأن متوسط الأجر الذي يتلقاه الفلاح في الوظيفة الجديدة في أي وحدة خدمية أو مصنع يكون أفضل إذا ما قورن بالأجر الحقيقي الذي كان يحصل عليه في قطاع الزراعة، بالإضافة على أسباب أخرى تتمثل في حصول الفرد على مختلف الخدمات الاجتماعية وبالتالي الرفع من مستوى معيشته"[3] وهنا يتعرض برجس Burjess لدراسة العلاقة القائمة بين نظرية للدوائر المركزية في خلال دراسة أجراها على مدينة شيكاغو وتتلخص في أن مركز المدينة هو المحور الرئيسي

---

1 وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، مشروع المخطط الخماسي [1980-1984]، طبعة ماي 1980، ص290.

2 محمد عباس إبراهيم، التصنيع والمدن الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الجزائر، 1986، ص24.

3 حميد خروف، المرجع السابق، ص81.

الذي تتركز حوله الخدمات المختلفة ولذلك فإن هذا المركز يضم القطاعات الإدارية والصحية التي لها ارتباط وثيق بالقطاع الصناعي وبالتالي فهي التي تمنح فرصا لتوطين الصناعة[1].

2- الهجـــــرة: تعتبر الهجرة أحد العوامل الأساسية للنمو الحضري فهي عملية انتقال أو تحول فيزيقي لفرد أو جماعة من منطقة إلى منطقة أخرى داخل حدود بلد واحد وخارج حدود هذا البلد وقد تكون إما إدارية أو طوعية كما قد تكون دائمة أو مؤقتة.

والهجرة نوعان داخلية وخارجية وبذلك سوف يتم التركيز على الهجرة الداخلية في هذا البحث، فالهجرة الداخلية تشير إلى عملية انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع أو إلى منطقة أخرى في نفس هذا المجتمع وهي تأخذ تيارات واتجاهات عكسية بمعنى أن مناطق طرد السكان تجذب في نفس الوقت المهاجرين إليها كما أن مناطق الجذب السكاني تطرد السكان خارجها.

ولقد بدأت الهجرة الريفية الحضرية تتدفق إلى المدن على اثر الانقلاب الصناعي في بلاد كثيرة كالولايات المتحدة، وانجلترا، وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وروسيا وغيرها من الدول التي تشهد نموا ثورة صناعية واسعة أين ظهرت فيها الحاجة إلى الأيدي العاملة والمتتبع لتاريخ الجزائر يجد أن الهجرة اختلفت أنواعها واختلف حجمها وهذا باختلاف الظروف والأسباب التي عاشها المجتمع الجزائري فهي ارتبطت بفترة الاحتلال الفرنسي الذي أخذ سياسة الاستيطان التي تقوم على مصادرة أراضي الفلاحين الجزائريين ونقل ملكيتها إلى الأوروبيين ومن ثم أصبح الريف الجزائري أمام أمرين إما أن يتجه إلى المدينة أو خارج البلاد أو يمكث في الأرياف ليعمل في مزارع المعمرين بأجر قليل.

وعند دراستنا لظاهرة نمو سكان الجزائر منذ الحرب العالمية الثانية وحتى بداية حرب التحرير الوطني يتبين لنا بوضوح أنه إذا ارتفع عدد سكان المدن في هذه الفترة إلى 1430000 نسمة أي بزيادة قدرها 710000 نسمة وتمثل نسبة 98% بينما وصل عدد سكان الريف إلى 6410000 نسمة أي بزيادة قدرها 710000 نسمة وتمثل نسبة 98% بينما استمرار ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن[2].

---

1 حسن الساعاتي، علم الاجتماع الصناعي دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1981 ص16.

2 محمد السويدي، المرجع السابق ص86.

وبعد الاستقلال استمرت الهجرة بل زادت حدتها نظرا للظروف التي سادت الريف الجزائري أثناء ثورة التحرير وسياسة التجمع التي اتبعها المستعمر آنذاك الأمر الذي نتج عنه بعد انتهاء العمليات العسكرية في المناطق الريفية تحرك سكاني شديد بين الريف والمدن والمدن نفسها.

وقد قسم بعض المهتمين بالدراسات السكانية ظاهرة الهجرة الريفية في الجزائر ذات الاتجاه الواحد إلى فترتين:

تمتد الأولى من سنة 1962-1966 أي من الاستقلال حتى بداية تطبيق الثورة الصناعية وتمتد الفترة الثانية من سنة 1966-1973 وهي الفترة التي تركزت فيها بوضوح الصناعة في المدن الكبرى.

اتسمت الهجرة الأولى بهجرة ريفية شديدة نحو المدن وهذا نتيجة للهجرة الجماعية للأوربيين نحو فرنسا من جهة وانتهاء سياسة المحتشدات وفتح الحدود الشرقية والغربية من جهة أخرى (تونس، المغرب) ورجوع المهاجرين إلى هاذين البلدين إلا أن عودة هؤلاء إلى الريف أو حتى إلى الأماكن الأصلية وإنما كانت في الغالب باتجاه المدن الكبيرة كانت تتوفر على الأماكن الشاغرة من طرف الأوربيين ونتيجة لهذه الحركة ارتفع معدل النمو الحضري سريعا.

أما الفترة الثانية فقد عرفت نوعا من الاستقرار، إذا ما قورنت بالفترة السابقة حيث وصل معدل الهجرة الريفية الحضرية سنويا إلى 20 ألف نسمة ومن الملاحظ أنه بعد الاستقلال اتجه الاهتمام سواء بالنسبة للتنمية الاقتصادية أو بالنسبة لتقديم الخدمات إلى المراكز الحضرية الكبيرة والمتوسطة وأهملت التجمعات السكانية الصغيرة، خصوصا تلك التي تعتمد على الزراعة الثورة الحيوانية، الأمر الذي أدى إلى تقلص النطاق الريفي وتضخم القطاع الحضري فالمعطيات الإحصائية تبين أنه خلال 20 سنة فقط تغيرت نسبة الريف إلى المدينة من 79% سنة 1956 إلى 59% سنة 1976[1].

كما أن المعطيات الإحصائية المتوفرة من التعداد السكاني العام لعام 1977 تبين أن الاتجاه العام للهجرة الداخلية من الريف إلى المدن ونمو المراكز الحضرية كان كالآتي[2]:

---

1 محمد السويدي، المرجع السابق ص87.

2 عبد اللطيف بن اشنهو، الهجرو الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد اتاسي، مركز الابحاث للاقتصاد د،ط، ص8-12.

أ- ازدياد ملحوظ في انتقال الأفراد الريفيين إلى الحضر إذ بلغ عدد المراكز المعتبرة مراكز حضرية 190 وارتفع عدد سكان الحضر من 3.700.000 نسمة إلى 7.095.000 نسمة.

ب-يقدر معدل الهجرة الريفية بـــ 130 ألف نسمة سنويا.

والملاحظ أن معدلات الهجرة في تزايد مستمر فمدينة الجزائر مثلا التي كان عدد سكانها في الأربعينات من القرن العشرين لا يتجاوز النصف مليون أصبح في سنة 2001 يفوق الثلاثة ملايين نسمة[1].

وهذا ما يبرز التعداد العام للسكان لسنة 1977 من خلال معرفة مختلف اتجاهات الهجرة الداخلية المتفاوتة بين الولايات فنجد مثلا بالنسبة لولاية الجزائر أن أكثر الافراد الذين يهاجرون إليها هم من ولاية تيزي وزو الذين تقدر نسبتهم 15.2% من مجموع المهاجرين وتليها ولاية سطيف التي نبلغ النسبة بها 10.7% من مجموع المهاجرين للجزئر العاصمة في الدرجة الثالثة تأتي ولاية المدية بنسبة 9.8% بعدها البليدة نسبة 9.5% أما بالنسبة لحجم الهجرة فيما يخص القادمين إلى المدن الساحلية كولاية بجاية مثلا تقدر نسبة القادمين إليها من ولاية الجزائر 32% وتليها ولاية سطيف نسبة 26.6% بعدها ولاية تيزي وزو بنسبة 10.7% وأخيرا قسنطينة بنسبة 5.3%[2].

والهجرة كعملية سكانية فهي تؤثر على الجانب الديمغرافي من حيث التركيب العمري والنوعي للمهاجرين وتكوينهم المهني من خلال "انتقال العمال الفنيين وغير الفنيين من الزراعة إلى الصناعة حتى تتاح لهم فرصة التدريب على الأعمال الجديدة لكي يخصصوا حراكا مهنيا يؤثر في التكوين المهني للمجتمع"[3]، والهجرة لها تأثيرها عل جميع جوانب الحياة تقريبا فآثارها على الجانب الاجتماعي تتمثل في اكتظاظ الأحياء الفقيرة الموجودة على ضواحي المدن الكبرى بالسكان والأنشطة الاقتصادية والحرفية في المناطق

---

1 كمال بوناح، الهجرة الريفية ومشكلة البطالة في المدن الجزائرية، ملتقى أرزمة المدينة، المرجع السابق، ص174.

2 التعداد العام للسكان لسنة 1977، 1980، ص19.

3 علي عبد الرزاق جبلي، علم الاجتماع السكاني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص228.

الحضرية التي تختار من هم على درجة عالية من التعليم والذكاء وأصحاب المهن الفنية والأعمال وتزاحم المناطق الريفية من قيادتهم ومن بطاقات اللازمة لتقديمها الاجتماعي[1]

أما من الناحية الثقافية فالهجرة تحدث نوعا من التدخل الثقافي من حيث التباين بين ثقافة القرية وثقافة المدينة وبالتالي تنشأ في المدينة ثقافات فرعية مشكلة من أنماط وعناصر ذات أصول ريفية يحاول المهاجرين من خلالها التكيف مع ثقافة الأمم في المدينة المهاجر إليها.

كما تؤثر على الجانب الاقتصادي من خلال نقص الإنتاج الزراعي وبالتالي ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية وهذا يحدث اختلالا في التوازن بين مختلف فروع الانتاج والخدمات وعدم التناسق بين القوى التي تعمل على تطوير المجتمع فاستمرار الهجرة إلى منطقة ما يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد فيها من الخدمات والمرافق[2]، بمعنى أن النمو الاقتصادي يحدث نوعا من القطيعة بين صاحب الأرض وأرضه فيجعله دائما يطمح إلى العيش في المدينة وتحقيق الثورة وزيادة دخله والارتقاء بمستوى المعيشة والخروج بها من دائرة التخلف إلى سيرورة التحضر والتقدم.

كما كانت سنوات الاستقلال قد دفعت بالعدد الهائل من الريفيين إلى المدن مما ضاعف نسبة التحضر أذ بلغ عدد سكان الحضر حوالي 3.7 مليون نسمة سنة 1966 وكانت نسبة التحضر في نفس العام تقدر بحوالي 31% لكن هذه النسبة ارتفعت بسرعة لتصل إلى أكثر من 40% عام 1971 إلى 43% سنة 1978 و48% سنة 1982 ويتوقع أن تصل إلى 75% سنة 2010[3] وذلك بسبب الزيادة في التجمعات السكانية التي صنفت كتجمعات حضرية.

---

1 علي عبد الرزاق جبلي، المرجع السابق.

2 الياس شرفة، مشكلات المدجينة الجزائرية بين النزوح الريفي والتكيف الحضري فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2003-2004، ص183.

3 Marc Ecrement ; Independence politique et liberation économique un quand de science siecle de dévelepement de l'Algerie ; 1986, p257.

3- تركــز الاستثمــار في المدينــة:

يعتبر الاستثمار قلب الحياة الاقتصادية فهو النظرية النقدية ونظرية النمو لفائدة وهو يعني نظرية التوقعات والاختيارات المختلفة[1] والاستثمار نوعان عمومي/خاص.

* **فالأول** تتحكم فيه السلطة وتوجهه نحو تنمية الهياكل الأساسية وهدفه الخدمة العمومية والمنفعة العامة.

* **أما الثاني** فنجده يشارك في كل الميادين وهدفه الرئيسي هو الربح.

فالاستثمار العمومي يتجسد من خلال كل المرافق والتجهيزات والهياكل التي توفرها الدولة لتلبية حاجيات المواطنين عن طريق مخططاتها التنموية.

أما الاستثمار الخاص فقد مس جميع الجوانب وأصبح يشكل أداة ومحركا للتنمية وتطور للاقتصاد الوطني وذلك لأن الاستثمار مهما كان نوعه فإنه يؤثر على النمو الحضري والوطني "حيث يعتبر المحرك الرئيسي للتطور الحضري وتنظيم المجال فهو الذي يعطي صورة وصبغة خاصة لأي مجال من خلال التغيرات والآثار التي يحدثها فلا يمكننا أن نتحدث عن توسيع مجال ما وكيفية استهلاكه وعن حدوث تغيرات اجتماعية واقتصادية داخل المدن والإقليم دون توفر رؤوس الأموال التي تستثمر بطريقة أو بأخرى يشكل الحاجز الأول ونقطة بداية لإحداث هذه التحولات على المجال الوظيفي[2]".

ولقد تبنت الجزائر منذ استقلال عام 1962 فكرة إنشاء اقتصاد وطني على أسس التوجهات الاشتراكية والعمل على خلق تغيرات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى الخروج من الوضعية السيئة التي افرزها الوجود الاستعماري في البلاد.

وتعتبر فترة ما بين [1962-1965] فترة انتقالية بالنسبة للاستثمار في الجزائر حيث رسم برنامج طرابلس مشروعا للتنمية يعتمد بالأساس على إصلاح زراعي وتصنيع

---

1 باش تارزي شهرزاد، التحضر والاستثمار ولايتي ميلة، رسالو ماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، 1998، ص 14.

2 عواجة ح قلماني، ولاية قسنطينة الاستثمار الخاص بين التهيئة واقتصاد السوق، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنمية 1996 ص98.

ضروري مع وجوب إنشاء صناعات قاعدية تخدم أساسا القطاع الزراعي الذي يعتبر النشاط الأصلي للاقتصاد الجزائري مما تسبب في خلق صناعات قاعدية تتمثل في الصناعات التحويلية للحديد والصلب وتكرير البترول والصناعة الميكانيكية على الخصوص[1].

كما تميزت هذه المرحلة كذلك بمحاولات عديدة لتغيير الهيكل البنيوي للاقتصاد الجزائري وتعد سنة ما بعد 1967 نقطة الانطلاقة للإستراتيجية الاقتصادية وفيها تم ترجيح الاستثمارات للصناعات الثقيلة وتقويم المحروقات وهذا ما أدى إلى توسيع القاعدة الاقتصادية وانطلاق القطاع العمومي وبتركيز الدولة على توجيه استثماراتها للصناعات التقليدية بالدرجة الأولى أدى ذلك إلى إهمال القطاعات الأخرى التي سجلت نسبة تراجعية في مشاريعها المنجزة ما بين 1967-1979 كما هو الشأن في قطاع الزراعة.

كما أن مخططات التنمية التي شرع فيها منذ سنة 1968 منحت أولوية خاصة للاستثمار في قطاع الصناعة حيث شكلت ميزانية صناعة المحروقات حوالي 70% من الاستثمارات خلال [1974-1976] لترتفع بعد ذلك على 75% عام 1977.

إن تمركز الاستثمارات وتأسيس القاعدة الاقتصادية بالأقاليم الشمالية للبلاد كان من العوامل التي ساهمت في تأزم الشبكة العمرانية وارتفاع الكثافة السكانية كذلك بهذه الأقاليم فقد لوحظ أن 33.7% من مجموع السكان يتمركزون في المدن الكبرى ورغم أن المناطق الشمالية لا تمثل سوى 1.3% من التراب الوطني وتضم 34% من مجموع الحواضر بالبلاد خلال الفترة 1983، وإذا كانت الصناعات تقام بالمدن الكبرى وضواحيها فإن ذلك أدى إلى ظهور بوادر تشكيل أنسجة صناعية خارج الحدود الحضرية وظهرت المناطق الصناعية خارج الحدود الحضرية وظهور المناطق الصناعية التي تطورت بدءا من عام 1967 في العديد من المراكز الحضرية الكبيرة والمتوسطة[2] ورغم بعد مواقع تلك المناطق الصناعية أول الأمر عن مراكز المدن التي نشأ بها إلا أنها مع مرور الوقت أصبحت تشكل واحدا من الامتدادات العمرانية للمدن بل ومناطق متداخلة أحيانا مع مناطق سكنية وغيرها ولم تمنح الفرصة للعديد من القطاعات ومنها قطاع الصناعة ذاته من بلوغ أهدافه

---

1 أحمد بن ـميسي، التحضر والتصنيع في الجزائر، حالة الإقليم الشمالي الشرقي، رسالة دكتوراه دولة 1999-ص64.

2 أحمد بن ـميسي، المرجع السابق، ص66.

ورغم ضخامة الاستثمارات التي خص بها وخصوصا الاستثمارات التي وجهت لصناعة النفط التي ظهرت وعدم التوازن بينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى كتفاوت المستويات المعيشة في الريف والمدينة وزيادة درجة التضخم في حجم الاستثمارات[1].

وهذا يعني أن الاهتمام المركز لسياسة التنمية المعتمدة على إنشاء الصناعات الثقيلة خلال السبعينات كان يتم على حساب العالم الريفي عامة ومنه قطاع الزراعة الذي لم يكن يمثل سوى 07% من الإنتاج الوطني الإجمالي وأن شاسعة البلاد توفر سوى 1.7% من الأراضي الصالحة للزراعة وأنه لا يستغل من ذلك سوى 3.2% يمثل 4 ملايين هكتارات إلى جانب ما يشكله القطاع من عجز في توفير مناصب الشغل مثلما حدث على الأقل بالنسبة للصناعة في المراكز الحضرية وجذبت نسب معتبرة من سكان المناطق الريفية سواء القريبة منها إلى المدن أو حتى من المدن والأرياف الفقيرة بأقاليم مختلفة من البلاد ولم يفلح مشروع الثورة الزراعية الذي جاء في سياق النظام الاشتراكي المنتهج في نفس الفترة الهادفة إلى نتيجة الحياة الريفية.

وقد حاولت الدولة الجزائرية توظيف عوائد البترول والثروات المعدنية باعتبارهما المصدران الوحيدان للدخل القوي وهذا لإقامة اقتصاد وطني قوي وذلك عن طريق إقامة أقطاب صناعية في مناطق محددة من التراب الوطني يرتكز أولهما على "محور المثلث الصناعي في عنابة، قسنطينة، سكيكدة، في الشرق الجزائري والثاني على محور المثلث الصناعي العاصمة، رويبة، رغاية، في الوسط والثالث على محور المثلث الصناعي أرزيو، مستغانم، وهران في الغرب الجزائري" وهذا من أجل خلق توازن نسبي بين مناطق التراب الوطني وتحقيق نمو عمراني منسجم فسياسة التصنيع التي اتبعها المخططون الجزائريون في المخططات الرباعيين والتي أعطت الأولوية المطلقة في مجال الاعتماد المالية للصناعة وقد ساعدت على نمو المراكز الحضرية ديمغرافيا دون نمو التجهيزات والمرافق الحضرية الضرورية كما أدت إلى التوسع العمراني للمدن على اختلاف أنماطها الكبرى والمتوسطة والصغرى.

فالمدن الكبرى نالت قسطا مهما من الاستثمارات المخصصة للتصنيع خلال هذه الفترة (1966-1977) حيث أنشأت بجوارها مركبات صناعية في الغرب والوسط والشرق على شكل أقطاب صناعية كما ساعدت الهياكل التحتية المتوفرة في هذه المدن والطاقة الكهربائية والموارد

---

1 محمد الهادي لعروق، المرجع السابق، ص397.

المائية وشبكة الطرق والسكة الحديدية وغيرها من التجهيزات الحضرية المهمة على جلب المزيد من الاستثمارات الصناعية خاصة في القطاع العمومي الشيء الذي أدى إلى توفير مناصب شغل جديدة واستقطاب عشرات الآلاف من الأيدي العاملة المهاجرين من الريف بحثا عن العمل أما المدن المتوسطة سواء الساحلية منها أو الداخلية والتي كان أغلبها في الأصل مراكز حضرية الأقاليم ذات طابع زراعي (عين تموشنت، سعيدة، مليانة..) فقد استفادت هي الأخرى من هذه الاستثمارات الصناعية الشيء الذي أدى إلى الهجرة مركزة لسكان الأرياف بهذه الأقاليم الزراعية نحو المراكز الحضرية المجاورة الحائزة على اهتمام السلطات المحلية في مجال تطوير الهياكل القاعدية والمرافق الصحية وغيرها، بينما المدن الصغيرة والتي أصبحت في هذه الفترة تتميز بمزايا حضرية وإدارية مميزة ادمج العديد منها في الشبكة الحضرية خاصة التي تقع في مواقع انتقالية بينما المدن المتوسطة والمراكز الريفية فقد نمت أكثر من باقي أنماط المدن الأخرى الكبرى والمتوسطة حيث قدر عددها 149 مدينة في عام 1977 مقارنة بالمدن الكبرى بـــ8 والمدن المتوسطة بـــ 54 كما يعتبر معدل نموها الحضري السنوي لكل المدن الكبرى المتوسطة على التوالي 2.5% و3.5% ومن خلال ما سبق نلاحظ أن الاستثمار كان موجها بالدرجة الأولى إلى المدن الكبرى التي استفادت من العديد من المشاريع الضخمة كالمركبات الصناعية التي أنشأت في كل من وهران من خلال (مركب المحور الصناعي) ومركب الحديد والصلب بعنابة وتمييع الغاز بمدينة سكيكدة في شرق البلاد والتوسيع الصناعي بقسنطينة وقد رافق عملية التصنيع في هذه المدن الكبرى تركيز في استخدام الأرض والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية أحيانا بشكل نظامي وقانوني كتخصيص مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية لإنشاء المصانع والهياكل الأساسية الضرورية لها وبناء مناطق وأحياء سكنية جديدة لها لتغطية الطلب المتزايد على السكن وتارة بشكل فوضوي أدى إلى انتشار أزمة من البؤس والشقاء ومتمثلة في انتشار الأحياء القصديرية المحيطة بوهران وحي بوحمرة بعنابة أو الأحياء الفوضوية المنتشرة بحواف مدينة قسنطينة[1] أما المدن المتوسطة فقد استفادت من الاستثمارات الصناعية وهذا ما ساعد على الهجرة لسكان الأرياف نحو المراكز الحضرية التي نالت اهتمام السلطات المحلية في إطار تطوير الهياكل القاعدية والصحية والاجتماعية هذه المرافق التي أهملت في الأوساط الريفية وهذا ينطبق على المدن الصغرى التي يرجع نسب

---

1 بشير التيجاني، البناءات الفوضوية بحي بوعمامة بوهران، مجلة وهران، 10-11، ص24-29.

ارتفاع هذا النمو إلى الزيادة الطبيعية وبالتالي أصبحت هذه المدن تتوسع على حساب الأراضي الزراعية.

فالمدن الكبرى نالت قسطا مهما من الاستثمارات المخصصة للتصنيع خلال هذه الفترة (1966-1977) حيث أنشأت بجوارها مركبات صناعية في الغرب والوسط والشرق على شكل أقطاب صناعية كما ساعدت الهياكل لتحتية المتوفرة في هذه المدن والطاقة الكهربائية والموارد المائية وشبكة الطرق والسكة الحديدية وغيرها من التجهيزات الحضرية المهمة على جلب المزيد من الاستثمارات الصناعية خاصة في القطاع العمومي الشيء الذي أدى إلى توفير مناصب شغل جديدة واستقطاب عشرات الآلاف من الأيدي العاملة المهاجرين من الريف بحثا عن العمل أما المدن المتوسطة سواء الساحلية منها أو الداخلية والتي كان أغلبها في الأصل مراكز حضرية لأقاليم ذات طابع زراعي (عين تموشنت، سعيدة، مليانة..) فقد استفادت هي الأخرى من هذه الاستثمارات الصناعية الشيء الذي أدى إلى الهجرة مركزة لسكان الأرياف بهذه الأقاليم الزراعية نحو المراكز الحضرية المجاورة الحائزة على اهتمام السلطات المحلية في مجال تطوير الهياكل القاعدية والمرافق الصحية وغيرها، بينما المدن الصغيرة والتي أصبحت في هذه الفترة تتميز بمزايا حضرية وإدارية مميزة ادمج العديد منها في الشبكة الحضرية خاصة التي تقع في مواقع انتقالية بينما المدن المتوسطة والمراكز الريفية فقد نمت أكثر من باقي انماط المدن الأخرى الكبرى والمتوسطة حيث قدر عددها 149 مدينة في عام 1977 مقارنة بالمدن الكبرى بـــ8 والمدن المتوسطة بـــ 54 كما يعتبر معدل نموها الحضري السنوي لكل المدن الكبرى المتوسطة على التوالي 2.5% و3.5% ومن خلال ما سبق نلاحظ أن الاستثمار كان موجها بالدرجة الأولى إلى المدن الكبرى التي استفادت من العديد من المشاريع الضخمة كالمركبات الصناعية التي أنشأت في كل من وهران من خلال (مركب المحور الصناعي) ومركب الحديد والصلب كعنابة وتمييع الغاز بمدينة سكيكدة في شرق البلاد وتوسيع الصناعي بقسنطينة وقد رافق عملية التصنيع في هذه المدن الكبرى تركيز في استخدام الارض والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية أحيانا بشكل نظامي وقانوني كتحصيص مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية لإنشاء المصانع والهياكل الأساسية الضرورية لها وبناء مناطق وأحياء سكنية جديدة لها اتغطية الطلب المتزايد على السكن وتارة بشكل فوضوي إدى إلى انتشار أزمة من البؤس والشقاء ومتمثلة في انتشار الأحياء القصديرية المحيطة بوهران وحي بوحمرة بعنابة أو الأحياء

الفوضوية المنتشرة بحواف مدينة قسنطينة[1] أما المدن المتوسطة فقد استفادت من الاستثمارات الصناعية وهذا ما ساعد على الهجرة لسكان الأرياف نحو المراكز الحضرية التي نالت اهتمام السلطات المحلية في إطار تطوير الهياكل القاعدية والصحية والاجتماعية هذه المرافق التي أهملت في الأوساط الريفية وهذا ينطبق على المدن الصغرى التي يرجع نسب ارتفاع هذا النمو إلى الزيادة الطبيعية وبالتالي أصبحت هذه المدن تتوسع على حساب الأراضي الزراعية.

المحور الثالث: مشكلات النمو الحضري في الجزائر

1- التوسع العمراني السريع [غير المنظم]:

تعد ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية سمة مألوفة لأغلب المدن الجزائرية "كما اكتسحت المنشآت العمرانية المتمثلة في انجاز السكنات والمناطق الصناعية والبناءات الفوضوية أغلب المساحات والأراضي الزراعية خاصة المتواجدة ضمن القطاع العام وأملاك الدولة"[1] الشيء الذي جعلها عرضة للانتهاكات والتعدي لتحقيق المشاريع الخاصة.

وبالرغم من الجهود والمحاولات التي تبدلها الدولة الجزائرية من خلال مخططاتها (المخطط الرباعي الأول 1970-1973) و(المخطط الرباعي الثاني 1974-1977) الهادف لإيقاف الزحف الريفي نحو المدن إلا أنها لم تتمكن من تحقيق ذلك هذا ما أنعكس سلبا على المجتمع فاتسعت بذلك رقعة البناءات الفوضوية والمتخلفة في المدن وضواحيها وبذلك انتقلت معاناة الريف المهمش إلى المدينة المتخلفة [2].

فالمخطط الرباعي الثاني ركز على مبدأ تنظيم التوسع العمراني وانجاز مناطق سكنية جديدة في المدن تكون امتدادا للمناطق العمرانية الموجودة مع إصلاح لحالة المناطق التي تعاني الإهمال والتهميش.

1- بشير تيجاني، مفاهيم وأراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية ،1987 ،ص86

2- بن السعدي اسماعيل ، الثقافة والعمران (دراسة في خصائص مناطق المحيط بمدينة باتنة)، أطروحة دكتوراه في علم إجتماع التنمية، 2001-2002 ، ص96.

"فالتعمير بالمدن تميز بالتنافس بين القطاع العمومي والمبادرات الفردية مما أعطى للناحية المورفولوجية للمدن أشكالا متناقضة وتلقائية سواء ما تعلق بتلك البناءات (السكن الجماعي) التي تبنى بصفة متناثرة أو بناءات فردية فوضوية أو أنواع أخرى كالإقامة المتدهورة والبيوت القصديرية"[1] وبالتالي فقد اتخذ النمو الحضري عدة اتجاهات جعلت المناطق حضرية جديدة بسبب نشوء المباني التلقائية في محيطها [2] والتي تتسبب بكل الأشكال في تدهور المظهر الفيزيقي وفوضى التوزيع المكاني للمنشآت والمباني والطرقات إلى جانب غياب المرافق في وسط هذه المناطق وسوء تنظيم عمرانها وفوضى في استعمال الأرض كل هذا يؤدي إلى بروز العديد من المشكلات كانخفاض مستوى المعيشة وانتشار البطالة...إلخ وبهدف التخفيف من ظاهرة التوسع العمراني السريع والغير منظم فقد ظهر اتجاه آخر بعد عام 1980 حاول اختيار مشاريع وسكنات تتوافق والبناء العمراني المخطط وحددت من خلاله عدة آفاق منها [3].

*- تحديد نمو المدن بشكل هادف ومخطط.

*- التحكم في نمو المدن الصغيرة والمتوسطة وتنظيم تطورها مع العمل على الحد من الهجرة الريفية.

*- إنشاء حواضر جديدة نظرا لكونها وسيلة منفصلة لتعمير المجال الجغرافي.

*- مراقبة التعمير للحيلولة دون المزيد من البناءات الفوضوية.

وبالرغم من أن الأراضي الزراعية في الشمال تعاني من مشاكل الانحراف والجفاف وانعدام الكفاءة في التسيير والاستغلال إلا أنها تعاني في الوقت الحاضر من التوسع العمراني واكتساحه لأخصب الأراضي الزراعية في شمال البلاد "وقدرت مساحة الأراضي الزراعية التي اكتسحها التوسع العمراني في الجزائر منذ 1962 لغاية 1992

---

1 - حزب جبهة التحرير الوطني، التخطيط والتنمية (تقييم مخططات التنمية الجزائرية)، الجزء الأول 1983- ص145-ص146.

2 -بن السعدي إسماعيل، المرجع السابق ص.129

3- حزب جبهة التحرير الوطني، مقررات اللجنة المركزية (1979 -1985) الجزء الأول، الجزائر، 1983 ، ص57

بحوالي 150.000 هكتار وجهت لانجاز المناطق السكنية الجديدة أو لانجاز المناطق الصناعية والمنشآت الاقتصادية الكبرى وتوسيع شبكة الطرق والمواصلات وانتشرت فوقها الأحياء العشوائية" [1] فعلى سبيل المثال هناك عدد من المناطق الصناعية المنشأة على الضواحي حظيت سنة 1990 بحوالي 120 منطقة صناعية أنشأت عبر التراب الوطني خصص لهذه المناطق الصناعية المتخصصة في الصناعات البتروكيمائية وتمييع الغاز بأرزيو وبطيوة شرق مدينة وهران خصص المجال الصناعي لها حوالي 2000 هكتار من الأراضي الزراعية في السهول الوهرانية كانت تزرع بالكروم والأشجار المثمرة وخصص للمنطقة الصناعية بمدينة سكيكدة حوالي 150 ألف هكتار... كما أقيمت المنطقة الصناعية بمدينة تيارت على مساحة تقدر بحوالي 350هـ من الأراضي السقية كانت تزود المدينة بالخضر والفواكه وأقيمت منطقة صناعية عند مدخل مدينة سعيدة عبر أرض خصبة وفوق المياه الجوفية المعدنية [2].

وما زالت عملية التوسع العمراني متواصلة في النمو على حساب الأراضي الزراعية وظاهرة البناء الفوضوي التي انتشرت ونمت يحل حواف المدن الجزائري الكبرى والمتوسطة قد توسعت على حساب مساحات مهمة من الأراضي الزراعية الخصبة فحي بوعمامة العشوائي (حي بن طلبان على سبيل المثال) الواقع غرب مدينة وهران نمى وتوسع في حقول كانت مغروسة بأشجار الكروم واللوز والزيتون [3] وقد أطلق على التوسع غير المنظم عدة تسميات كالبناء الفوضوي، البناء السري، البناء غي القانوني السكن الانتقالي، وقد تزايدت هذه الظاهرة بشكل واضح في العشرين الأخيرة مع أن بدورها ترجع إلى العهد الاستعماري أي مع الاستيطان الأوربي المكثف بها بعد الحرب العالمية الثانية فأصبحت الفلاحية الجبلية النامية والأرياف غير كافية لتلبية حاجيات الأفراد فاضطروا إلى الانتقال إلى المدن للإقامة بحواف المستوطنات الأوربية في أماكن تحددها الإدارة الاستعمارية يطلق عليها اسم الأحياء العربية وهي عبارة عن عشش من الصفيح كانت تمثل بؤرا للعذاب والشقاء والحرمان.

1 - بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية، المرجع السابق، ص 60.

2- بشير التيجاني ، توطن المناطق الصناعية (دراسة لبعض النماذج في الغرب الجزائري)، مجلة المدينة الكويت، العدد37 ، 1989 .

3- بشير التيجاني، دراسة ميدانية بحي طلبان العشوائي بوهران، بحث قدم في الملتقى الدولي حول البناءات الفوضوية في الوطن العربي، وهران ، 26-1987/10/28.

2- أزمـــــة السكـــــن:

لقد انعكس النمو السكاني السريع مقارنة مع التطور البطيء للتعمير سلبا على سياق التحضر في الجزائر حيث استطاع أن يخلف أزمة سكنية حادة أهم ما ميزها تراكم العجز في انجاز برامج السكن والمرافق التابعة لها ورغم الجهود التي بذلتها الدولة من خلال إنتاجها السياسة متباينة ومتعاقبة في ميدان التنمية الحضرية إلا أنها فشلت حيث بقيت تتفاقم ظاهرة النمو العمراني مع تعدد أنماطه واستمر التوسع العمراني للمجالات بطريقة عشوائية وغير منظمة أدى إلى تشويه الحضري المخطط والمنظم والتوسع العشوائي.

والبداية كانت في السبعينات بإقامة أحياء سكنية تتكون من مجموعة عمارات لها طابع الرتابة كان الهدف منها هو تلبية الطلب الكبير والسريع للسكن وقد عرفت باسم المجموعات الكبرى ومع نهاية السبعينات نشأ شكل آخر من التوسعات يهدف إلى تحسين نوعية الحياة أكثر وإلى خلق نوع من التوازن في المجال وذلك بإدخال مشاريع السكن الفردي ضمن برامجه في شكل تحصيصات[1] هو الذي عرف باسم المناطق السكنية الحضرية الجديدة ومن هنا بدأ اهتمام الدولة لمشاريع التحصيصات بشكل جذري ورسمي فالتحصيصات* هي أحد أشكال التعمير المعروفة في الجزائر ظهرت بوادرها بعد الاستقلال وتوسعت بشكل كبير ورسمي خلال الفترة (1975-1990) حيث ظهر بعضها ضمن المناطق السكنية الحضرية الجديدة كما وزعت 500 ألف قطعة للبناء الفردي من طرف البلديات في انجازها علما أن المسير الوحيد والرئيسي للنمو الحضري هو الدولة2، ومع نهاية الثمانينات تغير نظام البلاد بسبب تحرير السوق العقارية ودخول القطاع الخاص بقوة في ميدان الترقية العقارية فبعد ما كانت مشاريع التحصيصات حكرا على

---

1 - عبد الهادي لعروق، المدينة الجزائرية وممارسات التهيئة ، حوليات حول وحدة البحث إفريقيا والعالم العربي، جامعة منتوري قسنطينة، 1997، ص 10.

* - هو كل تقسيم لملكية عقارية لهدف إنجاز مباني موجهة لنشاط معين سكني/تجاري/صناعي.

سلطة محلية عمومية واحدة أصبحت موزعة على عدة متدخلين أما عموميين أو خواص وهذا ما شجع على ظهور بعض التجاوزات من طرف الخواص بمساهمتهم في إنشاء توسعات عشوائية على شكل تحصيصات غير شرعية فوق أراضيهم الخاصة، إذن في هذه الفترة عرفت التحصيصات توسعا سريعا أدى إلى تنوع أصنافها وزاد من ثقلها داخل النسيج الحضري للمجال الجزائري، والتجمع حول المدن والمراكز الحضرية جعلت النمو العمراني يأخذ مختلف الاتجاهات مما أعاق عمليات التنمية الجدية في إطار مخططات التعمير التي لم تتمكن من المحافظة على هويتها ووظائفها حضرية جديدة بسبب نشوء تلك المباني التلقائية في محيطها وبالتالي تتحول كل المنطقة إلى مجال مختلف تسوده المشاكل الاجتماعية والبيئة والعمرانية وأخذت هذه الظاهرة تحمل كل مؤشرات اللازمة الاجتماعية الحادة والتي تجلت آثارها في التهميش والآفات الاجتماعية والنشاطات الغير شرعية وفي بعض الأحيان تشكل إحياء منعزلة ومغلقة على نفسها وبعيدة عن الاستفادة من نظام تحقق تسيير المدينة مما سمح بظهور العنف والجريمة والبطالة... إلخ وقد صاحب ذلك تدهور في الإطار العمراني المبني في المدن وتوجد 11% من مجموع السكن الحضري في مجموع السكن الحضري في الجزائر يعتبر سكنا مؤقتا أو باليا يستجيب لأدنى مقاييس العيش وأزمة السكن في الجزائر تفتقر إلى الحلول الجذرية وهذا راجع إلى عدة أسباب كضعف وسائل انجاز السكن العمومي الخاص فمن المفروض أن ينجز 100.000 سكن سنويا على المستوى الوطني لكن لم ينجز سوى 2500 سكن / السنة إلى جانب أن الاعتمادات التي كانت تخصص لهذا القطاع في صيانة وترقية النسيج العمراني والإطار العقاري كانت ضئيلة تراوحت ما بين 7و3% من مجموع الاعتمادات اقتصادية المركزية (1970-1977) لتصل فيما بعد في المخططات الخماسية اللامركزية في حدود 15% من مجموع الاعتمادات[1].

وقد ترتبت عن أزمة السكن جملة من المشاكل كانتشار البطالة ونقص المرافق والخدمات والسرقة وتعتبر مشكلة تفشي البطالة وسوء الأحوال الاجتماعية في الجزائر من الأسباب الرئيسية لأحداث الاحتجاج المصحوبة بأعمال العنف التي عرفتها الجزائر في السبعينات، فمستويات البطالة في الجزائر عرفت تضخما متزايدا منذ دخول الاقتصاد الجزائري مرحلة الركود بدءا من سنة 1986 من الشروع الرسمي في تطبيق برامج

---

1 - حزب جبهة التحرير الوطني، التخطيط والتنمية، الباب الرابع حول الإسكان الجزائر ، 1988 .

التصحيح الهيكلي في أفريل 1994 بتوقع أن تزيد البطالة كنتيجة متلازمة لخفض الاستثمار الحكومي وتضييقه لعديد من المؤسسات العمومية والشروع قريبا في عمليات الخوصصة على نطاق واسع وحسب إحصائيات 1994 بلغ عدد العاطلين عن العمل 2.1 مليون شخص وأن المتوسط القدرة على التشغيل لا تتعدى 100 ألف منصب عمل في السنة وقد قدر معدل العمل في السبعينات قد بلغ 240 ألف/ن بينما العدد الإجمالي في القطاع العمومي قد انخفض فيما بين 1996/03/15 من 719667 إلى 660801 عامل أي نسبة 3.32% (22000) عامل وكان قطاع الصناعة الأكثر تضررا بفقدانه لحوالي 26000 منصب عمل بينما عرف عدد العمال في قطاع البناء والخدمات بعض الارتفاع البطالين يعتبرون من الفئات العمرية الشابة 30% من البطالين نقل أعمارهم عن 30 سنة1، وحسب الديوان الوطني للإحصاء فإن نسبة البطالين من " ذوي الشهادات الجامعية فارتفع من 06% سنة 1985 إلى 3.17% سنة 1992 ثم 4.4% سنة1995 " [2].

ومن نتائج أزمة السكن إلى جانب البطالة نجد التدهور مستوى تجهيز المدن بالمرافق والخدمات بحيث أصبحت طاقة المرافق والخدمات التي تتوفر عليها المدن محدودة وغير قادرة على مواجهة تزايد عدد سكان الحضر الذي ما زال مستمرا في عدد السيارات كما أن وسائل النقل الحضري أصبحت غير قادرة عن تلبية احتياجات تنقل السكان خلال رحلاتهم اليومية، لهذا لابد من التفكير الجيد والتخطيط المحكم لتوفير الهياكل القاعدية الضرورية بصفة عامة وشبكة النقل الحضري بصفة خاصة إلى جانب إخراج مقرات الإدارة العمومية والمؤسسات الإنتاجية ومحطات التنقل الجهوي والمرافق الضرورية كما أصبح تموين التجمعات الحضرية بالمياة الصالحة للشرب يعد إحدى المشاكل الكبرى التي يواجه سكان المدن وكثرة الفلاحين على مياه الآبار للري بدلا من مياه السدود التي أصبحت تعبأ مياهها لتغطية الاحتياجات المتزايدة للمدن وهي نسبة مقبولة إذا قورنت بما

---

1 - محمد الهادي لعروق، المدينة الجزائرية، وحدة البحث إفريقيا والعالم العربي، المجلد الثالث، جامعة منتوري قسنطينة، 1999، ص 13

2- محمد الهدي لعروق، المدينة الجزائرية، المرجع السابق، ص.13.

3- محمد الهادي لعروق، المدينة الجزائرية، المرجع السابق، ص .19

4- محمد الهادي لعروق، المدينة الجزائرية، المرجع السابق، ص 20.

ينتج في بلدان شمال إفريقيا المجاورة إذ يعبأ 1.3 مليار م3 سنويا في الجزائر لتزويد التجمعات الحضرية وهي كمية تزيد عن إنتاج تونس والمغرب مجتمعين لنفس المادة ولنفس الغرض [3] ، ولقد تضمن برنامج المناطق السكنية الجديدة "إنشاء 254 منطقة يمكنها إضافة نحو 23 ألف/هكتار لمساحة 180 مركز حضري وتعزيز الحضيرة السكنية فيها 670 ألف مسكن" [4] وقد مر إنشاء هذه المناطق بالمراحل التالية:

أ- مرحلة الانطلاق [1975-1979]: أنجز فيها 20% من جملة المساكن المبرمجة في المشروع بطاقة انجاز متوسطة تبلغ 4830 مسكن/السنة.

ب- مرحلة التوسع [1980-1983] انجز فيها 68% من جملة المساكن المسجلة في المشروع بطاقة انجاز متوسطة تبلغ 4830مسكن/السنة.

ج- مرحلة التراجع بعد 1984 تميزت بطاقة انجاز متوسطة تبلغ 250مسكن/السنة[1] وفي سنة 1989 توقف العمل في هذه المناطق وتم إنشاء 138 منطقة سكنية حضرية جديدة بنسبة 54% من جملة المناطق المبرمجة على مساحة 13 ألف/هكتار وبنسبة 56.6% من جملة المساكن المبرمجة [2]

أما بالنسبة للتوزيع المجالي فالمعطيات المتعلقة بتوزيع عدد المساكن المبرمجة في مناطق السكن الحضري الجديد على الولايات الجزائرية بحيث استفادت الولايات التي ارتفعت إلى رتبة ولاية في تقسيمي [1974-1984] من جزء هام من هذه البرامج مثل ولاية أم البواقي التي احتلت المرتبة الأولى في حجم الاستفادة على المستوى الوطني بـــ 39204 مسكن وجيجل 24468 مسكن وميلة 24132 مسكن.

وأزمة السكن أزمة حقيقية نجم عنها توترات اجتماعية فهي تعود إلى ضعف العرض كما تعود إلى سوء التسيير والنزوح الريفي الذي تفاقم من جراء الأمن والتعمير الفوضوي أنتج وضعيات جد معقدة من الصعب تسييرها ولتقرير حجم هذه الأزمة ينبغي الإشارة إلى أنه في نهاية سنة 2002 كان العدد الإجمالي للسكنات يقدر بـــ 5.470.000 مسكن منها 800.000 وحدة يعودها بناؤها إلى أكثر من 50 عاما وحسب البيانات الصادرة عن قطاع السكن والتعمير فإن عدد السكنات القديمة يقارب 200.000وحدة في 30 جوان 2002 فإذا أخذنا معدل 5أفراد في المسكن الواحد يقدر العجز بـــ 1.300.000 سكن، كما يقدر كذلك بـــ 800.000 سكن حسب معدل 15.5 أفراد في

---

1 - محمد الهادي لعروق المدينة الجزائرية، المرجع السابق،ص25.

السكن الواحد (باستثناء 524000مسكن غير لائق) ويبلغ هذا العجز 800.000 وحدة سكنية حسب معدل 6 أفراد في السكن الواحد (بما في ذلك امتصاص السكنات غير اللائقة)1 فالسكن الاجتماعي الحضري ظل إلى غاية 1990 يمول عن طريق مساهمات مؤقتة تقدمها الخزينة وفق شروط ماليـــة جد منخفضة بنسبة 1% لمدة أربعـــون سنـــة وابتدءا من سنة 1990 ونتيجة لصعوبة مواصلة تمويل السكن الاجتماعي الحضري من ميزانية الدولة انسحبت هذه الأخيرة لصالح الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي حل محل الدولة بشروط جديدة فهذا الصندوق يتكفل بالتمويل بنسبة فائدة قدرها 6% ثم 15% اعتبارا من سنة 1994 وابتدءا من سنة 1998 عادت الدولة إلى التمويل من ميزانيتها وذلك بالنظر إلى الرخاء المالي الذي وصلت إليه بعد تحقيق التوازنات المالية الكبرى وبالنسبة لسنوات 2000-2002 لقد أشار التقرير الخاص بالتنمية البشرية لسنة 2001 والصادر عام 2002 إلى أن " المجهود المالي الذي بذلته الدولة في ميدان السكن يمثل 3%من الناتج الداخلي الخام في حين أن المعيار الذي تطبقه المؤسسات الدولية لا يتجاوز 1%" [2].

لكن بالرغم من كل هذه المجهودات الاعتمادات المالية فإن نتائج العرض ضعيفة مقارنة بالطلب لذا تم اللجوء إلى إجراءات تحفيزية أخرى منذ سنة 2001 وذلك من خلال صيغة السكن التساهمي لتلبية طلبات الإطارات المتوسطة التي ليس لها الحق في الاستفادة من السكن الاجتماعي الذي يتراوح "مداخيلهـــم بين 12000 و18000دج شهريا ويلتزم المستفيد بدفع نسبة 20 إلى 30% من تكلفة السكن" [2] ويدفع الباقي في شكل أقساط شهرية وعلى الرغم من جميع هذه المحاولات يبقى قطاع السكن ضعيف الاستقطاب بالنسبة للاستثمار الخاص والذي مازال يتميز لحد اليوم بفوضى كبيرة مع غياب كامل للشفافية لأن مشكلة السكن الاجتماعي لا يمكنها المعالجة إلا في إطار سياسة المدينة على مختلف أبعادها وخاصة الاجتماعية منها فالتحكم في هذه الأزمة العميقة يتطلب تكفل فعال من خلال برامج مخصصة ومتعددة الأبعاد غير أن الدولة لم تعد تملك وسائل سياستها لتلبية

---

1 - ابن عباس حرم كغوش سامية، سياسة التمليك والتأجير المتابعة في الجزائر، الباحث الاجتماعي، العدد6، 2004 ص 95.

2- التقرير حول الظرف الإجتماعي والإقتصادي للسداسي الثاني الصادر عن المجلس الوطني ، سنة2000

2- ابن عباس حرم كغوش سامية، سياسة التمليك والتأجير المتابعة في الجزائر، المرجع السابق ص 98.

الطلب الاجتماعي من السكن في الوقت الذي أصبحت مواردها محدودة ونادرة فسياسة السكن في بلادنا تقوم على الثلاثية التي مفادها الدولة تنتج – توزع، تسير.

ومن الإجراءات التي حاولت الدولة جاهدة لإتحادها والحد من أزمة السكن مايلي:

أ- الأسعار المستعملة في البناء يجب أن تكون محددة بقرارات إدارية وعدم قدرة الشركات الخاصة للتوجه إلى ميدان السكن وتحبذ ميادين أخرى ذات ربح سريع ومضمون.

ب- قلة تأهيل مؤطري ومستخدمي التنفيذ إلى جانب اختلال في آلية الانجاز كالتزويدات الغير منتظمة من مواد البناء فمسألة السكن الاجتماعي لا يمكن معالجتها إلا في إطار سياسة المدينة على مختلف أبعادها ومن الإجراءات التي يجب على الدولة مراعاتها نجد:

*-إدماج المناطق المعزولة في تطوير إطار الأحياء الصعبة مع البحث عن تواصل بين المدينة وضواحيها.

*- إنشاء أجهزة للهيئة بصفة منتظمة لتعبئة العقار المحبوس بين مختلف الملاك وتعدد العرض في سوق العقار يتطلب خلق وكالات للتهيئة وتحويل بعض من الوكالات الموجودة.

*- تحسين الظروف السكنية للسكان على مستوى محيطها.

*-إعادة التفكير في طرق توزيع المساكن الاجتماعية والحد من تجميع الشرائح الاجتماعية المعوزة في بعض الأحياء وتجسيد الازدواجية الحضرية بإنشاء عناصر تخلف انسجام في الحياة المشتركة بين الجماعة.

*-تطوير البلدية باعتبارها الخلية الأساسية من خلال تزويدها بدراسات اجتماعية واقتصادية ضرورية (بحوث ذات موضوع واحد لتقويم المشاريع التنموية).

*-مضاعفة وتنويع صيغ المساعدات للحصول على مسكن للاستجابة أكثر بمختلف الطلبات الناجمة عن الشرائح الاجتماعية المختلفة للتكفل الفعلي بالفئات الأكثر حرمانا مع السهر على تجسيد الشفافية في توزيع المساكن.

*-تحسن نوعية السكنات الإيجارية سواء من جهة المساحات والمرافق وجعلها تتماشى مع طرق عيش العائلات.

*-ترقية السكن الريفي وتزويده بمختلف التجهيزات وترقية التنمية الريفية.

*-محاولة امتصاص السكن غير الملائم باستعمال التكنولوجيا الحديثة مع استخدام عناصر تقليدية بإمكانها مراعاة المقاييس المنضبطة للبناء.

3- انتشـــار المناطـــق المتخلفـــة:

يعرف عبد المنعم نور الأحياء المتخلفة فيقول إذا أردنا أن الأحياء المتخلفة مجموعة من المساكن في المدينة التي يلاحظ عليها الازدحام والتأخر وسوء الأحوال الصحية[1].

وهناك من الباحثين من يعتبر الأحياء المتخلفة وأساليب بنائها مجرد أفعال اجتماعية غير مجندة وانحراف اجتماعي منبوذ وهناك من ينظر إليها على أنها تشكل بالضرورة مرحلة انتقالية نحو التحضر طالما يمكن تجنبها إذا ما توفرت الكفاءة والخبرة في الإسكان وتدبر المصادر المالية[2].

تشكل ظاهرة الأحياء القصديرية أو المتخلفة قاسما مشتركا لمدن البلدان النامية التي تشهد نمواً حضريا متسارعا لا تتماشى مع وحدات العرض السكنية وقد انتشرت هذه الظاهرة من جراء عملية التحضر التي شهدنها الجزائر بسبب الاستيطان الأوربي المكثف الذي كان متواجدا في المدن التقليدية أو أحياء في السكن المتدني وعشش الصفيح التي هيكل بعضها فيما بعد ليطلق عليها اسم تجزئات السكن العربي التي كانت مأهولة بالجزائريين فقط[3].

وتعد الفترة ما بين 1962-1970 فترة ركود بالنسبة لهذه الظاهرة حيث شهدت تراجعا ملحوظا نتيجة لتوفر مجموعة سكنية كافية بعد مغادرة ما يقرب من 3 ملايين ونصف من الأوربيين لكنها سرعان ما تزايدت وهذا تزامنا مع ظهور مرحلة التخطيط الاقتصادي في الجزائر سنة 1970 أو تبين الدولة لسياسة التصنيع بين التزايد السريع لعدد السكان في المدن وجمود حظيرة السكن الحضري تواجدت ظاهرة الأحياء القصديرية

---

1 - محمد حسن غامري، ثقافة الفقر، دراسة في أنتروبولوجية التنمية الحضرية مركز النشر والتوزيع، الإسكندرية، بدون طبعة، بدون سنة، ص 110

2 -ابراهيم تهامي، الأحياء المتخلفة بين التهميش والبناء السوسيو اقتصادي، مخبر الإنسان والمدينة، ص 108.

3- Marc cote, l'urbanisation en Algérie idées récuses réalité de travaux de l'institut de géographie de venis N° : 85 .

واستمرار نموها وانتشارها بشكل سريع حول المدن الكبرى خصوصا وباقي التجمعات الحضرية عموما فاق معدل نموها بحوالي 10% سنويا.

فنعدل النمو الديمغرافي المقدر بحوالي 5% كأقصى تقدير بحيث أصبحت أغلب المدن الكبرى والمتوسطة وحتى الصغرى في بعض الأحيان محاطة بأحياء قصديرية تقام فوق أراضي أملاك الدولة بشكل غير قانوني وبطريقة عشوائية وسريعة عجزت الجهات المحلية من المصالح الإدارية والجماعات المحلية عن إيقافها والتحكم فيها[1].

وقد ظهرت في الفترة الأخيرة إدارة سياسية قوية للتخفيف من معاناة سكان الأحياء الفوضوية خاصة سكان الأكواخ القصديرية وضرورة تحسين أوضاعهم المعيشية وهذا من خلال تطبيق البرنامج الوطني الخاص بالقضاء على النمط الفوضوي القصديري عبر التراب الوطني ومن أولوياته في هذه المرحلة الشروع في تهديم مائة حي عبر مختلف مناطق الوطن ومن المنتظر أن تعرف وتيرة انجاز هذه العملية سرعة أكثر خلال السنة الميلادية 2001 حيث قرر إعادة إسكان ساكني هذه الأحياء المتخلفة وهذا البرنامج ممول من طرف البنك العالمي بقرض تبلغ قيمته الإجمالية 150 مليون دولار والذي كلفت به وزارة السكن بتطبيقه منذ جانفي 1999 يتضمن إزالة 870 حيا قصديريا عبر 12 ولاية وهي وهران بسبعة مواقع، عنابة بلا مواقع، المسيلة بعشرة مواقع ولايتي المدية والبويرة بأربعة مواقع، البليدة بخمسة مواقع، ولاية تبسة بثمانية مواقع وأخيراً الجزائر بخمسة مواقع مع العلم أن المصاريف المتعلقة بهذه العملية بلغت 164.789.000دج وهذا إلى غاية 31 مارس 2000 أما بالنسبة لأشغال الانجاز هذا البرنامج فهناك مشاريع هي الآن في طريق الانجاز على مستوى ولاية عنابة، قسنطينة، تيبازة في حين ينتظر أن تنطلق أشغال سبعة مشاريع أخرى خلال نهاية السنة أخرى خلال نهاية السنة الجارية مع العلم أنه تمت دراسة 84 مشروعا على قيد الدراسة استهلكت هذه المشاريع حتى الآن 2.300.000دج وتتوقع المصالح المعنية ارتفاع هذا المبلغ إلى 7.200.000دج وهذا إلى غاية ديسمبر 2000 وتجدر الاشارة إلى أن تمويل هذا البرنامج ومساهمة المستفيدين بغية كسب ملكية السكن وكذا مشاركة الجماعات المحلية التي تبادر بالمشروع وتسطير برنامج 600 مسكن مخصصة للقضاء على الأحياء الفوضوية نهائيا.

---

1 - تقارير الطلاب، البناءات الفوضوية بمدينة وهران، مكتبة الجغرافيا، وهران، بدون سنة.

من خلال ما سبق السياسات الاجتماعية المتبعة إزاء ظاهرة الحياء المختلفة تواجه قصوراً في الإمكانيات المادية من جهة وكذا كثرة المشاكل وتردي الأوضاع على جميع الأصعدة من جهة ثانية وزيادة معدلات الكثافة السكانية من جهة أخرى (ثالثة) وبذلك تعجز هذه السياسات عن تقديم حلولاً جديدة وفعالة أو القيام بإسهامات ذات معنى لزيـــادة فعالية البنية الأساسية في مدن العالم النامي .

- الفصـــل الرابـــع -

مجال الدراسة العام - مدينـــة عين مليلـــــة -

- تمهيـــد

مدخل عـــــام(ولاية أم البواقـــي)

I- الخصائص العامـــة لمدينة عين مليلـــة .

1- الخصائص الجغرافية للمدينة

2- الخصائص العمرانية للمدينة

3- الخصائص الإجتماعية للمدينة

3-1/ خلفية الإطـــار البشـــري

3-2/ تمركز السكان وتوزيعهم

3-3/ النشـــاط الاقتصـــــــادي

4- التنميـــة الحضريـــة

تمهيـــد:

مجال الدراسة يتمثل في واحدة من المدن المتوسطة التي عرفت تحولات بارزة في جميع المجالات لا سيما المجالين العمراني والاجتماعي وهي مدينة عين مليلة التي تقع شرق البلاد والتي مسها التوسع السريع بفعل الهجرة وعدم مواكبة التخطيط لمجمل الآثار الاجتماعية والعمرانية التي تتعرض لها المدينة وما نتج عن ذلك من زيادة في الحجم السكاني واتساع نطاقها العمراني وانتشار البناءات الفوضوية وغياب السمات الحضرية الملحوظة بالمدينة.

كما تحتوي هذه المدينة على عدة ميزات تؤهلها لان تكون نقطة ربط مهمة اذ يخترقها:

*- خط السكة الحديدية القديم والجديد وهذا الاخير امتد طوله ليصل إلى قلب مدينة تبسة شرقا حوالي 180كلم

*- الطريق الوطني رقم3 والطريق الوطني رقم 100 ثم أنها تعتبر همزة وصل بين أهم الولايات الجزائرية الكبرى مثل قسنطينة، باتنة وسطيف.

على هذا الأساس نجد ان الطابع الغالب على المدينة هو الطابع التجاري فكل المبادلات التجارية تقريبا تمر منها ونظرا للأهمية الكبرى التي تتمتع بها مدينة عين مليلة فقد تم اختيارها كموضع لدراستنا وقد تطرقنا من خلالها الخصائص العامة للمدينة ثم الخصائص العمرانية و الاجتماعية و السكانية والاقتصادية.....الخ.

مدخـــل عـــام:

يعود تاريخ الإنسان الأول للمنطقة كما تشهد على ذلك العديد من الدلائل إلى حقبة ما قبل التاريخ بحوالي 800 سنة قبل الميلاد[1] حيث كان أهاليها يعيشون على الصيد وجمع الحلزونات وبعض المنتوجات الزراعية كما عرفت المنطقة العديد من الغزوات التي تركت بصمات واضحة عبر التاريخ كالغزو البيزنطي والوندالي والروماني.

وعند احتلالها سنة 1842 من قبل الاستعمار الفرنسي الذي استغل أخصب أراضيها حيث قام الاهالي بحركات ثورية تحررية متواصلة رافضة للظلم والاستغلال والاستبداد.

1- الخصائـــص الاداريـــة:

نشأت ولاية أم البواقي أثر التقسيم الإداري لسنة 1974 حيث قسمت إلى أربعة دوائر وهي عين مليلة خنشلة، عين البيضاء، أم البواقي واحتوت آنذاك على 18 بلدية.

عشر سنوات بعد هذا التاريخ وبالتحديد عام 1984 حيث شهدت الولاية تقسيما إداريا جديدا يشمل على 5 دوائر و29 بلدية مقسمة على النحو التالي:

*-دائرة أم البواقي: احتوت على 5 بلديات وهي أم البواقي، عين الزيتون، عين ببوش، عين الديس، قصر الصبيحي.

*-دائرة عين البيضاء: احتوت على 5 بلديات وهي عين البيضاء، بريش، فكرينة، الزرق، نيني.

*-دائرة عين مليلة: احتوت على 7 بلديات وهي عين مليلة، أولاد زواي، سوق نعمان، بئر الشهداء، أولاد قاسم، أولاد حملة، الحرملية، عين كرشة.

*- دائرة عين فكرون: احتوت على 6 بلديات وهي مسكيانة، الرحية، الجازية، الضلعة، بلالة، بيرالشرقي.

2- الموقـــع الجغرافـــي:

تقع ولاية أم البواقي في الشرق الجزائري وتنتمي إلى منطقة الهضاب العليا على ارتفاع يتراوح ما بين 700-1000م وتتربع على مسافة تقدر بنحو 6287.96كلم2 يحدها من الشمال ولاية قسنطينة ومن الشمال الشرقي ولايتي سوق أهراس، قالمة، ومن الجنوب ولاية خنشلة ومن الجنوب الغربي ولاية باتنة ومن الجنوب الشرقي ولاية تبسة.

---

[1]- Plan d'aménagement de W.de Oum el Bouaghi, rapport final ,Agence National pour la ménagement de territoire , Alger, 1998, P13 .

-تحتل الجبال نسبة عالية من المنطقة تقدر بنحو 17.3% و 83.8% تشكل المرتفعات ونسبة 18.9% منخفضات وأهم الجبال المميزة للمنطقة مايلي: جبل قريون الذي يعتبر أهم جبال المنطقة تقدر ارتفاعه 1729م إلى جانب جبال فرطاس، رغيس، شبكة السلاولة، أم كشريد، الطرف / حمام كبير / حانوت لكبير.

ومن أهم الأودية التي تتوفر عليها الولاية: واد كرشة، واد دحمان، واد مدفون، واد فزقية، واد مسكيانة، واد معروف كما يسود الولاية مناخ قاري ممطر شتاءا وحار صيفا يتراوح معدل كمية تساقط الأمطار من 200 إلى 4000مم سنويا بينما الحرارة تكون ما بين 8-25° في أوقات الشتاء و 20-40 أوقات الصيف أما الرياح فعدد أيامها في السنة تتراوح من 30 إلى 50 يوما.

3- **الخصائـــص الديمغرافيـــة**: فيما يخص تطور السكان فإن ولاية أم البواقي شهدت حركة ديمغرافية كبيرة جدا خلال العشر سنوات الماضية وهذا ما يوضحه

الجدول رقم (9) والذي يوضح توزيع السكان حسب الجنس والسن سنة 11987.

الفئة العمرية	ذكور	%	إناث	%	المجموع	%
14-0	**93983**	**%48.2**	**93913**	**%4.5**	**187523**	**%46.6**
17-15	**155443**	**%8.0**	**15663**	**%7.5**	**31206**	**%7.7**
59-18	**46869**	**%39.6**	**87661**	**%42.1**	**164530**	**%40.9**
60- فما فوق	**8175**	**%4.2**	**11240**	**%5.4**	**19415**	**%4.8**
المجموع	**194127**	**%100**	**208541**	**%100**	**412674**	**%100**

من خلال الجدول رقم 9 يتضح أن عدد الإناث في تزايد مستمر فنسبة الإناث أكثر من نسبة الذكور وبمعنى آخر 0.9% ذكر لكل 100 أنثى وهذا ما يؤكدان مجتمع الولاية فتي تحتل فيه نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم [18-45سنة] نسبة 54.3% أما فيما يخص الفئة العمرية الأكثر من 60 سنة تقدر بنحو 4.8%.

1-Plan d'aménagement de W.de Oum el Bouaghi, rapport final ,Agence National pour la ménagement de territoire , Alger, 1998, P13 .

وتعد التجمعات السكانية عبر الولاية مابين تجمعات ريفية وحضرية ومنها ما هو مصنف إداريا إلى المدن صغيرة وأخرى متوسطة وكبيرة وهذا ما بيينه الجدول الموالي رقم (10) الذي يبين أهم التجمعات السكانية بالولاية[1].

التجمع	عدد السكان	الكثافة	المساحة
أم البواقي	54.061	125.14	432 كلم
عين البيضاء	92.097	1621.4	65.8 كلم
عين فكرون	41.755	160.3	260.4 كلم
عين مليلة	60.327	259.5	232.4 كلم
مسكيانة	26.705	145.1	184 كلم
عين كرشة	23.997	164.3	164 كلم
سوق نعمان	20.000	137.0	147.2 كلم

وهناك تجمعات متوسطة يقل عدد سكانها عن 20 ألف نسمة هي عين ببوش، بريش، قصر الصبيحي، فكيرينة، واد ننى، هنشير تومغني، أولاد حملة، سيقوس، الضلعة، العامرية ثم التجمعات التي يقبل عدد سكانها عن 10 آلاف نسمة ويبلغ عددها 10 تجمعات وكل التجمعات السابقة تمثل مراكز إدارية (بلدية أو دائرة) وحسب التعداد السابق فإن عدد السكان بالولاية بلغ 505.365 نسمة وأن حضيرة السكن الريفية الحضرية بلغت 76.921 مسكنا وبذلك فإن معدل احتلال المسكن يقدر بنحو6.57 شخص بالمسكن[2] ويتجاوز هذا المعدل في بعض الأحيان بالنسبة لبعض التجمعات السكنية مثل العامرية 10.11 شخص وعين كرشة 9.73 شخص أو يقل بكثير عن المعدل الولائي كما هو في عين الديس 3.16 شخص وعموما فإن معدل استعمال السكن يبقى رهينا للعديد من العوامل وبالأخص زيادة السكان ومدى مواكبة حضيرة السكن لهذه الزيادة.

---

[1] - منوغرافيا الولاية، مديرية التخطيط والتهيئة العمرامية، ولاية أم البواقي، 1998، ص .85

2- W..d'Oum El Bouaghi en quelques chiffres, 1993,P22

خريطة رقم 1 تبين التقسيم الاداري لولاية ام البواقي

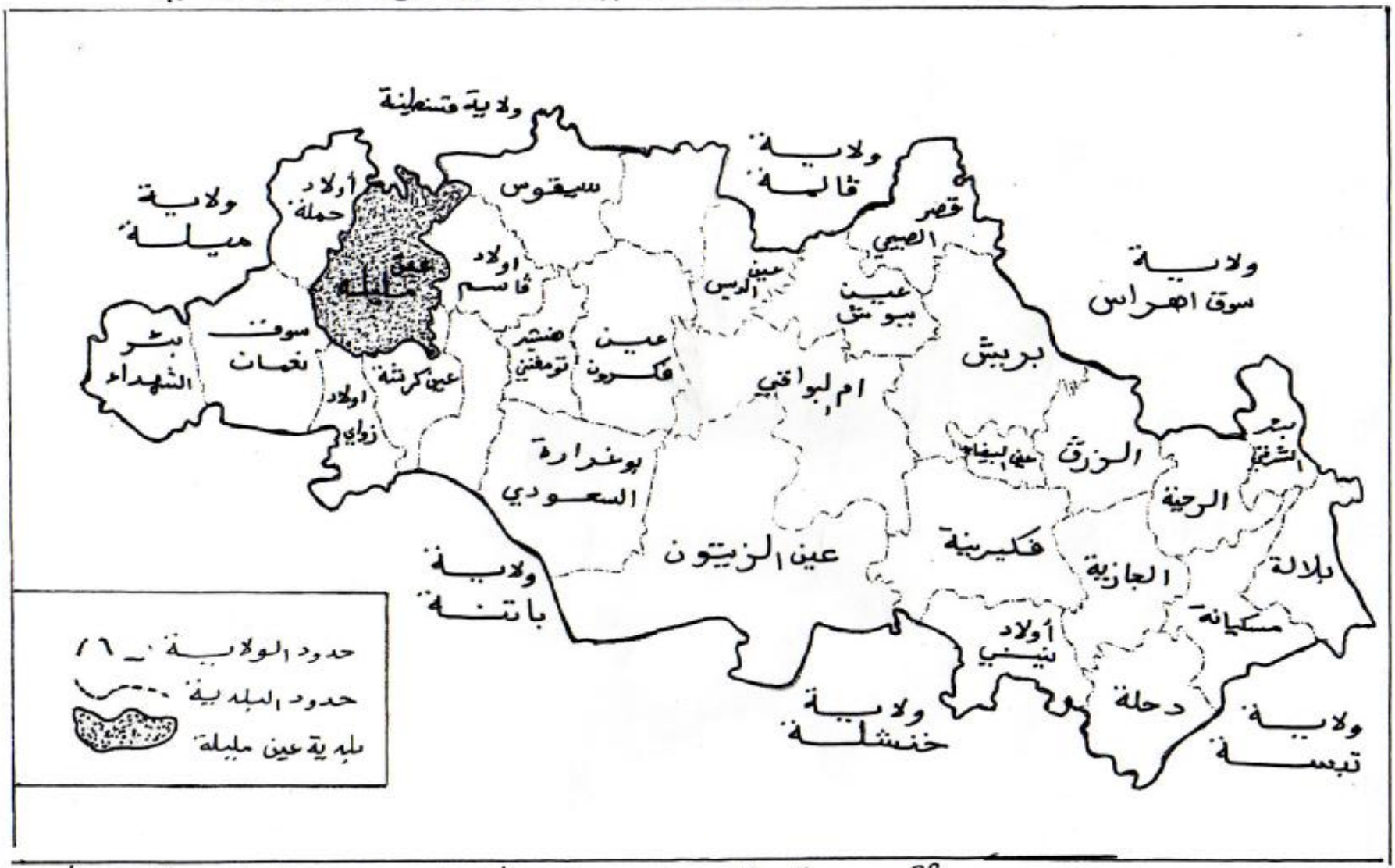

plan d'aménagement de W. Oum El Bouaghi

المصدر :

I-الخصائص العامة لمدينة عين مليلة:

يتميز القطر الجزائري بالاتساع والامتداد فهو يمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى أعماق الصحراء جنوباً ليربط بين إقليميين في غاية التباين المناخي والطبيعي ونظراً لهذا الاتساع الشاسع فقد أدى إلى إنشاء نقاط ربط بين مختلف الجهات الجزائرية وهذا التدعيم الاتصال الثقافي والتجاري في آن واحد وتعتبر مدينة عين مليلة من أهم المناطق الجزائرية التي تمثل نقطة ربط مميزة نظرا لموقعها الجغرافي[1].

وترجع تسمية عين مليلة إلى مكان للالتقاء أو مورد الماء ولاشك أن موقع المدينة ذاتها يشكل عبر الزمن ملتقى الركبان والرحالة وكل العابرين بالجهة ولذلك فغالبا ما تتحول أماكن اللقاءات تلك إلى موقع للاقامة العمران ثم تتطور الحياة الخاصة إذا ما توفرت عوامل الاستقرار فيها، كما كانت منطقة عين مليلة قبل عقود من الزمن.

ورغم قدم المدينة فإن توسعها حدث بشكل سريع في سنوات ما بعد الاستقلال وذلك أثناء "مرحلة المخطط القوي للاقتصاد الزراعي للمستوطنين لما تتوفر عليه المنطقة من قدرات إنتاجية في مجال الحبوب والخضر لا سيما القمح"[2] حيث ظلت الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية محل نشاط العديد من السكان القادمين من مختلف جهات الوطن بل وتحولت إلى منطقة نفوذ لقبائل بأكملها وكثيراً من هذه الأراضي تحولت بمرور الزمن إلى ورشات للنشاطات الحرفية إضافة إلى اتساع رقعة البناء السكني عبر هذه المساحات لتحتل الصدارة في المجال الصناعي فيما يخص تربع المنطقة على إحداث الأجهزة الالكتروميكانيكية من خلال انتشار وحدات قطاع الغيار للسيارات في جميع الاتجاهات تقريبا [3].

1- -Plan d'aménagement de W.de Oum el Bouaghi, rapport final ,Agence National pour la ménagement de territoire , Alger, 1998, P 16 .

2- Plan d'aménagement de W.de Oum el Bouaghi, rapport final ,Agence National pour la ménagement de territoire , Alger, 1998, P 99 .

3-Révision P.D.A.U. Ain M'lila, Première phase ,A,Ain M'lila P 99

كما تعتبر بلدية عين مليلة من أقدم البلديات في الشرق الجزائري حيث أنشأت في عهد الاستعمار الفرنسي سنة 1957 وكانت تابعة لولاية قسنطينة لتتحول سنة 1984 إلى دائرة تابعة للولاية الجديدة أم البواقي التي تضم بلديات أولاد حملة، أولاد قاسم، ...إلخ

1- الخصائص الجغرافيـــــة والإداريـــة:

تقع مدينة عين مليلة في قلب الهضاب العليا القسنطينية شمال غرب ولاية أم البواقي بارتفاع على مستوى سطح البحر بنحو 771م وعلى بعد 65كلم تتربع على مستوى تقدر بنحو 232.4كلم2.

يحدها من الشمال ولاية قسنطينة ومن الشمال الشرقي بلدية أولاد رحمون ومن الجنوب الغربي بلدية سوق نعمان وبلدية أولاد زواي ومن الشرق بلدية أولاد قاسم وبلدية سيقوس ومن الغرب بلدية أولاد حملة والجنوب الشرقي بلدتي عين كرشة والحرملية.[1]

تحتل مدينة عين مليلة موقعا استراتيجيا هاما حيث يعبرها الطريق الوطني رقم 3 والطريق الوطني رقم 100، فهي منطقة عبور لعدة اتجاهات لأنها تتوسط الطريق الرابط بين تسبة والجزائر وبين بوابة الصحراء بسكرة بالاضافة إلى ولاية باتنة مما خول لها الازدهار في مجال النشاط التجاري والخدماتي.

كما تعرف مدينة عين مليلة وضعية مناخية مميزة أذ أنها حارة وجافة صيفا وباردة شتاءا وتتراوح درجة الحرارة في فصل الشتاء مابين 0و5° أما في يخص سيرورة تساقط الأمطار فتتراوح بين 400-500كلم كما تهب على المنطقة رياح شمالية جنوبية صيفا وغربية شمالية شتاءاً.

وتتوفر بلدية عين مليلة على مصادر مائية هامة حيث تتواجد بها 6 آبار بسعة 230لتر/الثانية بالنسبة لشبكة المياه الصالحة للشرب وتحتوي على خمسة خزانات حجمها الإجمالي 7500م3.

أما بالنسبة لشبكة المياه الصالحة للشرب فطولها يقدر بنحو 15482.80 م/طولي أما شبكة التوزيع فتقدر بنحو 64000 م/طولي.

والدراسات المتعددة للمدينة أثبتت أنها غنية بالمياه الجوفية وهذا راجع إلى الطبيعة الجيولوجية للكتل الكلسية التي تحفز تشكيل الخزانات المائية الباطنية كما هو الحال لجبل قريون الذي يغذي المصدر المائي للفزقية ومن أهم الأودية التي تتميز بها المنطقة نجـد

1- بلدية عين مليلة، المصلحة التقنية، 2005

أودية فورشي والفزقية الذين يصبان في وادي القراح باتجاه الشمال أما الناحية الجنوبية فتتميز بانبساط السطح مما جعل التصريف داخلي بالإضافة إلى وجود مجاري مائية بشرق المدينة [1].

أما بالنسبة للمنشآت القاعدية فمدينة عين مليلة تقع على المحور بين قسنطينة، بسكرة، وباتنة وهذا المحور هو الطريق الوطني رقم 03 مع خلق ولاية أم البواقي كمحور جديد جاء لإعطاء نفس إضافي للبلدية هو الطريق الوطني رقم 05 والطريق الوطني رقم 100.

أما الطريق الوطني الواصل بين عين مليلة وسيقوس فهو أقل استعمالا وأهمية والشبكة الحديدية للبلدية (قسنطينة، بسكرة) ذات خط يمر بعين مليلة بالإضافة إلى وجود مسالك ودروب تربط مختلف أجزاء المدينة والمتمثلة في ما يلي:

* -طريق الشرق: سكيكدة نحو الجنوب.

* -طريق الغرب: الجزائر نحو الحدود التونسية [2].

فبالنسبة للربط الخارجي يوجد محورين هامين يعبران مدينة عين مليلة وهما الطريق الوطني رقم 03 الذي يربط بسكرة بسكيكدة والطريق الوطني رقم 100 الذي يربط الطريق الوطني رقم 10 الطريق الوطني رقم 05 ولقد برمج توسيع هاذين الطريقين وجعلهما مزدوجين ماعدا مركز البلدية حيث لا يمكن التوسع لوجود بنايات ويوجد كذلك الربط المحيطي الذي يمكن حصره في طريقين هما:

* -الأول: هو طريق محيطي غربي يبدأ من المدخل الشمالي للمدينة وينتهي في مخرجها.

* -الثاني: يوجد في المنطقة الغربية يبدأ من نقطة التقاء الطريق المحيطي الأول مع الطريق الوطني رقم 03 جنوب المدينة ويربط الطريق الوطني رقم 05 شمال المنطقة الصناعية ماراً بطريق عين كرشة.

1-Révision P.D.A.U. Ain M'lila, Première phase ,A,Ain M'lila P 99

2- d'aira de Ain M'lila, Rapport sur situation sociaux Economique de la D'aire , 2000,p 6.

خريطة رقم 2 تبين الموقع و التجمعات السكانية المحيطة

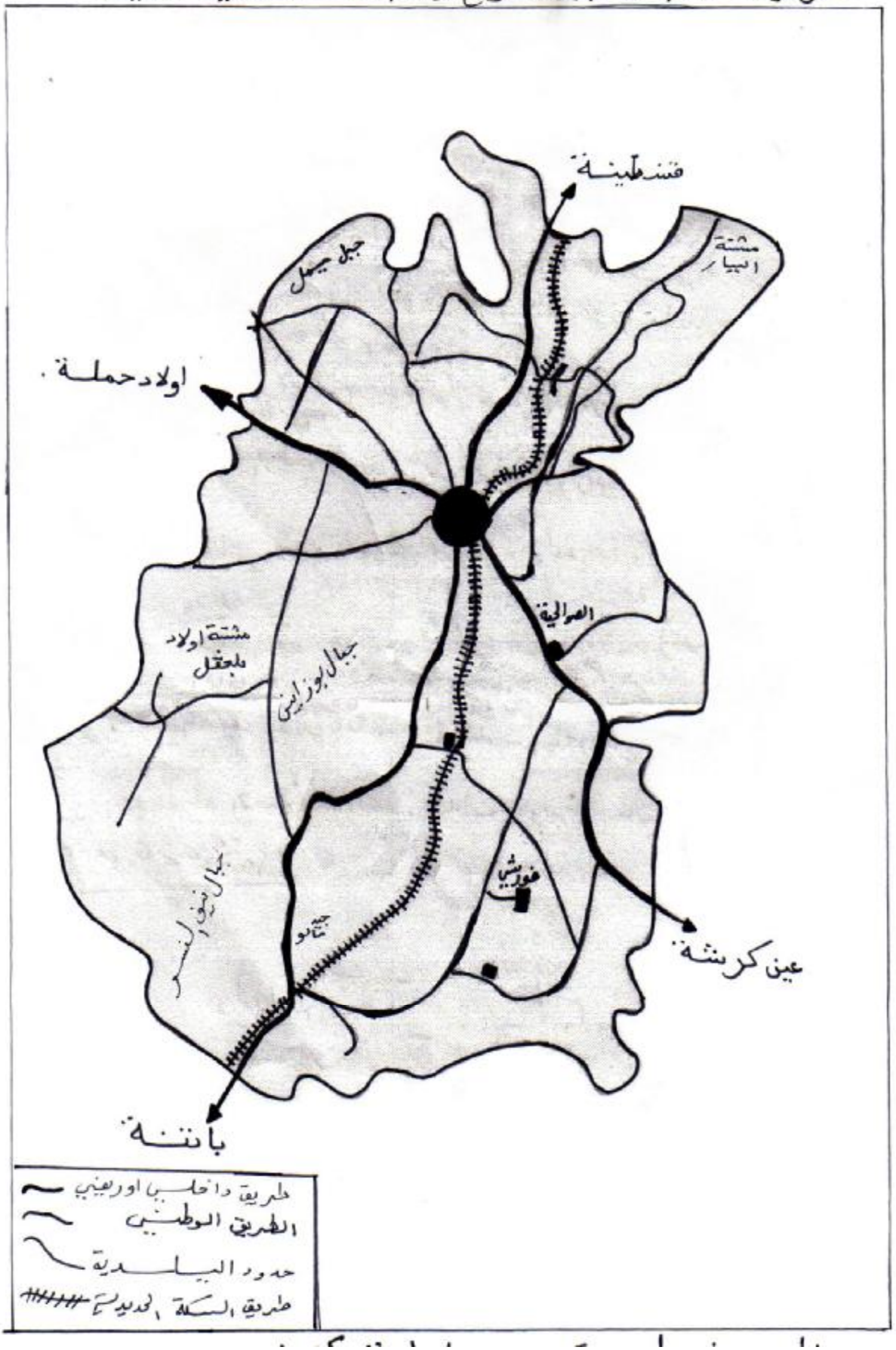

2- الخصائـــص العمرانيـــة:

لقد ارتبط استيطان الأهالي بمنطقة عين مليلة بعدة عوامل لاسيما الاجتماعية والسكانية خاصة الهجرة التي كان الهدف منها هو ضمان الإقامة بالدرجة الأولى وقد مرت المدينة منذ نشأتها بثلاثة مراحل أساسية تطور خلالها عمرانها متخذا مع هذا التطور أشكالا مختلفة من التوسع الأفقي[1].

*-فالمرحلة الأولى هي مرحلة ما قبل الاستقلال التي أنشأت خلالها مباني محددة الوظائف والأهداف مشكلة ما يمثل نواة للتجمع السكاني كما بينت عدة مرافق عام 1930 من قبل الفرنسيين مثل مخازن الحبوب التي كانت محاطة بمباني خاصة بعمال يديرون تلك المخازن لشحن تلك الحبوب تجاه الموانئ المتواجدة بشمال البلاد ثم بناء محطة للقطار من خلال مد طريق للسكة الحديدية بعدها وخلال الفترة الممتدة ما بين [1945-1962] بناء تم إنشاء عدة مرافق كالملعب البلدي والسوق والمغطاة وتوسيع الجهة الغربية والجنوبية الشرقية وبناء بعض المدارس والهياكل الإدارية.

*-أما المرحلة الثانية [1963-1974] هي مرحلة ما قبل الاستقلال تميزت ببناء عدة مشاريع في المجال السكني وبعض المرافق المدرسية والخدمات العمومية وتوسيع مقر البلدية ومؤسسة العتاد الفلاحي.

*-أما المرحلة الثالثة [1971-1975] فتميزت بإنشاء العمران في جميع الاتجاهات ويتكون النسيج العمراني من عدة أحياء كان البعض منها يمثل النواة الأساسية لظهور المدينة كالأحياء الشعبية التي بنيت بطريقة عشوائية إلى جانب ذلك توجد المساكن الفقيرة التي تضم فئات اجتماعية ذات أصول مختلفة من السكان وتتركز في الجهة الغربية لمدينة عين مليلة وهناك عدة أنماط يمكن تحديها فيما يلي:

أ- **المساكن المجمعة المتشابهة**: وهي المباني التي تكون أغلب مبانيها من تصميم واحد كما هو الحال في منطقة فورشي (المحيطة) وحي قواجلية و24 فيفري ونوفمبر القديم.

ب- **المساكن الجماعية**: والمتمثلة في مساكن البرامج العمومية المنجزة في إطار سياسة الإسكان وينتشر هذا النوع من المساكن في أحياء 600 سكن و750 سكن وغيرها.

1- d'aira de Ain M'lila, Rapport sur situation sociaux Economique de la D'aire , 2000,p 88.

ج- المباني الفردية: وهي المباني المستقلة عموما من حيث التصميم والاستعمال ويشكل هذا النوع من البناء النسبة المهمة من عمران المدينة أي حوالي 75% من حضيرة البناء السكني بها ويمثل كذلك العمران الجديد في مجال التعمير بالمدينة أو العمران الحديث، نظرا للتصاميم المميزة له في كثير من المناطق التي تتواجد بها مثل.

*-منطقة الفيلات الكبيرة: وتشمل منطقة الحي البلدي وحي نوفمبر الجديد وتأسست منذ سنة 1987.

*-منطقة الفيلات الصغيرة: وتشمل منطقة الحي البلدي، حي بعداش وقد تأسست عام 1980.

د- المباني الفردية التقليدية: وتشكل جزءا من المباني القديمة التي تشكل نواة ووسط المدينة الذي يعود تاريخ نشأته إلى مرحلة الاستعمار الفرنسي حيث تتكون فيه المباني من مساكن فردية ذات المداخل المباشرة من الطريق العمومي وأخرى مشتركة تتميز بمدخل واحد مشترك ثم تنفرد المساكن الداخلية كل منها بمدخل وهذه المساكن لا تتعدى الدور الاول ولا زال معظمها قائما يؤدي وظيفة السكن إلى اليوم.

هـ- الاحياء المتخلفة: وتتواجد في الناحية الغربية من الحدود العمرانية للمدينة وتمثل منطقة التخلف العام[1].

و-مناطق المحيط (فورشي، الصولحية، بير بن عياد، جيد مالو، الركنية):

عبر الطريق المتجه من المدينة إلى عاصمة الولاية تمتد العديد من المساحات الخاصة بالتخزين وغيرها من النشاطات ويقابلها امتداد مماثل من المباني السكنية الممتدة على مسافة طويلة من المدينة وكلها مباني فردية ونصف جماعية وهي مقامة في مواقع لها طابع زراعي وقد استخدم نطاق التقسيم الإداري كعامل للتحقيق من الضغط على المدينة إلى جانب ما يرافق هذا التقسيم من إنشاء مرافق إدارية فرعية في تبين إلى حد كبير أغراض السكان في البناء وخاصة بالنسبة للبناء الفردي حيث ظهرت تغيرات في أنماط البناء بفعل الطموح إلى التجارة وذلك بالتوجه إلى إنشاء مباني هذه الرغبة وغالبا ما تخصص الأدوار العليا للسكن أما من الناحية القاعدية فتخصص للوظائف المختلفة[2].

1- Révision , P.D.A.U,Ain M'lila, Première Phase ,A, OPCIT, p 189.

2- Révision , P.D.A.U,Ain M'lila, dousième Phase ,B, OPCIT, p 230.

فمدينة عين مليلة تحتوي على العديد من التجمعات الثانوية التي يعبر عنها بمناطق المحيط وهي (بير بن عياد، الصوالحية، الرمادة، الركنية، فورشي، جيد مالو، أولاد زايد) وقد بلغت نسبة السكان مجتمعة في هذه المناطق لسنة 1988 بحوالي 3212 نسمة لتصل سنة 1998 إلى 9277 نسمة أي ما يعادل 60% كفرق في عشر سنوات فقط[1].

وفي سنة 2000 بلغ عدد السكان بالنسبة لتجمع بير بن عياد منفردة بحوالي 576 ألف نسمة أما تجمع جيدمالو فقد بلغ 584 ألف/ن في حين وصل إلى 775 ألف/ن بأولاد زايد و 750 ألف/ن بالركنية و708 ألف/ن بتجمع أولاد بلعقل

كما عرفت هذه المناطق نموا معتبرا في بنايات الفردية والجماعية وكان ذلك بنسب متفاوتة حيث بلغت نسبة البنايات سنة 1998 إلى 1736 بناية لتصل سنة 2004 إلى 2413 بناية ولما كان الضغط السكاني كبيرا على مدينة عين مليلة تم اختيار تجمع الصوالحية كأهم تجمع ثانوي عرفته المنطقة حيث اهتمت بتنميته وذلك لوقوعه على الطريق الوطني رقم 100 الرابط بين التجمع الرئيسي ومقر الولاية بحيث يتوفر (الصوالحية) على أنماط عمرانية متميزة وبلغت نسبة التعمير فيها بنحو 60% وهذا ما جعل الحضيرة في تزايد مستمر وذلك بسبب النمو الديمغرافي لاسيما بعد تعيئة خط السكة الحديدية الجديد.

كما يتوفر تجمع الصوالحية على أعلى مستوى شغل للمسكن مقارنة مع باقي التجمعات الثانوية الأخرى حيث بلغ عدد البنايات بها 374 بناية منها 701 بناية مشغولة و33 بناية غير مشغولة.

وتحتوي هذه التجمعات السابقة على بعض التجهيزات الأساسية للمواطنين كالمراكز الصحية والتعليمية والدينية والترفيهية.

إلا أن اغلبها تفتقر إلى الخدمات الأساسية كالكهرباء والغاز التي تنعدم نسبة المتغطية في بعض المناطق وتقل مناطق أخرى مثلما هو الحال بمجمعات فورشي، جيدمالو، أولاد بلعقل، الرمادة، الصوالحية ماعدا تجمع بير بن عياد المستفيد من هاته الخدمات 100% (كهرباء، غاز) إذن فمناطق المحيط تلك بالرغم من اتساع مساحتها إلا أن وضعية أغلب سكانها تفتقر إلى أهم الخدمات التي يحتاجها كل واحد منا لاسيما الكهرباء والغاز.

---

[1]- دنيا اسكندر، مكتب الدراسات الهندسية والمعمارية، عين مليلة، 2004، ص 25

3- الخلفيـــة الاجتماعيـــة:

3-1 أصول سكان المنطقة: لقد توافرت جماعات سكانية عديدة على مدينة عين مليلة وكان ذلك وفي الجهة الشرقية نجد أولاد زواي الذي استقروا بالجنوب ومعظم سكان هذه المنطقة يتكونون من الرحل القادمون من الصحراء الذين وجدوا ما يطمحون إليه للعيش في هذا الإقليم[1] فالقبائل المتواجدة في تلك المنطقة أصبحت متأقلمة مع حياتها الجديدة متأثرة في ذلك بمحيطها العام وهذا بفعل الأنشطة المختلفة التي تتربع عليها بلدية عين مليلة وبهذا فإن الإطار البشري ظل مشكلا من الجماعتين السابقتين حيث يتركز السقنية في الجهة الشرقية من المنطقة وتتكون من أولاد قاسم وبلعقل بالجهة الغربية من البلدية.

ولقد تم توزيع تلك التشكيلات بطريقة عشوائية خاصة وأن الموقع المميز للبلدية والمرتبط محليا وإقليميا بشبكة من الطريق ذات الاستعمال الكثيف والمنافذ المتعددة حيث نشط وسائل النقل الجماعية والفردية عبر هذا المجال سواء في نقل الأفراد أو في نقل البضائع بين مختلف التجمعات والمراكز الرئيسي بالناحية أدى في الكثير من الأحيان إلى تفكيك مظاهر العزلة وتنشيط حركية النشاط الاقتصادي والاجتماعي فشبكة الطرق الولائية عين مليلة محوراً مرورياً أساسياً لمختلف هذه التجمعات التي تتركز فيها حوالي 70 و 67% من سكان الولاية[2]

وتمثل هذه المدن من الغرب إلى الشرق (سوق نعمان، عين مليلة، عين كرشة، عين فكرون، أم البواقي، مسكيانة، عين البيضاء) ومن جهة أخرى يمثل هذا المحور مجالا تتفرع عنه مختلف الطرق البلدية التي تربط لجهات ريفية صغيرة ذات كثافة متباينة وهذا ما ساعد على ارتفاع نسبة التحضر التي شهدتها عين مليلة باعتبار موقعها المميز في الإقليم الغربي للولاية الذي كان قبل 1990 يضم حوالي 63.822ن ويشمل سوق نعمان/ أولاد حملة/بئر الشهداء حيث كان 76.52% يقيمون في 16 تجمع سكاني بعين مليلة و16.06% منهم يقيمـــون بسوق نعمان، 6.80% يقيمـــون بأولاد حملة،و5.28% يقيمـــون ببئر الشهداء[3]، وفي سنة 1990 بلغت نسبة التحضر 58% لترتفع عام 1995

---

[1] - االمصلحة التقنية لبلدية عين مليلة 2000- .2001

2- بطاقة معلومات إحصائية، مديرية التخطيط ، أم البواقي، 2000

3- W.Oum El Bouaghi en quelque chiffres,1993,p58

إلى 62% وتصل إلى حدود 66% عام 2000 .[1]

3-2 تمركز السكان وتوزيعهم:

ويتركز معظم سكان المنطقة في المركز الحضري وحسب احصائيات سنة 2001 فإن عدد سكان هذه البلدية يقارب 80.32ن منهم 75% يقيمون بالمركز الحضري[2] أما النسبة المتبقية فتتوزع عبر التجمعات المحيطة والمنتشرة بمجال البلدية حيث يتركز ويتوسع سكان عين مليلة في محاور أساسية تتمثل في مركز البلدية والذي يشمل الحدود العمرانية التي تمثلها مدينة عين مليلة إلى جانب منطقة فورشي التي تحد المدينة من الناحية الجنوبية الغربية كذلك نجد منطقة أولاد زواي التي تمتد إلى الناحية الشمالية التي تمتد إلى الناحية الشمالية الغربية وأخيراً الركنية التي تمتد إلى الناحية الشرقية وتشكل تلك المناطق أكثر المواقع استقطابا للسكان لاحتوائها على العديد من عوامل الاستقرار خاصة في جانب الخدمات [3].

4-النشاط الاقتصادي لمدينة عين مليلة:

إن الطابع البدائي (الأول) لاقتصاد مدينة عين مليلة هو فلاحي رعوي لكونها تشتمل على أراضي فلاحية ذات جودة عالية مع أراضي رعوية كانت تعتبر منذ الأزل منطقة عبور للبدو والرحل المتوافدين من الجنوب وكان أهاليها يشتغلون بالفلاحة وتربية الأغنام والمواشي بحيث أن التحولات الاجتماعية التي عرفتها المنطقة أثناء مرحلة الاحتلال أدت بالمواطنين للهجرة إلى بلاد المستعمر مما أنجز عنه نشوء فئة اشتغلت في الأيام الأولى للاستقلال بتجارة وما يسمى (بالحقيبة) أي عملية استراد على مستوى ضيق جدا كما وكيفا ومع مرور الأيام تطور هذا النشاط على عمليات منظمة خاضعة لقانون التجارة مما خلق نشاط تجاري كبير وأهم الأنشطة التي تتوفر بها المنطقة ما يلي:

أ- **الزراعة (الفلاحة)**: كما سبق الإشارة إليه فإن الطابع الأصلي لمدينة عين مليلة هو فلاحي رعوي إذ أنها تتربع على مساحة 10734 هكتار صالحة للفلاحة منها 667 متبقية وتتركز بزراعة الحبوب كالقمح الصلب، واللين والشعير كما تصلح هذه الأرض للمحاصيل الصناعية كالتبغ والطماطم نظرا لتوفر موارد مائية معتبرة والمساحة المستغلة في هذه المدينة وفي هذا المجال تقدر بنحو 6356 هكتار من طرف 1055 فلاح للقطـــاع

1-daira de Ain M'lila , Rapports sur situation Sociaux économique , 2000 ,p88

2-daira de Ain M'lila , OPICIT ,p88

3-المصلحة التقنية لبلدية عين مليلة، 2005.

الخاص و387هـ مستغلة من طرف القطاع العام و10107هـ مستغلة من طرف مستثمرات فرعية وجماعية منبثقة من طرف الثورة الزراعية.

ومن أهم المحاصيل الزراعية نجد بالنسبة للحبوب نجد القمح الصلب الذي يقدر بنحو 3800هـ، القمح اللين 1250هـ الشعير 1500هـ العلف 150هـ.

أما بالنسبة للخضر فنجد البطاطا 80هـ، الثوم 20هـ، الطماطم 45هـ، السلطة 5هـ، البصل 35هـ، الفلفل 30هـ، التبغ 250هـ.[1]

إلى جانب ذلك فقد اهتم أهالي المنطقة منذ الأزل بتربية المواشي لاسيما الأغنام، كما احتلت الصدارة في تربية الدواجن وذلك نظراً للمساحات الرعوية الشاسعة والمنتشرة عبر مناطق عديدة من المدينة والتي أهلت السكان لممارسة مثل هذا النشاط.

ب- النشاط التجاري: بفضل موقعها كمنطقة عبور زيادة على خصوصية مواطنيها توجد على مستوى البلدية نشاطات تجارية متعددة في مجالات مختلفة مثل قطاع الغيار، الخرداوات، التجارة المتعددة، ملابس، آلات كهرومنزلية، مواد البناء... إلخ،

وأهم المعطيات حول أهم النشاطات التجارية نجدها في الجدول رقم(11) التالي[2]:

قطع غيار ولواحق السيارات 900	**تلفيف المحركات الكهربائية 25**	**دهن السيارات 20**	**الترصيص والتسخين الصحي 15**
مجوهرات 30	**الخضر والفواكه 80**	**الحرج التقليدي 20**	**بيع المواد الكهرومنزلية 68**
مواد غذائية عامة 400	**حداد 50**	**بيع الاثاث المنزلي 10**	**مكتب وراقة 30**
مقاهي 50	**تبغ وكبريت 45**	**حـــــلاق 30**	**مقاولة أشغال 140**
صناعة المشروعات الفلاحية 03	**خراطة 7**	**ورشة وخراطة 2**	**قاعات للتسلية**
أطباء 87	**محامون 33**	**صيدليات 20**	**المطاعم 100**
شراء وبيع 41	**منتجون 28**	**تقديم الخدمات 44**	

من خلال الجدول يتضح أن مدينة عين مليلة تحتل الصدارة في مجال قطع الغيار ولواحق السيارات وهذا ما شجع أيضا على إقامة سوق أسبوعية تعتبر كمجال لتبادل السلع المختلفة على نطاق أوسع.

1- Annuaire stastique, wilaya de Oum El Bouaghi, Direction de la planification et de l'aménagement du térritoire, Edition décembre 2002, p89

2- بلدية عين مليلة، المصلحة التقنية ، إحصاء 2003.

ج- الصناعة: إن التطور الكبير الذي افرزه قطاع التجارة أفرز نشوء وحدات اقتصادية عمومية وخاصة ولتنمية هذا النوع من النشاط الاقتصادي أنشأت البلدية منطقة صناعية مساحتها 142هـ بها قطع شاغرة من النشاط والتخزين والملاحظ أن النشاط في قطاع الصناعة محدود جدا بالنظر إلى قطاع الخدمات والأعمال الحرة وهو القطاع الأكثر توفيراً لفرص الشغل بصفة عامة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (12).

القطاع	عدد السكان العاملين	%
الزراعة	**1378**	**15.25**
الصناعة	**1285**	**14.22**
البناء	**1209**	**13.88**
الخدمات	**5164**	**57.15**
المجموع	**9038**	**%100**

فالشغل غير قادر يمثل السمة الغالية في نشاط سكان المدينة وأمام زيادة عدد السكان ارتفعت نسبة البطالة ارتفاعا ملموسا سنة 1987بنحو20% وللتحقيق من هذه النسبة اقترحت البلدية جملة من المناصب الشغل وموزعـــة حسب القطاعـــات الأساسية للشغل كما يلي[1]:

*-مجال الزراعة حيث يمكن لهذا القطاع من استيعاب 8310 منصب شغل وذلك في مجال التشجير وأعمال مقاومة الانحراف وغيرها ويمكن أن تصل إلى 8700 منصب شغل خلال سنة 2004.

*-مجال الصناعة حيث يسمع تطور هذا القطاع بإنشاء 1310 منصب شغل سنة 1995 ويمكن أن تصل إلى 3530 منصب سنة 2004.

*-الخدمات وقدر لهذا القطاع توفير حوالي 14000 منصب شغل وهذا بالنظر إلى اتساع مجاله.

*-مجال البناء والأشغال العمومية: وقدر لهذا القطاع توفير 6000 منصب شغل وذلك بفعل تحريك برامج البناء والأشغال العمومية.

1- Annuaire stastique, wilaya de Oum El Bouaghi, Direction de la planification et de l'aménagement du térritoire, Edition décembre 2002, p 87

5-التنمية الحضرية (بمدينة عين مليلة):

لقد أدى توسع العمران في جميع الاتجاهات تقريبا إلى انتشار جملة من المشاكل كالهجرة وأزمة السكن والبطالة...إلخ.

فظاهرة الهجرة قديمة بالمنطقة حيث بلغ عدد المهاجرين مثلا في سنة 1969 نحو 4900 نسمة لتصل إلى 6900ن/سنة 1987 فبفعل غياب الإهتمام بالريف مباشرة بعد الاستقلال كانت المدينة وجهة أغلب الريفيين سواء من المناطق القريبة وحتى من خارج الإقليم[1]، بالإضافة إلى انتشار أزمة السكن وما خلفته هذه الظاهرة من توسع عبر مجال البلدية فقد أدى ذلك إلى تعمير 50% من مساحتها ومنها المساحات الزراعية التي تبقى مهددة بالاستغلال البنائي في أي وقت.

فهناك ما يقارب 100 مسكن أعد لمواجهة مشكل التوسع العشوائي وحوالي 3000قطعة أرض للبناء الفردي وذلك للاستجابة للطلبات المتزايدة في مجال السكن الذي يعتبر من أهم محاور التنمية الحضرية والعمرانية كما أنه يشكل الجانب الأكثر تأثيراً في مستوى التنظيم العمراني للمدينة سواء من حيث أشكاله وأنماطه أو كثافته وتشهد المدينة في هذا الجانب توسعاً ملحوظا وخاصة في نمط السكن الفردي الذي يمثل حوالي 75% من حضيرة السكن بالمدينة كما ساهم في توسيع المدينة أفــقيا.

ولتنمية هذا القطاع فقد أنشأ على المستوى المحلي عدة مشاريع وذلك للإستجابة للضغوط المتزايدة على السكن حيث وصل عدد الطلبات في نهاية 2001 إلى 10 آلاف طلب إلا أن برمجته لا يتجاوز 800 مسكن يتراوح بين السكن الفردي والجماعي.

ومن أهم البرامج المقررة للنهوض بالتنمية الحضرية وذلك من خلال انجاز ما يلي:

*- 483 مسكنا جماعيا يتولى تسييرها ديوان الترقية العقارية.

*- 387 مسكنا يتولى تسييرها مؤسسة ترقية السكن العائلي وشرع في انجاز هذا المشروع 1998 [2] إلى جانب تهيئة 1150 قطعة للبناء الفردي.

وبما أن مدينة عين مليلة تشهد حركية كبيرة للسكان فقد بلغ السكان في المراكز 51.62% كما بلغ عدد المساكن 860 وذلك لعام 2000 أما بالنسبة لمناطق المحيط فقد

---

[1] - ANAT, plan D'aménagement de W.Oum El Bouaghi, Plan communaux , Alger,1990

[2] -Daira de Ain M'lila , rapport OPCIT .

بلغ عدد السكان بنحو 26.62%كما بلغ عدد المساكن 4392 مسكن لنفس السنة 2000[1].

كما اقترح مخطط البلدية عدة مشاريع في هذا المجال وذلك حسب المرحلتين التاليتين:

أ- المرحلة الأولى [1990-1994]: يتطلب خلالها انجاز 3972 مسكنا بمعدل 1324 مسكنا في السنة.

ب- المرحلة الثانية [1995-2000]: يتطلب خلالها انجاز 3444 مسكنا بمعدل 770 مسكنا في السنة ومن خلال المخطط التوجيهي لتهيئة والتعمير لسنة 2003 ثم ما يلي:

*- تصميم سكنات ترقوية وسط المخطط على محيط الخزان المائي مع مراعاة المجال الامني الخاص بهذا الخزان.

*- تصميم البناءات الجماعية شمال المخطط على طول المحور وذلك لإضفاء حيوية على هذه الطريق وهذا باقتراح محلات تجارية في الطابق الأرضي.

ومما لاشك فيه أن تزايد الطلب على السكن يؤدي بصورة تلقائية إلى زيادة الطلب على المرافق والخدمات وهذا يستند عينا للوقوف عند أهم المرافق التي تشكل جزءا من عمران المدينة والمتمثلة فيما يلي:

أ-**مؤسسات التعليم والتكوين**: تمثل هذه المؤسسات جزء هام من عمران المدينة من جهة وأمر ضروري بالنسبة لساكنيها من جهة أخرى ويمكن حصرها فيما يلي[2]:

- **المؤسسات التربوية**: وتشمل مؤسسات التعليم وهي تشكل محوراً هاما في عمران المدينة باعتبار أن أغلبها يتواجدون بمركز البلدية وتتوزع حسب مستويات التعليم كما يلي:

*-**الابتدائي**: ويتكون من 28 مدرسة تتسع لحوالي 14.85% تلميذا منها 21 مدرسة بالمركز الحضري.

*-**المتوسط**: ويتكون من 8 إكماليات تتسع لحوالي 6500 تلميذاً منها 56 إكمالية بالمركز الحضري.

---

[1] - W.Oum El Bouaghi , en quelque chiffres , p126

[2] - الديوان الوطني للإحصاء، التعداد الرابع للسكن والسكان، 1998 ، ص 25.

* -**الثانوي**: يتكون من ثانويتين تتسع لحوالي 2000 تلميذاً ومتقنة بسعة 1000 تلميذاً وكلها بالمركز الحضري كما أستفاد مركز التكوين المهني بمركز للتكوين بسعة 650 ستكون[1].

- وأهم هذه المؤسسات مركز التكوين للشركة الوطنية للكهرباء والغاز الذي له أهمية محلية وجهوية إضافة إلى مركز التكوين ذي الاختصاصات المتعددة في مجال الميكانيك والتجارة، كهرباء السيارات، الرقن، المحاسبة وغيرها.

[1]- Annuaire stastique, wilaya de Oum El Bouaghi, Direction de la planification et de l'aménagement du térritoire, Edition décembre 2002, p 89

- الفصـــل الخامس -

مجالات البحث الميداني وإجراءاته المنهجية

1- مجالات البحث الميداني.

2- الإجراءات المنهجيـــــة.

أ- المنهج وكيفية استعماله.

ب- أدوات جمع البيـــانات.

ج- العينة وطريقة اختيارها.

مجالات البحث الميداني وإجراءاته المنهجية:

:M

تعتبر مجمل الإجراءات التي يتبعها الباحث الدليل الذي يوجه مسار بحثه انطلاقا من المنهج المستخدم ووصولا إلى التقنيات المتبعة في عرض وتحليل وتفسير جميع البيانات.

ا – مجـــالات البحـــث الميدانـــي:

1- المجـــال المكاني: يتمثل مجال الدراسة العام في مدينة عين مليلة، أما المجال الخاص فيتمثل في دراسة لمنطقتين في غاية التباين العمراني والجغرافي.

فالأول (حي رقايزي) متواجد بشمال شرق مدينة عين مليلة والثاني (حي قواجلية) متواجد بالجهة الغربية.

وقد تم اختيار هاتين المنطقتين بناءا على الاعتبارات التالية:

*-بما أن موضوع الدراسة هو النمو الحضري بهذه المدينة وما يخلفه هذا النمو من مشكلات تمس جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية فإن هاتين المنطقتين تعانيان من العديد من المشاكل كانعدام المرافق والخدمات الأساسية وتدهور المحيط، التوسع العمراني غير المخطط وغيرها إذن فهاتين المنطقتين هما مرآة عاكسة لجملة من المشاكل التي سوف يتم عرضها انطلاقا من تحليل البيانات الاستمارة وذلك بإضفاء الصبغة العلمية عليها.

*-مجتمع الدراسة ذو أنسجة اجتماعية متنوعة وأصول جغرافية مختلفة فهو هجين من الفئات التي توافرت على هذه المدينة نتيجة للهجرة وبحثا عن سبل للعمل والاستقرار وهذا ما تمت الإشارة إليه في الفرضية ومؤشراتها وهو ما سنحاول التحقق منه من خلال دراستنا الميدانية.

*-يعتبر مجتمع الدراسة منطقة غير كاملة التحضر ولا ريفية الطابع في الوقت ذاته وإنما هي مزيج من ثقافة الريف والحضر ويكون ذلك ادعى لتنوع البيانات المتحصل عليها وثرائها.

*-إلى جانب أن هذه المدينة تعد من المدن المتوسطة التي شهدت في تطورها ديناميكية سريعة من حيث سكانها وأنماطها العمرانية وأنشطتها الاقتصادية وحياتها الاجتماعية والثقافية وتم ذلك في فترة قياسية.

*- إذن فمجال الدراسة تنوع في خصائصه الجغرافية والإدارية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية بين منطقتين سمي الحي الأول (رقايزي) بالمجموعة الأولى والحي الثاني (قواجلية) بالمجموعة الثانية وسوف نتعرض لكل منهما بالتحليل والوصف والتفسير وفقا لها سيتم عرضه كالآتي:

1 - حي رقايزي EL CASTOR:

أ- **الموقع**: يقع حي رقايزي شمال شرق التجمع يضم جزء من المنطقة القابلة للتعمير على المدى القريب والمتوسط يحده من الشمال المنطقة الصناعية ومن الشرق محطة التسوق ومحطة السكة الحديدية والطريق المساعد من الغرب النسيج العمراني الحالي ومن الجنوب منطقة شاغرة مبرمجة كمنطقة ترفيه تقدر مساحتها بحوالي 48.69 هكتار.

يتميز حي رقايزي بثلاثة مداخل أساسية متمثلة في مدخلان من الناحية الغربية يربطانه مباشرة مع وسط المدينة ومدخل ثالث من الناحية الشمالية ويربطه بالطريق الوطني رقم 3 المؤدية إلى قسنطينة والملاحظ عدم وجود مداخل رئيسية وهذا لوجود خط السكة الحديدية الذي يشكل لمركز البلدية عائقا كبيرا للتواصل بين مجال الدراسة والمناطق الأخرى ويحتل حي رقايزي موقعا هاماً إذ يعتبر أحد حدود مدينة عين مليلة التي تفصلها عن المنطقة الصناعية والمنطقة الغير قابلة للتعمير مع وجود محطة للسكة الحديدية التي تعتبر مركزا حيويا والتي تربطها بمدن أخرى.

ب- **الجانب العمراني**: مساكن حي رقايزي اغلبها ذات نمط فردي يتميز بالصلابة من حيث الهيكل وحالة المسكن ومادة البناء وهنا يمكن أن نميز بين نوعين من المساكن.

*- **المساكن الصلبة**: بنيت حديثا باستعمال مواد بناء حديثة تقع بمحاذاة الطريق الوطنى الذي يخترق حي رقايزي من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي وتمثل نسبة عالية تصل إلى 84.26% من مجموع المساكن وكلها في حالة جيدة ماعدا مساكن حي رقايزي القديم التي تضم مباني قديمة وفي حالة سيئة وذلك نظرا لطول الفترة الزمنية فيها باعتبارها مباني تعود في أصولها إلى الفترة الاستعمارية.

*- **الاكواخ**: تحتل مساحة ضئيلة جدا وتمثل 5.53% من مجموع المساكن وهي عبارة عن مساكن بعضها مبني بالحجارة والبعض الآخر مبني بالطين والصفيح وكلها في حالة رديئة.

ويحتوي حي رقايزي على ثلاثة مناطق صغيرة والمتمثلة:

- منطقة السكن الفردي والتي تشمل حي رقايزي القديم وهي رقايزي واغلبها أن لم نقل كلها في حالة جيدة تحتوي هذه المنطقة على مدرسة أساسية ومركز صحي في طور الانجاز.

- منطقة السكن الجماعي مساحتها 6.53 هكتار وهي عبارة عن مسكن في طور الانجاز.

- منطقة السكن الفردي الترقوي الذي خصصت له مساحة 2.2 هكتار للتعمير.

وقد قسم المختصون حي رقايزي إلى أربعة قطاعات إحصائية وهي:

- القطاع الأول يحتوي على 130 مسكنا.
- القطاع الثاني يحتـــوي على 98 مسكنا.
- القطاع الثالث يحتوي على 160 مسكنا.
- القطاع الرابع يحتوي على 112 مسكنا.

وقد بلغ عدد المساكن 500 مسكن.

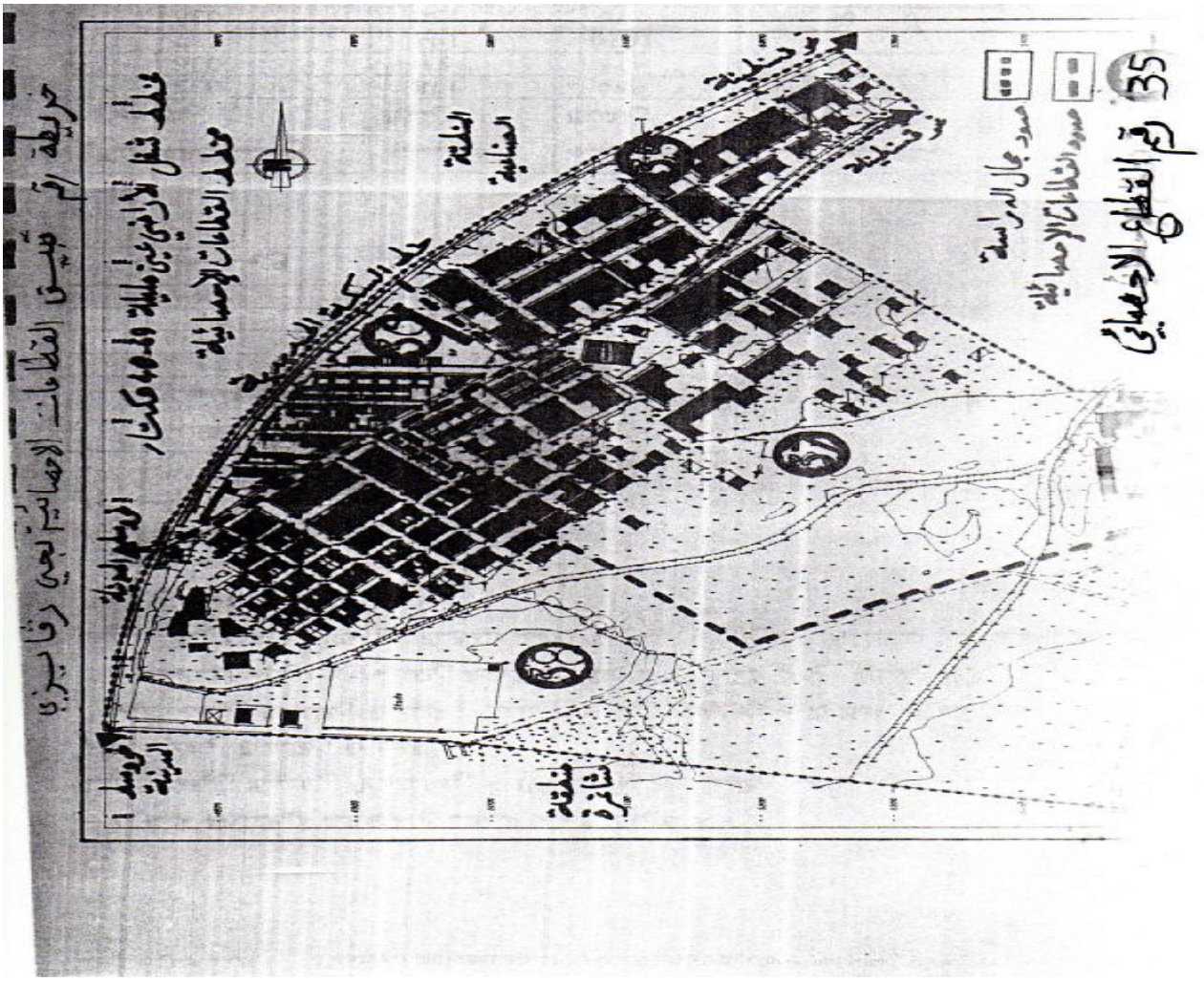

ج- التجهيزات والمرافق:

*- **التعليم**: يقدر عدد السكان في سن الدراسة في الطورين الاول والثاني من (6-12 سنة) بنحو 444 نسمة منهم 226 إناث و220 ذكور وهم يمثلون نسبة 99.55% من اجمالي السكان في الطورين الاول والثاني.

أما عدد المتمدرسين في الطور الثالث فتقدر بنحو 212 نسمة منهم 150 ذكور و146 إناث أي ما يمثل نسبة 71.62% من مجموع السكان في سن الدراسة في هذا الطور باستثناء نسبة 28.38% من السكان ممن لا يزاولون الدراسة في هذا الطور.

أما عن التعليم الثانوي فقد بلغ 303ن من السكان المتمدرسين في هذا الطور 26.07% فقط يزاولون الدراسة بنسبة الباقية 73.93% تمثل الفئة الدراسة في حين بلغ عدد المتمدرسين في التعليم العالي نسبة 28.00% منهم 15% إناث و13% ذكور أي ما يمثل نسبة 6.86% فقط من مجموع الطلبة الذين يزاولون دراستهم الجامعية والنسبة المتبقية تمثل فئة البطالين أما عن فئة العمال فتقدر بنحو 26.94% من اجمالي السكان والبطالين تقدر نسبتهم بنحو 73.06% إذن نسبة البطالة أكبر بكثير من الفئة العاملة.

* - **المرافق**: يكاد حي رقايزي يفتقر إلى أدنى المرافق التي يحتاجها السكان خاصة حي رقايزي القديم فمعظم المجال به عبارة عن مساحات فارغة قدرت بنحو 17.03 استغلها السكان لرعي الاغنام وللعب الاطفال باستثناء احتواء المنطقة على مسجد ومدرسة أسياسية ومركز صحي لم ينجز بعد.

د- الشبكات القاعدية:

*- **شبكة المياه الصالحة للشرب**: كل المساكن مزودة بالمياه الصالحة للشرب ماعدا المساكن الموجودة في حي امتداد رقايزي.

*- **شبكة الصرف الصحي**: كل المساكن مزودة بشبكة أحادية للصرف الصحي والتي تصب في قناة رئيسية بجانب الشبكة ماعدا امتداد تحصيص رقايزي.

*- **شبكة الكهرباء**: يستفيد سكان هذا الحي من الكهرباء ماعدا المساكن الموجودة في تحصيص امتداد رقايزي.

خريطة رقم تبيين التجمعات العمرانية لحمام قايزي

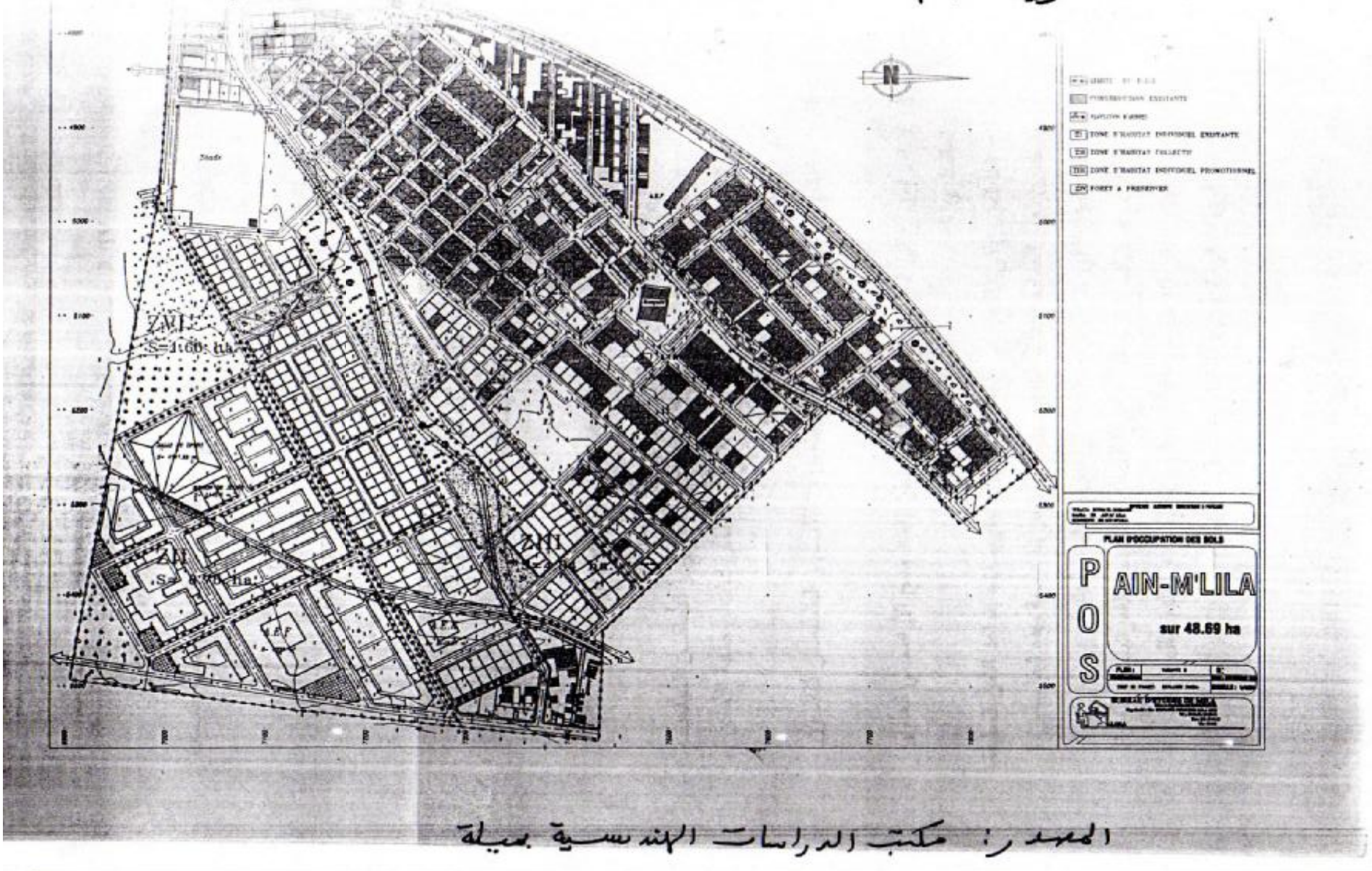

المصدر: مكتب الدراسات الهندسية بمسيلة

2- **حي قواجليـــة**: يقع حي قواجلية في المدخل الجنوبي لعين مليلة على امتداد الطريق الوطني رقم 05 (قسنطينة، باتنة) أين تشتد حركة النقل من جهة، وجود الطريق الانحرافي الذي يعد محور تطور وتوسع المدينة من جهة أخرى وكذا المنطقة الجبلية المشجرة الشيء الذي أكسبه موقعا استراتيجيا هاماً، وهذا من أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذه المنطقة.

أ- **الموقع**: يقع تجمع قواجلية في الجهة الغربية لمدينة عين مليلة، يربطه بها الطريق الوطني رقم 5 والطريق الانحرافي الغربي يحدها من الشمال الطريق الانحرافي الغربي الذي تتخلله أراضي شاغرة قابلة للتعمير على المدى البعيد ومن الجنوب الطريق الوطني رقم 5 ومن الشرق فرز نوفمبر 01 و02 ومن الغرب تجمع قواجلية.

ب- التحليل الديمغرافي: لقد شهدت هذه المنطقة نموا سريعا في عدد سكانها حيث بلغت 3921 ن سنة 2004[1] ومن المتوقع أن تصل سنة 2011 بنحو 4757ن مسجلا بذلك معدل نمو فاق 2.80% وهو معدل مرتفع بشكل ملحوظ يعكس الأهمية القصوى التي منحت لتطوير هذا التجمع خاصة بعد إنجاز برامج السكن الاجتماعي والتطوري وهذا ما يفسر أن لهذه المنطقة دور مزدوج يتمثل فيما يلي:

*- تلبية حاجيات السكان من مرافق وخدمات.

*- امتصاص جزء من العجز المسجل بالتجمع الرئيسي لبلدية عين مليلة.

ج- التحليل العمراني: يتكون النسيج العمراني من وحدات عمرانية متكاملة يغلب عليها الطابع السكني بمختلف أنواعه وتنقسم هذه المنطقة إلى ثلاثة مجموعات احصائية يحتوي كل منها على عدد معين من المساكن التي تبلغ في مجملها نحو 1500 مسكنا[2] وأهم الانماط السكنية المتمثلة للنسيج العمراني يمكن حصرها فيما يلي:

*- **السكن الفردي**: يتميز بنوعين من البناء:

- النوع الأول: وهي عبارة عن مساكن بنيت في اطار برنامج التحصيص ذو النمط الحضري وهي مساكن بنيت بطريقة حديثة ومواد بناء جديدة يبلغ عددها 509 مسكنا.

---

1 دنيا اسكندر، مكتب الدراسات الهندسية والمعمارية، حي غزلان، عين مليلة، سنة 2004 ص5.

2 دنيا اسكندر، المرجع السابق، ص5.

- النوع الثاني: وهي عبارة عن مساكن اجتماعية وهي قديمة الإنشاء وأعيد هيكلتها سنة 1988 في إطار محو السكن القصديري وتتخلل السكن النصف جماعي وهي مبنية بالحجارة ومغطاة بالقرميد ويبلغ عددها 336 مسكنا.

*- **السكن النصف جماعي**: وهو نوع المساكن المنجزة في إطار برامج السكن الاجتماعي ديوان الترقية والتسيير العقاري لسنة 1995 ويتكون من عمارات ذات طابع أرضي بالاضافة إلى طابق آخر وتتميز بانفراد كل سكن بمدخله الخاص ويبلغ عددها 625 مسكنا.

د- الشبكات القاعدية: وهي كل مجال مخصص للهياكل القاعدية سواء كانت تحت الارض أو جوية (خط كهربائي، قناة صرف المياه، الغاز....إلخ).

*- **شبكة الصرف الصحي**: يهدف الصرف الصحي إلى تصريف مياه الامطار والمياه المستعملة في المصبات الطبيعية تبعا لتوجيهات مصالح الصحة العمومية والبيئية أما بالنسبة لشبكة الصرف الصحي للسكنات فيتم تصريف المياه عبر شبكة الصرف المفرق.

*- **شبكة الكهرباء**: يستفيد السكان من شبكة الكهرباء سواء الموجودة تحت الارض أو بواسطة خط كهربائي هوائي متوسط التوتر يتموقع في الناحية الشرقية للمجال وبلغت نسبة التغطية بنحو 100%.

*- **شبكة الغاز الطبيعي**: يعاني سكان المنطقة بعدم تزويدهم بهذه المادة الحيوية خاصة في منطقة السكن النصف جماعي التي انعدمت استفادة سكانها من الغاز الطبيعي أما المنطقة الحضرية (الفيلات) وبعض المساكن الفردية الاخرى فقد استفادت من هذه المادة الحيوية.

*- **شبكة المياه الصالحة للشرب**: نظراً لوقوع حي قواجلية بالجهة الغربية للبلدية فإن احتياجات هذه المنطقة من المياه الصالحة للشرب مرتبطة ارتباطا مباشرا باحتياجات البلدية من هذه المادة الحيوية وقد تميزت بتوفر المياه على المدار اليومي.

هـ- المرافق والخدمات:

*- **المؤسسات التعليمية**: يتوفر حي قواجلية على مدرستين بلغت مساحتهما العقارية 717360م^2 حيث بلغ عدد التلاميذ بالنسبة للموسم الدراسي 2004-2005 بالنسبة لمدرسة قواجلية رابح على 695 تلميذا موزعين على 12 قسما منهم 342 ذكوراً و353

إناثا، أما بالنسبة لمدرسة قواجلية فتضم 480 تلميذا موزعين على 9 أقسام منهم 258 ذكورا و222إناثا.

أما فيما يخص التعليم المتوسط والثانوي فيتوفر مجال الدراسة على اكمالية بروال حسين وثانوية العربي بن مهيدي.

*- **المرافق الادراية**: تتمثل في ملحق بلدي يتوفر على مساحة عقارية تقدر بنحو 312.000م^2، وكذلك على مفرزة للامن الحضري على مساحة تقدر بنحو 802.50م^2 إلى جانب مركز بريد الجزائر.

*- **المرافق الصحية**: يتوفر تجمع قواجلية على مستشفى شغلت مساحة 118.00م^2 إلى جانب صيدليتين.

*- **المرافق الدينية**: تتمثل أساساً في مسجد قواجلية رابح الذي احتل مساحة 4211.00م^2.

*- **المرافق الثقافية والترفيهية**: تضم المنطقة محطة للخدمات تقدر مساحتها بحوالي 7502.40م^2 [1] بالإضافة إلى ملعب لكرة الطائرة ودار للشباب وحديقة عمومية "placette" كما احتوت على حمامين (بن زواي النايلي، وحبشي حسين) إلى جانب مرش خنفري الطيب أما المساحات الشاغرة فقد بلغت مساحتها 1575.40م^2 وظهرت بسبب التموقع غير المدروس للمباني.

جدول تلخيصي للمساحات المبنية لحي قواجليـــة

الإطار المبني		المساحة العقارية م2	المساحة المبنية	مساحة السقف	الكثافة	CES	COS
سكن فردي	التجهيزات	143 988,26	105752,06	228998,93	43	0.73	1.59
ملحق بلدي		312.00	312.00	312.00		1	1
الأمن الحضري		802.50	360.10	360.10		0.45	0.45
المسجد		4211.00	1268,95	1453,95		0.30	0.34
مركز صحي		118.00	118.00	118.00		1	1
مدرستين		7173.60	2370.00	3318.00		0.33	0.36
محطة الخدمات		7502.40	310.00	310.00		0.04	0.04
المجموع		164 107,76	110 491,11	111 624,11			

1 دينا اسكندر، المرجع السابق، ص7.

2- **المجال البشري**: يتمثل في الأسر على نوعيها النووية والممتدة وذلك من خلال استجواب المسؤولين على الأنفاق داخل العائلة (كالاب، الام) باعتبارهما الأقدر على مدنا بالمعلومات الدقيقة والصحية حول حالة المسكن والمستوى المعيشة والوضعية المهنية للعاملين داخلها وغيرها إذن فإجاباتهم تتميز بدرجة كبيرة من الصرف والثبات والموضوعية.

II- الإجـــراءات المنهجيـــة: بالرغم من التماثل في وسائل جمع البيانات وطريقة استعمالها إلا أن طبيعة الموضوع هي الأساس الذي يفرض على الباحث تلك الوسائل دون غيرها خاصة المتعلقة بالاستعمال المباشر كالاستمارة والمقابلة والملاحظة وذلك من خلال مايلي:

1- نوع الدراسة: تندرج دراستنا ضمن الدراسات الوصفية التي تهتم بوصف وتحليل بنية الظاهرة المدروسة وقد تم مراعاتها لاعتبارين هما:

*- تواؤم هذا النوع من الدراسات مع طبيعة الموضوع المبحوث.

*- وصف الظاهرة من خلال حالة البيانات وطبيعة العمران وكذا وصف حالة المحيط وطريق عيش الافراد (سلوكاتهم، عاداتهم، مدى تكيفهم مع وسط الحضري...).

2- المنهج وطريقة استعماله: يعتبر المنهج العلمي الطريق والاسلوب الذي يستخدمه الباحث في تقصيه للحقائق العلمية في أي فرع من فروع العلم والمعرفة وفي أي ميدان من ميادين العلوم المختلفة وتنحصر مهمة الباحث الأولى في التعرف على المنهاج المتخصصة حتى يستطيع الوقوف عند أهم الطرق المطلوبة واللازمة في البحث والتقصي الذي يبتغيه لبحثه العلمي ومن ثم كانت الحاجة تستدعي استخدام والاعتماد على المناهج التالية:

أ- **المنهج التاريخي**: هو الطريق الذي يبتغيه الباحث في جمع معلوماته عن الأهداف والحقائق الماضية وفي فحصها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها والتي لا تتفق فائدتها على إحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل[1].

---

1 عمار بوحوش، محمد الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995، ص79.

وتبرز أهمية ودور هذا المنهج في دراستنا من خلال أنه يساعدنا على تتبع ظاهرة النمو الحضري في الجزائر تاريخيا وتحليلها سوسيولوحيا مع إبرازه لأهم المراحل الأساسية التي مر بها بدءا بفترة ما قبل الاستعمار ثم الفترة الاستعمارية ووقوفا عند المرحلة الوطنية مع تتبع ظاهرة نمو المدن حيث سماتها ووظائفها وكذلك مشكلاتها وكذلك معرفة أهم المدن التي كانت متواجدة في القديم والتي شهدها التاريخ عالميا، نفس الشيء بالنسبة لمجال الدراسة المتمثل في مدينة عين مليلة فقد تم إبراز أهم الفترات الزمنية التي مرت بها هذه المدينة عبر تاريخها الطويل مع عرض لأهم الإنجازات التي عرفتها المنطقة سواء من الناحية العمرانية أو الاقتصادية وذلك في محاولة منا لفهم التغيرات التي طرأت على المنطقة عبر عقود من الزمن والتي أوصلتها إلى طبيعتها الحالية، إذن فهذا المنهج يساعدنا على تتبع الظاهرة منذ نشأتها زمنيا.

ب- **المنهج الوصفـــي**: يساعد هذا المنهج على أنه يزودنا بمعلومات وحقائق عن واقع الظاهرة الحالي ويوضع العلاقة بين الظواهر المختلفة والعلاقة في الظاهرة نفسها كتوضيح العلاقة بين الأسباب والنتائج أي بين عوامل النمو الحضري وبين المشاكل المترتبة عن هذا النمو ويقدم "تفسيرا للظواهر والعوامل التي تؤثر فيها كما يساهم في الحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع الاجتماعي وتحليل ظواهره"[1] ويفيدنا هذا المنهج في دراستنا من خلال وصف حالة المباني من الناحية المرفولوجية ومن حيث مدى استيعاب هذه المساكن لساكنيها ومدى توفرها على سبل الحياة الحضرية كما يساعدنا على وصف ظاهرة النمو من خلال تفسير وتحليل التباين العمراني بأنماطه المختلفة والمتنوعة والتي تتميز بالتناقض في طريقة البناء والمعيشة بالنسبة لمجالي الدراسة (حي قواجلية، حي رقايزي).

ج- تقنيات جمع البيانات: أن تقنيات ووسائل جمع البيانات متنوعة ومختلفة ومن أهم الأدوات التي اعتمدناها في دراستنا مايلي:

*- **الملاحظة**: هي توجيه الحواس لمشاهدة ومراقبة سلوك معين أو ظاهرة معينة وتسجيل جوانب ذلك السلوك وخصائصه[2] إذن فالملاحظة تشكل الركيزة الأساسية لأي

---

1 محمد علي محمدج، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دراسة في طرائق البحث وأساليب، دراسة المعرفة الجامعية الاسكندرية، الطبعة الثالثة، 1982، ص182.

2 عمار بوحوش، المرجع السابق ص71.

بحث علمي خاصة في الجانب الميداني والخدمات والمرافق التي تتوفر عليها المساكن في مجال الدراسة وملاحظة المحيط من حيث طرقه وتهويته وسلوكات الأفراد المبحوثين وطريقة بناء المسكن وتأثيثه وهو ما يعكس ثقافة معينة للمبحوث كل هذا وغيره لا يتأتى إلا من خلال تقنية الملاحظة.

* -**المقابلة**: هي تبادل لفظي منظم بين شخصين هما الباحث والمبحوث حيث يلاحظ الباحث فيها ما يطرأ على المبحوث من تغيرات وانفعالات ويكون لها هدف واضح ومحدد وموجه نحو غرض معين[1].

وقد تعد المقابلة أداة فعالة من أدوات جمع البيانات والمعلومات من المبحوثين وذلك عن طريق الاتصال المباشر وقد تمت المقابلة في هذه الدراسة مع الجهات المختصة مع كل من رؤساء المصالح التقنية وهي كل من البلدية والدائرة (عين مليلة) ولولاية (أم البواقي) وكذلك مع مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية بالمدينة كما شملت المقابلة الكاتب العام للبلدية (عين مليلة) إلى جانب عمال بعض مكاتب الدراسات الهندسية الذين دعمونا بالخرائط والمخططات التي تصف حالة المكان من حيث الموقع والمساحة وأهم المرافق والخدمات والتجهيزات التي يتوفر عليها مجتمعا الدراسة (حي رقايزي EL CASTOR / حي قواجلية TOUFIL) وقد تمت المقابلات مع تلك الجهات عن طريق طرح بعض الأسئلة المتعلقة بالمجال المدروس وبموضوع البحث.

كما شملت المقابلة أفراد العينة المتمثلة في أرباب الأسر والمالكين للمساكن المحددة في مجالات الدراسة وذلك عن طريق المقابلة المباشرة معهم، وقد تراوحت مدة المقابلة بين 15°-20° في حالة استدعاء توضيح بعض الأسئلة وتبينها.

* - **الاستمارة**: هي مجموعة من الأسئلة المترتبة حول موضوع معين للحصول على أجوبة عن الأسئلة المطروحة قبل صياغة النموذج النهائي للاستمارة فقد تم عرض الاستمارة الاختيارية للاستشارة على أستاذين من قسم علم الاجتماع (عنابة/قسنطينة) اللذين قدما لي جملة من الاقتراحات الخاصة بالاستمارة وكل ذلك تم بعد المراجعة بالتنسيق مع الأستاذ المشرف وجربت بعد ذلك على خمسة أسر وثم بعد ذلك تعديلها فحذفت بعض الأسئلة وعوضت بأخرى وتم إعادة ترتيبها حتى أخذت شكلها النهائي.

---

1 محمد زياد عمر، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لاعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية 1995، ص130.

وقد احتوت أسئلة الاستمارة على 41 سؤالا تراوح بين الأسئلة المغلقة التي تكون إجابات المبحوثين فيها محددة ولا تحتمل تأويل وتفسير.

مثل:ما هو المكان الذي كنت تسكن فيه قبل انتقالك للمدينة ؟ قرية☐ دوار☐ مدينة☐

-**الأسئلة الشبه المغلقة**: التي يقترح فيها على المبحوثين إجابات معينة ويترك لهم المجال لإبراز إجابات أخرى مثل: ما سبب اختيارك لهذه المنطقة بالتحديد ؟ .

لوجود الأهل والأقارب ☐ لقربه من مكان العمل ☐ أخرى تذكر.....

- **الأسئلة المفتوحة**: التي يترك فيها المجال للمبحوثين للتعبير عن اهتماماتهم انشغالاتهم بكل حرية وبدون التقيد بإجابات معينة، مثل: ما هي المشاكل التي يعاني منها الحي الذي تقيم فيه؟...

وقد روعي أن تتضمن هذه الأسئلة ما أثارته إشكالية البحث وأهدافه وفرضيته من سهولة وبساطة وعمومية ووضوح حتى يتمكن المبحوث من الإجابة عليها دون تأويل أو غموض وقد وزعت أسئلة الاستمارة على ستة محاور أساسية وهي:

المحور الأول: يتعلق بالبيانات الخاصة بمجتمع البحث.

المحور الثاني: يتعلق بالبيانات الخاصة بالهجرة والتنقل.

المحور الثالث: يتعلق بالبيانات الخاصة بالسكن واستعمالاته.

المحور الرابع: يتعلق بالبيانات الخاصة بالوضع المهني.

المحور الخامس: يتعلق بالبيانات الخاصة بالحالة الاقتصادية

المحور السادس: يتعلق بالبيانات الخاصة بالوسط البيئي.

*- **الوثائق والسجلات**: تعتبر إحدى أدوات جمع البيانات وفيها يرجع الباحث إلى جمع البيانات حول الموضوع محل الدراسة فهي تدعيم أساسي للبحث خصوصا في مجال الدراسات الحضرية التي تخضع لعمليات التخطيط والتهيئة العمرانية وقد تم استخدام هذه الوثائق وتحليلها بطريقة علمية سمحت بفهم العلاقة بين عناصر الموضوع لتحليل العلاقات القائمة بين المتغيرات التي شكلت فرضيات البحث والوثائق المستخدمة هنا هي تلك المتعلقة بمجال الدراسة فيما يخص الخرائط الإحصائية للمناطق السكنية المختلفة.

د-العينة وطريقة اختيارها: العينة هي مجتمع الدراسة التي تجمع منه البيانات الميدانية وتعتبر جزءا من الكل بمعنى أنه تؤخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون

ممثلة للمجتمع لتجري عليها الدراسة، فالعينة قد تكون أشخاصا أو أحياء أو شوارع أو مدن وغير ذلك[1].

فبعد تحديد الإطار المكاني العام المتمثل في مدينة عين مليلة تم تعيين مجال الدراسة الذي ينقسم إلى مجموعتين المجموعة الأولى والتي يمثلها حي رقايزي والمجموعة الثانية التي يمثلها حي قواجلية كل حي منهما ينقسم بدوره إلى مجموعات إحصائية معينة، وعليه فإن عينة الدراسة هي العينة النسبية التي اختيرت بطريقة عشوائية منتظمة وهذا ما سوف يتم توضيحه فيما يلي:

1- **المجموعة الأولى (حي رقايزي)**: يضم هذا الحي على 500 مسكن موزعين على أربعة مقاطعات إحصائية يحتوي كل منها على عدد معين من المساكن وهذا كما يلي:

- المجموعة الأولى: يوجد بها 130 مسكنا.
- المجموعة الثانية: ويوجد بها 98 مسكنا.
- المجموعة الثالثة: يوجد بها 160 مسكنا.
- المجموعة الرابعة: يوجد بها 112 مسكنا.

وباعتمار نسبة 4% تم الحصول على 20 وحدة من مجتمع يتكون من 500 وحدة سكنية، ولابد من الإشارة اعتماد الوحدة السكنية الهدف منه هو صاحب المسكن أو من يمثله، وهي موزعة حسب المقاطعات الإحصائية كالتالي:

- المجموعة الأولى: خمسة حالات.
- المجموعة الثانية: خمسة حالات.
- المجموعة الثالثة: 6 حالات.
- المجموعة الرابعة: 4 حالات.

وبالاعتماد على نفس النسبة 4% تم الحصول على 60 وحدة من مجتمع يتكون من 1500 وحدة سكنية (حي قواجلية) وهي مقسمة إلى 3 مقاطعات إحصائية يحتوي كل منها على عدد معين ومن المساكن وهي موزعة كما يلي:

- المقاطعة الإحصائية الأولى 509 مسكنا.
- المقاطعة الإحصائية الثانية 336 مسكنا.

---

1 رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار هومة، الطبعة الاولى الجزائر، 2002، ص119.

- المقاطعة الإحصائية الثالثة 625 مسكنا.

ومنه تصبح لدينا الحالات المحددة للدراسة كمايلي:

- المقاطعة الإحصائية الأولى 20 حالة
- المقاطعة الإحصائية الثانية 25 حالة.
- المقاطعة الإحصائية الثالثة 15 حالة.

- الفصـــل الســـادس -

تحليل وتفسير البيانات الميدانية

تمهيـــد

أولا: الخصائص العامة لمجتمع البحث.

ثانيا: الهجرة والتنقل.

ثالثا: السكن واستعمالاته.

رابعا: الحالة الاقتصادية.

خامسا: الوضع المهني.

سادسا: الوسط البيئي.

النتائـــــج.

الاقتراحات.

M

بعد عمليات المراجعة للاستمارات المستعملة وتسجيل الملاحظات المرافقة التي تلاحظ خلال مقابلة وهي العملية التي أفادت في تحليل وتفسير مجمل البيانات بعد الانتهاء من جمعها حيث تمت معالجة هذه البيانات بالطريقة العادية ومن خلال جدولة البيانات إلى فئات متجانسة حسب ورودها في محاور الاستمارة وقد تم تحليل وتفسير وتحويل البيانات من الكيفية إلى الكمية والتعليق بطريقة موضوعية وذلك بالتركيز على القضايا الرئيسية التي تحدد الأهداف المعلنة لهذه الدراسة وفرضيتها.

كما توصلت إلى الكثير من النتائج التي أفادتني جراء المقارنة بين ما ورد في الفرضية وما تم الوصول إليه في النتائج.

المحور الأول: الخصائص العامة لمنهج البحث

تعتبر الخصائص العامة لمجتمع البحث من الضروريات في أي بحث علمي وهذا بالتطرق إلى كل ما يتعلق بمجتمع البحث من خصائص عامة وخاصة كالسن والجنس والحالة المدنية والمهنية وذلك من أجل التعريف بهذا المجتمع الذي يمثل مجال الدراسة.

وكل هذه البيانات تساعنا على تحليل وتفسير واقع وحدات العينة في كل من حي رقايزي وحي قواجلية، وهذا ما ستوضحه أسئلة الاستمارة في هذا المحور وذلك من خلال ما يلي:

الجدول رقم (1) يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
	ك	%	ك	%		
ذكـــر	**17**	**%85**	**55**	**%91.66**	**72**	**%90**
أنثـــى	**3**	**%15**	**5**	**%8.33**	**08**	**%10**
المجموع الخاص	**20**	**%100**	**60**	**%100**	**80**	**%100**

يشير الجنس في هذا الجدول إلى نوع المبحوث الذي يمثل العائلة للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالاستمارة، وقد وردت في الجدول نسبة المبحوثات 10% وهي قليلة مقارنة مع نسبة الذكور التي بلغت 90% لأن أيام ملئ الاستمارة كانت في أوقات العاطلة الأسبوعية الخميس والجمعة من كل أسبوع.

وقد تمت المقابلة مع الذكور باعتبارهم يمثلون الفئة المسؤولة عن العائلة والتي تحمل إجاباتهم نسبة عالية من الصدق والتمييز واثبات فهي الفئة المسؤولة عن تسيير شؤون العائلة ولهم السلطة على بقية أفرادها، وهذا ما عبرت عنه نسبة 85% بالنسبة المجموعة الأولى و 91.66% من المجموعة الثانية.

وهذا لا ينفي من وجود فئة الإناث التي بالرغم من قلتها مثلت 15% بالنسبة للمجموعة الأولى و 8.33% بالنسبة للمجموعة الثانية وهن ربات البيوت والعاملات المسؤولات عن عائلاتهم من خلال أعمالهن اليومية.

جدول رقم (2) يبين توزيع أفراد العينة حسب السنة

الجنس	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
	ك	%	ك	%		
30-25	-	-	2	%3.33	2	%2.5
35-31	5	%25	4	%6.66	9	%11.25
40-36	4	%20	7	%11.66	11	%13.75
45-41	3	%15	12	%20	15	%18.75
50-46	7	%35	14	%23.33	21	%26.25
55-51	1	%5	16	%26.66	17	%21.25
60-56	-	-	4	%6.66	4	%5
61 فما فوق	-	-	1	%1.66	1	%1.25
المجموع	20	%100	60	%100	80	%100

يعتبر متغير السن من أهم المقاييس التي يتم من خلالها تقدير نضج الفرد ومعرفة مدى استيعابه لعناصر الثقافية في المجتمع كما يعتبر معيارا يحدد من خلاله مدى رشد الفرد من خلال تصرفاته وتعاملاته مع الآخرين.

ومن خلال الجدول يتبين أن أفراد العينة بالنسبة للمجموعة الاولى تمثلها الفئة التي تتراوح أعمارها [46-50 سنة] وذلك نسبة 35% في حين مثلث نسبة 26.66% ممن يتراوح أعمارهم [51-55سنة].

وهذا ما يوضح أن هذه الفئات الأكثر ثباتا ونضجا واستيعابا لخبايا الحياة ومجالاتها، وتعتبر فئة الشباب ضعيفة جدا في المجموعة الثانية قدرت بنحو 3.33% في حين انعدمت في المجموعة الأولى وذلك راجع إلى أن هذه الفئة ترى بأن الأمر ما زال مبكرا في تكوين العائلة وإنجاب الأبناء وهناك أولويات أخرى على الإنسان أن يفكر فيها ما قبل تكوين أسرة كالعمل أو الهجرة أو السكن على أساس أن الشباب في هذه الفترة يرفضون العائلة الممتدة ويؤكدون العائلة النووية والسكن الفردي.

الجدول رقم(3) يبين توزيع أفراد العينة حسب مكان ميلادهم :

الميلاد	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
	ك	%	ك	%		
دوار	12	%60	32	%53.33	44	%55
قرية	1	%5	8	%13.33	9	%11.25
مدينة	7	35	20	%33.33	27	%33.75
المجموع الخاص	20	1005	60	%100	80	%100

يمثل أصل الفرد أو المنطقة التي ولد ونشأ فيها لفترة من الزمن وهو المدرسة الأولى التي يكتسب فيها الفرد الكثير من الخصائص التي تتعلق بالعادات والتقاليد والأعراف.

وأن وجود ما يمثل 60% من المجموعة الأولى كان الدوار محل إقامتهم يؤكد أن الأصول الثقافية والريفية متأصلة في المدن المتوسطة وهذا ما يلاحظ كذلك على المجموعة الثانية التي تمثل نسبة 53.33% بالنسبة لأفراد العينة ممن كانوا يعيشون في الريف، وهذا لا يعني من وجود نسبة معتبرة تقدر بنحو35% بالنسبة للمجموعة الأولى و33.33% بالنسبة للمجموعة الثانية ممن يعيشون في المدينة ويحملون معهم السمات الحضرية منذ نشأتهم، وهذا يدل على أن مجتمع الدراسة هو هجين من الفئات الواحدة من أماكن متعددة ومن أصول اجتماعية وجغرافية مختلفة نتيجة الهجرة والتنقل المستمر.

جدول رقم (4) يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية

الميلاد	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
	ك	%	ك	%		
أعزب	-	-	2	%3.33	2	%2.5
متزوج	18	%90	57	%95	75	%93.75
مطلق	1	%5	1	%1.66	2	%2.5
أرمل	1	%5	-	-	1	%1.25
المجموع الكلي	20	%100	60	%100	80	%100

غالبا ما ترتبط الحالة المدنية بتحليل دور مركز في المجتمع وعلى أساسها يكون التعامل فيما بينهم فالإنسان المتزوج أو الأعزب في المجتمع تختلف نظرة المجتمع إليه عن الإنسان المطلق أو الأرمل باعتبار أن هناك معايير معينة تتحكم في علاقات التأثير والتأثر وحتى التعامل فيما بينهم (الأفراد).

ومن خلال الجدول يتضح أن معظم أفراد العينة بما يمثل 90% بالنسبة للمجموعة الأولى و95% بالنسبة للمجموعة الثانية هم أرباب أسر وعائلات ولهم مسؤولية مباشرة وسلطة واضحة على أفرادها وتعني هذه الحالة (الزواج) أساساً لتكوين مسكن يأوي أفراده وذلك لا يعني استثناء بقية الفئات الأخرى بالرغم من انخفاض نسبتها إلا أنها من الناحية الاجتماعية تتولى الدور المماثل والمتعلق بالمسؤولية العائلية لكل من المجتمعين وهذا ما يدل على أن نسبة الطلاق كانت ضئيلة جدا قدرت بنحو 5% بالنسبة للمجموعة الأولى و1.66% من المجموعة الثانية وهذا ما يؤكد أن أفراد العينة واعون بالآثار السلبية التي يخلفها الطلاق بالنسبة للزوجين من جهة وللأطفال من جهة أخرى ثانية وللمجتمع ككل من جهة ثالثة.

جدول رقم (5) يبين توزيع أفراد العينة حسب مستواهم التعليمي.

المستوى التعليمي	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
	ك	%	ك	%		
أمي	5	%25	24	%40	59	%36.25
يقرأ ويكتب	3	%15	10	%16.66	13	%16.25
ابتدائي	1	%5	8	%13.33	9	%11.25
متوسط	4	%20	5	%8.33	9	%11.25
ثانوي	4	%20	7	%11.66	11	%13.75
جامعي	3	%15	6	%10	9	%11.25
المجموع العام	20	%100	60	%100	80	%100

يمثل التعليم الجوهر الرئيسي والركيزة الأساسية التي يقاس بها تقدم المجتمعات وازدهارها وذلك أن الظاهرة الغالبة لكلا المجموعتين تتمثل في عدم القراءة والكتابة (الأمية) مما يعني عدم الاستفادة من التعليم خاصة عند النساء وبعض الفئات العمرية المتوسطة (هذا راجع إلى سياسة التجهيل التي اتبعتها فرنسا ضد الشعب الجزائري) ورغم ذلك فإن هذه الفئة ذات إطلاع كبير بالكثير من أمور الحياة وخبايا مجالاتها وهذا ما تمثله نسبة 25% بالنسبة للمجموعة الأولى و40% بالنسبة للمجموعة الثانية في حين يوجد ما يمثل 15% بالنسبة للمجموعة الأولى 16.66% بالنسبة للمجموعة الثانية من أفراد العينة ممن يحسنون القراءة والكتابة ويعتقد هؤلاء أن ذلك كافيا لهم في تسيير أمورهم ولاشك أن هذا الوضع لا ينطبق على أبنائهم الذين شملهم نظام التعليم بكافة أطواره وهذا لا يعني أن مجتمع البحث بأكمله لم تسمح له الظروف بإتمام تعليمهم فهناك فئات أكملت تعليمها الجامعي بالرغم من قلتها وهذا ما وضحته نسبة 15% بالنسبة للمجموعة الأولى و10% بالنسبة للمجموعة الثانية، لأن هذه الفئة ترى بأن العلم هو السبيل الأنجع لتحقيق النجاح وضمان المستقبل.

جدول رقم (6) يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد الأبناء

الفئات	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
	ك	%	ك	%		
0	-	-	4	%6.66	4	%5
2-1	4	20	8	%13.33	12	%15
4-3	12	60	15	%25	27	%33.33
6-5	3	15	21	%35	24	%30
8-7	1	5	8	%13.33	9	%11.25
10-9	-	-	4	%6.66	4	%5
المجموع الكلـــي	20	%100	60	%100	80	%100

يعتبر الأبناء زينة الحياة الدنيا كما ورد في القرآن الكريم ورمز لنشاط في داخل الآسرة فهم يخلقون جوا من الحيوية فيها وهذا ما يبرره مجتمع البحث حيث بلغ عدد الأبناء من [3-4] في المجموعة الأولى بما يمثل 60% على عكس المجموعة الثانية التي تتراوح عدد أفراد الأسرة فيها ما بين [5-6] بما يمثل 35% وهذا الحجم ماهو إلا انعكاس واضح لوضعية الأسر التقليدية الشاسعة في المجتمع سواء الريفي أو الحضري وهذا لا يعد استثاء بالنسبة لمجتمع أغلبيته من أصول ريفية ظروفها لم تكن ملائمة لا ماديا ولا اجتماعيا بينما تقل النسب الأخرى حيث توجد عائلات ليس لديها أولاد مطلقا وذلك للمجموعة الأولى ونفس الشيء بالنسبة للأفراد الذين يملكون أولادا بالنسبة للمجموعة الثانية وذلك بنسبة 6.66% وهي نسبة ضئيلة جدا بالمقارنة مع باقي الفئات وكبر حجم الأسرة يتجلى بوضوح في المجموعة الثانية وهذا بالنسبة للأسر الذين يتراوح عدد أبنائهم ما بين [9-10] وذلك بنحو 6.66%، وهذا ما سوف يتم توضيحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم(7) يبين توزيع أفراد العينة حسب تمدرس الأبناء

الفئات	المجموع العام				المجموعة الثانية				المجموع العام	النسبة العامة
	يدرسون		لايدرسون		يدرسون		لايدرسون			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
0	-	-	-	-	3	%5	1	%1.66	4	%3
2-1	3	%15	1	%5	4	%6.66	4	%6.66	12	%15
4-3	10	%50	2	%10	10	%16.66	5	%8.33	27	%33.75
6-5	1	%5	2	%10	18	%30	3	%5	24	%30
8-7	1	%5	-	-	5	%5	3	%5	9	%11.25
10-9	-	-	-	-	1	%1.66	3	%5	4	%5
المجموع الخاص	15	%75	5	%25	41	%68.33	19	%31.65	80	%100

انطلاقا من الجدول السابق يتضح أن التعليم يشكل أحد الدعائم الأساسية التي تساهم في تطور المجتمعات وازدهارها وبالرغم من أن الاباء لم يحظوا بالتعليم وذلك لظروف معينة إلا أن ابنائهم استفادوا منه حيث بلغت نسبة 75% من الأبناء في حالة تمدرس 25% لم تستفذ من التعليم وهذا راجع للطرد من جهة والإهمال من جهة أخرى والتنقل المستمد من جهة ثالثة وهذا ينطبق على المجموعة الأولى أما بالنسبة للمجموعة الثانية فقد بلغت نسبة الابناء المتعلمون بنحو 68.33% و31.56% من الأبناء لم يتسنى لهم إكمال دراستهم وهذا يتجلى بوضوح في الأسر التي تتراوح عدد أبنائها [3-4] أبناء بالنسبة للمجموعة الأولى و[5-6] أبناء بالنسبة للمجموعة الثاني وهذا لا ينفي من وجود عائلات أخرى وصلت نسبة المتمدرسين فيها 1.66% بالنسبة للمجموعة الثانية وهي نسبة موجودة بالرغم من قلتها وأغلب المبحوثين يربطون تمدرس أبنائهم بظروفهم المعيشية وخاصة الاقتصادية.

جدول رقم (8) يبين توزيع افراد العينة حسب الحالة المهنية

الحالة المدنية	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
	ك	%	ك	%		
عامل	18	%90	48	%80	66	%82.5
عاطل عن العمل	2	%10	9	%15	11	%13.75
متقاعد	-	/	3	%5	3	%3.75
المجمـــــوع	20	%100	60	%100	80	%100

يعتبر العمل (الشغل) من أهم المؤشرات التي تساعدنا على تقييم وضعية الأفراد والجماعات سواء من ناحية مستواهم الاقتصادي أو من حيث نوعية معيشتهم وحتى من حيث مركزهم المهني (الإداري) الذي يضفي على أفراده مكانة خاصة ومميزة في المجتمع.

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن العاملين يحتلون نسبة معتبرة مقارنة مع حالة البطالة التي يعيشها معظم الشباب الجزائري وأن ما يمثل 90% بالنسبة للمجموعة الأولى 80% بالنسبة للمجموعة الثانية إنما يدل على أن هذه المدينة تشهد حركية كبيرة من حيث نشاطاتها على اختلاف أنواعها وفي جميع المجالات تقريبا وهذا ما سوف نوضحه من خلال جداول لاحقة.

أما الفئة العاطلة عن العمل فبالرغم من قلتها إلا أنها موجودة ونسبتها ضئيلة جدا وهذا بما يمثل 10% بالنسبة للمجموعة الأولى و15% بالنسبة للمجموعة الثانية ومعظم هؤلاء هم من الفئات العمرية الكبيرة التي تفوق الستين سنة والتي لا تستطيع في كل الأحوال القيام بالنشاطات اليومية المستمرة.

لكن الفئة المتقاعدة بالنسبة لمجتمع البحث فتكاد تكون غير موجودة بحيث انعدمت في المجموعة الأولى ومثلت 5% بالنسبة للمجموعة الثانية أي ما يمثل 3.75% بالنسبة لكلتا المجموعتين وهي نسبة ضئيلة جدا وهذا ما يؤكد أن معظم المبحوثين (أفراد العينة) يساهمون في مسيرة الحركة التنموية والحضرية ويعدون من الفئات الحيوية والنشيطة داخل المجتمع.

المحور الثاني: الهجرة والتنقل في مجتمع البحث.

الهجرة هي الانتقال من منطقة إلى منطقة أو هي الانتقال من حالة إلى أخرى والهجرة على اختلاف أنواعها (سواء كانت داخلية أو خارجية) تعكس رغبة كل إنسان وطموحه إلى تحقيق أهداف معينة سواء على المستوى الشخصي أو الاجتماعي أو الاقتصادي وحتى على المستوى الثقافي من خلال البعثات العلمية.

ويهتم هذا المحور بالتغيرات الخاصة بالهجرة وتاريخ الانتقال إلى المدينة وأسباب هذا الانتقال واختيار مكان الإقامة والصلة الجوارية وعلاقات القرابة وغيرها.

والمقصود بالهجرة هنا هو الانتقال الداخلي للأفراد والجماعات من موطنهم الأصلي إلى مناطق أخرى لغرض الاستقرار للعيش أو العمل ومنه فقد تم حذف الجدول رقم 9 باعتبار أن الإجابات الواردة فيه هي إعادة للسؤال رقم 3 الخاص بمكان الازدياد وعليه فإن المبحوثين القادمين من الدوار يمثلون 60% بالنسبة للمجموعة الأولى و53.33% بالنسبة للمجموعة الثانية، نفس الشيء بالنسبة للسؤال رقم 14 الخاص باختيار المبحوثين للمناطق التي يريدون الانتقال إليها فقد كانت إجاباتهم ضئيلة جدا قدرت 8.33% وكانت بتبريراتهم في ذلك مختلفة وهذا وغيره من الأسئلة ما سوف يتم الإجابة عليه من خلال أسئلة الاستمارة الخاصة بهذا المحور.

الجدول (10) يبين توزيع أفراد العينة حسب تاريخ انتقالهم إلى المدينة

الحالة	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع	النسبة
المدنية	ك	%	ك	%	العام	العامة
1965-1960	12	%60	-	-	12	%15
1970-1966	-	%-	5	%8.33	5	%6.25
1975-1971	2	%10	-	-	2	%2.5
1980-1976	1	%5	-	-	1	%1.25
1985-1981	-	-	10	%16.66	10	%12.5
1995-1990	-	-	18	%30	18	%22.5
2000-1996	-	-	-	-	-	-
2005-2001	5	%25	27	%45	32	%40
المجموع	20	%100	60	%100	80	%100

تعود نشأة مجالي الدراسة (حي رقايزي / قواجلية) إلى عهد الاستعمار الفرنسي أين قدم إليه سكان الأرياف والمناطق الأخرى من كل اتجاه كما تشير على ذلك نسبة 60 %

بالنسبة للمجموعة الأولى ممن قدموا إلى مدينة عين مليلة في الفترة ما بين [1960-1965] أما بالنسبة للمجموعة الثانية فتشكل الفترة ما بين [2001-2005] من أهم الفترات التي نشطت فيها حركة السكان تجاه المدن بحثا عن فرص العمل في التجارة والأعمال الحرة وهي الفترة التي شجعت فيها الهجرة الريفية نحو الحواضر كما شهدت هذه الفترة حركة سريعة للعمران وتواجد مشاريع عمومية في مجال الإسكان وسهولة الحصول على الأرض كما توسعت كذلك ظاهرة النزوح إلى المدينة بفعل الرغبة في التحدي لدى كثير من الريفيين، دون أن نهمل الحديث في فترة العشر سنوات الأخيرة التي أدت إلى حركة كبيرة للسكان نتيجة للظروف الأمنية وهربا من الإرهاب.

جدول رقم (11) يبين توزيع أفراد العينة حسب أسباب انتقالهم إلى المدينة

تاريخ الانتقال	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
	ك	%	ك	%		
بحث عن العمل	12	%60	37	% 66	49	%61.25
ضيق المسكن	-	-	9	%15.00	9	%11.25
مشاكل مع الجيران	-	-	-	-	-	-
انعدام المرافق	5	%25	-	-	5	%6.25
قدم المسكن	3	%15	10	%16.66	13	%16.25
ظروف أمنية	-	-	4	%6.66	4	%5
المجموع الخاص	20	%100	%60	%100	80	%100

يوضح الجدول السابق الأسباب المباشرة التي كانت وراء انتقال أفراد العينة إلى المدينة حيث أن أغلب أفراد العينة وبما يمثل 60% بالنسبة للمجموعة الأولى و61.66% بالنسبة للمجموعة بالنسبة للمجموعة الثانية كان هدفهم هو البحث عن فرص العمل وهذا ما يؤكد أن المنطقة كانت تستقطب أعدادا هائلة من اليد العاملة عن طريق الهجرة وأن هذا السبب لا يقل تأثيراً في دفع المبحوثين نحو المدينة عن رغبتهم في العيش في مناطق توفر لهم الخدمات الأساسية الضرورية للحياة خاصة وأن بسبب انعدام المرافق والخدمات التي أدت بهم إلا الانتقال وهذا ما تمثله نسبة 25% بالنسبة للمجموعة الأولى و16.66%

بالنسبة للمجموعة الثانية في حين يصرح 6.66% من أفراد العينة بالنسبة لمجتمع البحث الثاني أنهم أجبروا على الانتقال أو الفرار نحو المدن خوفا وهربا من الإرهاب.

الجدول رقم 12 يبين توزيع أفراد العينة حسب سبب اختيارهم للمنطقة الحالية دون غيرها

تاريخ الانتقال	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
	ك	%	ك	%		
لوجود الأهل والأقارب	2	%10	9	15	17	%21.25
لقربه من مكان العمل	06	%30	20	33.33	26	%32.5
تتوفر فرص العمل	12	%60	31	51.66	43	%53.75
المجمـــــوع	20	%100	60	%100	80	%100

تعددت أسباب أفراد العينة للإقامة بمناطق مجال البحث حيث يرجع ذلك لدى ما يمثل 51.66% بالنسبة لمجتمع البحث الثاني و60% بالنسبة للمجموعة الأولى من المبحوثين إلى كونهم تحصلوا على مساكن اجتماعية وبالتالي وجدوا أنفسهم مع غيرهم من المستفيدون يشكلون سكان الحي، في حين يعتبر 30% من أفراد بالنسبة للمجموعة الأولى (رقايزي) و33.66% سببا في اختيارهم الإقامة في هذه المناطق لقربهم من أمكنة عملهم ويصرح بهذا الاختيار خاصة الفئات القادمة من الأرياف أين يكون لهذا الجانب دورا مؤثرا في الاقامة والجواز في حين بينما يمثل سبب وجود الأهل والأقارب نسبة قليلة جدا تقدر بنحو 10% بالنسبة للمجموعة الأولى (رقايزي) و17% بالنسبة للمجموعة الثانية وهذا ما يدل على توفر الحصول على سكن احتلت أعلى نسبة لدى أفراد العينة مجال الدراسة.

جدول رقم (13) يبين توزيع أفراد العينة حسب إمكانية التنقل والهجرة مرة أخرى

الفئات	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
	ك	%	ك	%		
نعم	-	-	5	%8.33	5	%6.25
لا	20	%100	55	%91.33	75	%93.35
المجموع الخاص	20	%100	60	%100	80	%100

بالرغم من الظروف القاسية التي يعيشها مجتمع الدراسة (حي قواجلية / حي رقايزي) إلا أن معظم أفراد العينة يرفضون الانتقال مرة أخرى وهذا ما عبرت عنه سنة 100% بالنسبة للمجموعة الأولى و91.33% بالنسبة للمجموعة الثانية باعتبار أن سكناتهم تحمل طابعاً عمرانيا متميزاً وجديداً وأنه من الصعب الحصول على سكن في مناطق أخرى خاصة وأن أزمة السكن في تفاقم مستمر وأن الذي يملك بيتا في وقتنا هذا كأنما ضمن لنفسه وأبنائه سبل الاستقرار والاطمئنان خاصة وأن مدخولات المبحوثين (أجورهم) محدودة جدّا ولا تسمح لهم لا بشراء مسكن ولا بالاستئجار في منطقة أخرى لأن هذا يتطلب مبالغ هائلة لكن هذا لا يعني من وجود فئات أخرى من المبحوثين بالنسبة للمجموعة الأولى ممن يؤيدون فكرة الانتقال مرة أخرى.

وقد اختلف إجابات المبحوثين في المجموعة الثانية بالنسبة للمناطق التي يريدون الانتقال إليها والتي تشكل المكان الأنسب للعيش والاستقرار سواء من ناحية العمل أو من ناحية الإقامة فكانت نسبة 80% من المبحوثين ممن يؤيدون فكرة الانتقال إلى المدن الكبرى (الجزائر، عنابة، سطيف، وهران) فهم بذلك يركزون على المناطق الساحلية التي يرون بأنها تتوفر على مختلف النشاطات وأن الإنسان في هذه المناطق يتحرر من الكثير من العادات والتقاليد السائدة في المدن الداخلية والتي تجعله مقيداً في حين هناك نسبة 20% من المبحوثين يرون بأن أفضل المناطق التي يريدون الانتقال إليها المناطق الجنوبية (حاسي بركين، حاسي الرمل، ورقلة) وذلك لأن هذه المناطق تتوفر على الثروات الطبيعية كالبترول وهذا ما يسمح لهم بالعمل فيها وبأجور مرتفعة.

المحور الثالث بيانات حول المسكن واستعمالاته

يشكل المسكن بالنسبة لكل فرد الركيزة الأساسية للحياة العائلية ويختلف كل واحد منا في طريقة تقسيمه وثانيته وبنائه وهذا ما سوف نوضحه في هذا المحور من خلال ملكية السكن والتغيرات التي يدخلها السكان على مساكنهم والتجهيزات والمرافق التي تتوفر عليها هذه المساكن وهذا ما سيتم تبيانه من خلال أجوبة المبحوثين على أسئلة الاستمارة الخاصة بهذا المحور:

جدول رقم (15) يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع المسكن

نوع المسكن	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
	ك	%	ك	%		
فيلا	6	%30	15	%25	21	%26.25
بيت عادي	9	%40	20	%33.33	29	%36.25
شقة في عمارة	-	-	25	%41.66	25	%31.25
مستودع للسكن	5	%25	-	-	5	%6.25
المجموع الخاص	20	%100	60	%100	80	%100

تنوعت الأنماط السكنية بالنسبة لمجتمع الدراسة بين الفيلات والبيوت العادية والشقة في عمارة ولأجل معرفة مشاكل كل فئة اخترنا أن نحيط بالدراسة كل تلك الأنماط العمرانية مع توخي الموضوعية في ذلك فتمثلت نسبة 45% بالنسبة للمجموعة الأولى والتي تقيم في بيوت عادية تفتقر إلى أدنى طرق المعيشة، أما بالنسبة للمجموعة الثانية فأغلب فئاتها تعيش في عمارات لا تمت بأية صلة إلى حياة المدينة التي تتطلب نوعاً معينا من المعيشة وذلك لغياب المرافق والخدمات الأساسية كانعدام الغاز وقلة الإنارة نقص المياه الصالحة للشرب وتدهور الطرق وما تبع ذلك من تدهور المحيط وهذا ما عبرت عنه نسبة 41.66% من أفراد العينة ومع ذلك فهناك فئات أخرى لم تجد مأوى سوى السكن في مستودعات تحتاج اغلبها إلى ترميم وإصلاح وهذا ما يمثل نسبة 25% بالنسبة لأفراد العينة خاصة في المجموعة الأولى وتحتل الفيلات 30% بالنسبة للمجموعة الأولى و25% بالنسبة للمجموعة الثانية وتتميز بأنماط معمارية مختلفة وأشكال هندسية غاية في التباين وملكية المبحوثين لمساكنهم تختلف من فئة إلى أخرى وهذا ما سيتم توضيحه في الجدول الموالي.

الجدول رقم (16) يبين توزيع أفراد العينة حسب ملكيتهم لمساكنهم

حالة الملكية	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
	ك	%	ك	%		
ملك خاص	15	%75	25	%41.66	40	%50
مستأجر	5	%25	35	%58.33	40	%50
المجموع الخاص	20	%100	60	%100	80	%100

يشكل امتلاك السكن عاملاً هاماً من عوامل الاستقرار الاجتماعي وهدف يسعى أغلبية المبحوثين لتحقيقه والمقصود بالملكية هنا هو الحصول على سكن أما عن طريق شراء قطعة أرض وبنائها أو ميراث أو تنازل وأما أن تكون هذه المساكن مستأجرة عن طريق عقود مع الدولة لأنها سكنات عمومية ويمثل أغلب أفراد العينة بما يمثل 75% بالنسبة للمجموعة الأولى و41.66% بالنسبة للمجموعة الثانية هم مالكون لمساكنهم التي يقيمون فيها وبالرغم من اختلاف طرق امتلاكهم لها (بناء، تنازل ميراث) وما يمثل 25% بالنسبة للمجموعة الأولى و58.33% بالنسبة للمجموعة الثانية كانت سكناتهم مستأجرة خاصة بالنسبة للمبحوثين الذين يقيمون في المساكن النصف جماعية، وذلك في إطار بعقود لأنها سكنات عمومية وتختلف طريقة حصول المبحوثين عن مساكنهم وهذا ما سنوضحه في الجدول الموالي.

جدول رقم (17) يبين الكيفية التي تم عن طريقها الحصول على المسكن

الفئات	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
	ك	%	ك	%		
شراء قطعة ارض	15	%75	25	%58.33	50	%62.5
شراء مسكن	-	/	/	-	-	-
ميراث	-	/	/	-	-	-
كراء	5	%25	35	%41.66	30	%37.5
المجموع	20	%100	60	%100	80	%100

انطلاقا من الجدول السابق رقم (17) يتضح أن أفراد العينة بالنسبة للمجموعة الأولى تحصلوا على مساكنهم الخاصة عن طريق شراء أراضي وبنائها أما عن طريق بناء

مساكن فردية عادية أو فيلات ذات أنماط عمرانية مختلفة هذا ما تمثله نسبة 75% و58.33% بالنسبة للمجموعة الثانية التي تعبر عن سكنات خاصة بأصحابها.

وهذا لا ينفي من وجود أفراد من العينة ممن يقيمون في مساكن مستأجرة تحصلوا عليها بطرق مختلفة أما عن طريق عقود مع الدولة لأنها سكنات عمومية أو عن طريق الكراء وهذا ما عبرت عنه نسبة 41.66% بالنسبة للمجموعة الثانية وهذه الظاهرة (الاستأجار) نجدها خاصة عند السكان الذين يقيمون في المساكن النصف جماعية وهي المساكن التي يشتكي معظم سكانها من التدني في مستواها المعيشي ومحدودية أجورهم وكثرة التزاماتهم المنزلية التي تفرض عليهم نمطا معينا من المعيشة فيما يخص ارتفاع أسعار الكراء من حيث (الغاز، الكهرباء، الماء) بالإضافة إلى النفقات الخاصة (الغذاء، الصحة، اللباس).

جدول رقم (18) يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد غرف المسكن

عدد الغرف	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
	ك	%	ك	%		
غرفة	2	%10	4	%6.66	6	%7.5
غرفتان	5	%25	7	%11.66	12	%15
3 غرف	3	%15	32	%53.33	35	%43.75
4 غرف	4	%20	4	%6.66	8	%10
5غرف	3	%15	4	%6.66	7	%8.75
6 غرف	-	-	1	%1.66	1	%1.25
7 غرف	1	%5	2	%3.33	3	%3.75
8 غرف	2	%10	-	-	2	%2.5
9 غرف	-	-	3	%5	3	%3.75
10 غرف	-	-	3	%5	3	%3.75
المجموع الخاص	20	%100	60	%100	80	%100

يبين الجدول السابق أن أغلب المساكن بالنسبة للمجموعة الأولى تتكون من غرفتين ونحدها خاصة في المساكن العادية أما بالنسبة للمجموعة الثانية فأغلب مساكنهم تحتوي على 3 غرف وذلك بما يمثل 53.33% من العينة وهي وضعية المساكن النصف جماعية

بهذا الحي رغم أن مفهوم الغرفة يشمل كذلك قاعة الاستقبال ولا تشمل النسبة السابقة المساكن النصف جماعية فقط بل كذلك المساكن القديمة التي لم تدخل عليها تعديلات وإضافات كما هو الشأن بالنسبة لبقية المساكن في كلتا المجموعتين وذلك فيما يخص السكنات الفردية (البيوت العادية).

وقد امتد استغلال المبحوثين (أفراد البحث) لغرف مساكنهم لدرجة أنها وصلت إلى عشرة غرف فما فوق بالنسبة للمجموعة الثانية وهذا ما يمثل 5%.

إذن فغرف المساكن بالنسبة للمبحوثين مختلفة ومتفاوتة من حيث طريقة الاستغلال التي يتبعها كل فرد في مسكنه والتي تعكس خلفية معينة مجسدة إما من ناحية الشكل الخارجي أو من حيث التقسيم الداخلي.

جدول رقم (19) يبين توزيع أفراد العينة حسب الخدمات المتوفرة بمساكنهم

الخدمات المتوفرة	المجموعة الأولى				المجموعة الثانية				المجموع العام	النسبة العامة
	نعم		لا		نعم		لا			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
كهرباء	20	100 %	-	-	60	%100	-	-	80	%100
غاز	12	%60	8	40	22	%22	38	%63.33	80	%100
قنوات صرف	20	-	-	-	60	%60	-	-	80	%100

يعتبر المسكن الملاذ الوحيد الذي يحس فيه الفرد بالراحة والاطمئنان لكن شريطة أن يكون هذا المسكن متوفر على كل الخدمات والمرافق الأساسية التي يحتاجها كل واحد منا لكن في مجتمع البحث يعتبر المسكن المكان الذي يجمع أفراد العائلة فحسب (مجرد سقف) وذلك لأن معظم سكناتهم تعاني من غياب الخدمات الأساسية كالكهرباء الذي يشتكي معظم أفراد العينة من قلة الإنارة وغياب غاز المدينة وانسداد في قنوات الصرف ...إلخ وهذا ما عبرت عنه نسبة 60% بالنسبة للمجموعة الأولى بالنسبة لعدم استفادتهم من غاز المدينة 63.33% بالنسبة للمجموعة الثانية ممن يعيشون على قارورات الغاز وخاصة عند الفئات التي تعيش في عمارات كما يشتكي أفراد العينة من الأوساخ والتلوث الناجم عن انسداد متواصل في قنوات الصرف ويعتبر هؤلاء مثل هذه الأشياء هو السبب المباشر في انتشار الأمراض خاصة لدى أطفالهم.

جدول رقم (20) يبين توزيع العينة حسب تخصيصهم لغرف المسكن

تخصيص الغرف	المجموعة الأولى				المجموعة الثانية				المجموع العام	النسبة العامة
	نعم		لا		نعم		لا			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
قاعة استقبال	13	%65	7	%35	45	%75	15	25	80	%100
حمـــام	8	%40	12	60%	43	71.66%	17	28.33	80	%100
مطبخ	10	%50	10	%50	45	%75	15	25	80	%100
حوش(فناء)	7	%35	13	%65	15	%25	45	75	80	%100

ويخضع استعمال المسكن لعدة اعتبارات وخاصة منها الاجتماعية التي تتعلق بحجم الأسرة واحتياجات هذا الحجم، إضافة إلى توجه كذلك طريقة توزيع أفراد الأسرة حسب جنسهم وأعمارهم ومن جهة أخرى تحديد وظائف كل غرفة في المسكن يعد ميزة ثقافية حضارية وخاصية تربط أساسا بأسلوب استعمال السكن في المدينة بخلاف طريقة استعمال السكن الريفي التقليدي.

ويبين الجدول السابق طريقة تخصيص أفراد العينة بما يحتويه مساكنهم من غرف حيث يلاحظ أن المكان المخصص للاستعمال لدى اغلب المبحوثين بالنسبة للمجموعة الأولى (حي رقايزي) وبما يمثل 65% من العينة هو لقاعة الاستقبال على عكس المجموعة الثانية (حي قواجلية) وبما يمثل 75% من العينة هو للمطبخ ونتيجة لضيق المسكن عند أغلب أفراد العينة فقد كانت المساحات الشاغرة والمخصصة للحوش ضئيلة مقارنة مع باقي الغرف لدرجة أن هناك أسر لا يحتوي منزلها على هذا المرفق وهذا ما تمثله النسبة بالنسبة للمجموعة الاولى (حي رقايزي) 13% ونفس الشيء بالنسبة للمجموعة الثانية (حي قواجلية) بنسبة 75% لا يحتوي منزلها على الفناء، إذن فوظائف الغرف بالنسبة لهؤلاء يمكن أن تختلف باختلاف الظروف وحسب أذواق ساكنيها.

جدول رقم 21 يبين توزيع أفراد العينة حسب التجهيزات المتوفرة بمساكنهم

التجهيزات المتوفرة	المجموعة الأولى				المجموعة الثانية				المجموع العام	النسبة العامة
	نعم		لا				نعم			
	ك	%		ك	%		ك	%		
ثلاجة	15	%75	5	%25	55	%91.66	5	%8.66	80	%100
تلفاز	17	%85	3	%15	56	%93.33	4	%6.66	80	%100
غسالة	11	%55	9	%45	21	%35	39	%65	80	%100
مكيف	8	%40	12	%60	21	%35	39	%65	80	%100
مقعر هوائي	10	%50	10	%50	23	%38.33	37	%61.66	80	%100
هاتف	7	%31	13	805	17	%28.33	43	%71.66	80	%100

إن توفر التجهيزات المنزلية بالمسكن يشكل أحيانا عاملاً مؤثرا في تحديد وظائف المسكن واستعمالاته إلى جانب ما يعبر عنه كذلك من تحديد المستوى المعيشي للأسرة وتطلع أفرادها لتحسين ظروفهم وبدون شك فإن امتلاك أفراد العينة لبعض التجهيزات المذكورة سابقا يعكس وضعهم الاقتصادي الذي لا يسمح لهم بتوفير مثل هذه الوسائل ومن الجدول السابق يتبين نوع التجهيزات التي تتوفر عليها مساكن المبحوثين ومنها التجهيزات الشائعة ذات الاستعمال الواسع كالتلفاز والثلاجة والمقعر الهوائي ومنها ذات الاستعمال المحدود كالغسالة والمكيف الهوائي، وبغض النظر عن نوعية هذه التجهيزات فإنها أصبحت في متناول القادرون على اقتنائها فقط عن خلفيتهم الثقافية والاجتماعية ونتيجة لأن مجتمع البحث أغلب فئاته من ذوي الدخل المحدود فإن ما يمثل 80% بالنسبة للمجموعة الأولى 71.66% بالنسبة للمجموعة الثانية لا تستطيع توفير هاتف في منزلها وهذا راجع لتدني المستوى المعيشي وارتفاع سعر الفاتورة (الهاتف) نفس الشيء ينطبق على بقية التجهيزات الأخرى بالنسبة لكلا المجتمعين خاصة ذوي الدخل المحدود.

المحور الرابع الوضع المهنـــــي

يعد العمل من أهم المؤشرات الأساسية التي تبرز أهمية الفرد في المجتمع باعتبار أن العيش في مجتمع العمل هو العيش في المجتمع الحقيقي الملموس وهو أهم معيار نستطيع أن نحدد به المستوى الاقتصادي ويهتم هذا المحور بالتغيرات الخاصة بالوضع المهني من حيث نوع العمل والرضا المهني.

الجدول رقم (22) يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع العمل قبل الانتقال إلى المدينة

نوع العمل	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
	ك	%	ك	%		
فلاحة	15	%75	30	%50	45	%56.25
تجارة	-	-	-	-	-	-
أعمال الحرة	-	-	28	%46.66	28	%35
بناء	5	%25	2	%3.33	7	%8.75
المجموع الخاص	20	%100	60	%100	80	%100

من خلال معطيات الجدول يتضح أن هناك الفلاحة كانت تحتل أعلى نسبة بالنسبة لكلا المجموعتين حيث بلغت نسبة 75% بالنسبة للمجموعة الأولى و50% بالنسبة للمجموعة الثانية وكانت أغلب فئاته تقيم في قرى النشاط الأساسي بها هو الفلاحة والرعي أما التجارة فكانت لا تتعدى عملية تبادل بين المحاصيل الزراعية انعدمت في المجموعة الثانية والمجموعة الأولى.

أما بالنسبة للأعمال الحرة فبقيت منذ القدم تحتل نسب معتبرة ويتجلى ذلك بوضوح.

في المجموعة الثانية وهذا بما يمثل 46.66% إذن فأفراد العينة تختلف نشاطاتها من حيث الدرجة من فئة إلى أخرى حيث كانت الفلاحة هي المهنة الأساسية لمعظم المبحوثين قبل انتقالهم إلى المدينة لتتحول فيما بعد وتحتل التجارة والأعمال الحرة الصدارة في هذه المنطقة وهذا ما سوف يتم توضيحه في الجدول الموالي:

في الجدول رقم (23) يبين توزيع أفراد حسب نوع العمل الحالي

نوع النشاط	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
	ك	%	ك	%		
فلاحة	7	%38.33	4	%8.33	11	%16.66
صناعة	1	%5.55	9	%18.75	10	%15.15
و ظيف عمومي	-	-	13	%27.08	13	%19.69
أعمال حرة	10	%55.55	22	%45.83	32	%48.48
المجموع الخاص	18	%100	48	%100	66	%100

انطلاق من الجدول السابق الذي يوضح أن الفلاحة كانت تحتل الصدارة في مجموعة النشاطات المختلفة لدى المبحوثين وذلك قبل انتقالهم إلى المدينة ومن خلال بيانات هذا الجدول نلاحظ أن نشاط المبحوثين تغير بشكل ملفت للانتباه وأصبحت الأعمال الحرة على اختلاف أنواعها هي النشاط الغالب في المنطقة سواء بالنسبة للمجموعة الأولى 55.55% أو بالنسبة للمجموعة الثانية وذلك بنسبة 45.83% وهذا إنما يدل على أن هذه المدينة أصبحت محطة جذب للأيدي العاملة المهاجرة.

أما بالنسبة للوظيف العمومي الذي يشمل (الإدارة، التعليم، ....إلخ) فيحتل نسبة ضئيلة مقارنة مع بقية النشاطات الأخرى لدرجة أنها انعدمت بالنسبة للمجموعة الأولى وبلغت في المجموعة الثانية ما يمثل 25%.

في حين تتووع النسب الأخرى ما بين ممارسة النشاطات المختلفة كالصناعة والحرف التقليدية والفلاحة التي فقدت ميزتها ومكانتها خاصة في المدن التجارية وهذا بما يمثل 38.88% بالنسبة للمجموعة الأولى و8.33% بالنسبة للمجموعة الثانية.

ولهذا نلاحظ أن التجارة والأعمال الحرة المختلفة التي يمتهنها المبحوثين أصبحت العملة السائدة في هذه المدينة، هذه الأخيرة التي أصبحت تعد من أهم وأكبر المراكز التجارية خاصة في مجال قطاع غيار السيارات.

جدول رقم (24) يبين توزيع أفراد العينة حسب رضاهم المهني.

الفئـــات	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
	ك	%	ك	%		
راضي	9	%45	15	%25	24	%30
غير راضي	11	%55	45	%75	56	%70
المجموع الخاص	20	%100	60	%100	80	%100

يعتبر الرضي المهني من أهم الأسباب التي تجعل العامل يتمسك بعمله وبالمنطقة التي يقيم فيها ولكن الشيء المتناقض عند مجتمع البحث أن معظم أفراده راضون عن وضعهم المهني وبالرغم من ذلك فهم متمسكون بمناطقهم ولا يريدون الانتقال منها وهذا ما عبرت عنه نسبة 45% بالنسبة للمجموعة الأولى و25% بالنسبة للمجموعة الثانية.

لكن هذا لا ينفي من وجود الفئات الأخرى من المبحوثين غير راضية عن وضعها المهني وهذا ما يمثل 55% من المجموعة الأولى و45% بالنسبة للمجموعة الثانية.

وكان لكل واحد من أفراد العينة أسباب معينة يعبر من خلالها عن عدم رضاهم المهني وهذه الأسباب سيتم توضيحها في الجدول الموالي.

جدول رقم (25) يبين تبريرات أفراد العينة الغير راضية عن وضعها المهني.

الفئـــات	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
	ك	%	ك	%		
الاجر غير مناسب	9	%81.81	30	%66.66	39	69.64
سوء العلاقة مع الادارة	-	-	5	%11.11	5	8.92
انعدام فرص الترقية	2	%18.18	10	%22.22	12	21.43
انعدام الخدمات	-	-	-	-	-	-
المجموع الخاص	11	%100	45	%100	56	%100

انطلاقا من تحليل الجدول السابق يتبين اختلاف أسباب أفراد العينة لرضاهم المهني أو عدمه بالنسبة لطبيعة العمل الذي يقيمون به فالفئة الغير راضية عن عملها اختلفت تبريراتها بين الأجر غير مناسب وذلك بنسبة 81.81% بالنسبة للمجموعة الأولى و66.66% بالنسبة للمجموعة الثانية التي يرى أفرادها أن عملهم تغيب فيه فرص الترقية وذلك بنسبة 18.81% بالنسبة للمجموعة الأولى و22.22% بالنسبة للمجموعة الثانية.

في حين مثلت نسبة 11.11% من المجموعة الثانية ممن يرون أن عدم رضاهم المهني راجع إلى سوء العلاقة في الإدارة.

جدول رقم (26) يوضح توزيع أفراد العينة حسب إمكانية قبولهم للانتقال إلى منطقة أخرى لأجل العمل

الفئـــات	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
	ك	%	ك	%		
القبول	16	%80	45	%75	61	%76.25
الرفض	4	%20	15	%25	19	%23.75
المجموع الخاص	20	%100	60	%100	80	%100

الهجرة هي الانتقال من منطقة إلى أخرى وذلك حسب ما أشرت إليه في مدخل هذا المحور وتختلف أسباب هذا الانتقال من فرد فهناك من ينتقل من أجل العمل وهناك من ينتقل لأجل الإقامة وهناك من ينتقل لتعليم أبنائه...إلخ.

لكن معظم أفراد العينة تريد الانتقال من الحي الذي تسكنه إذا كان ذلك من أجل توفير فرص العمل أحسن وظروف معيشة أفضل وذلك ما عبرت عنه نسبة 80% بالنسبة للمجموعة الأولى و75% بالنسبة للمجموعة الثانية.

لكن هناك فئة أخرى من المبحوثين ترفض الانتقال لأي سبب كان وهذا ما عبرت عنه نسبة 20% بالنسبة للمجموعة الأولى و25% بالنسبة للمجموعة الثانية، وكانت أسباب المبحوثين وتبريراتهم للقبول والرفض ومتفاوتة ومختلفة وهذا ما سوف يوضحه الجدول الموالي .

جدول رقم 27 يبين تبريرات أفراد العينة لقبول أو رفض الانتقال مرة أخرى

الفئـــات	التبريرات	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
		ك	%	ك	%		
القبول	تحسين الوضع الاجتماعي	04	% 20	20	% 33.33	24	% 30.00
	تحسين مستوى المعيشة	10	% 50	17	% 28.33	27	% 33.45
	تحسين المستوى التعليمي	02	% 10	08	% 13.33	11	% 13.75
الرفض	قربة من العمل	03	% 15	11	% 18.33	13	% 16.25
	قربة من الأهل	01	% 05	04	% 6.66	05	% 06.25
المجموع الخاص		20	% 100	60	% 100	80	% 100

من خلال الجدول يتضح أن لكل فرد من المبحوثين أسبابه لرفض أو قبول الهجرة لأجل العمل وهذا ما تمثله نسبة 77.5% ترى بضرورة الانتقال من أجل اكتساب مكانة اجتماعية أفضل وهذا ما عبرت عنه نسبة 20% بالنسبة للمجموعة الاولى و33.33% بالنسبة للمجموعة الاولى و13.33% بالنسبة للمجموعة الثانية وهناك فئة ثالثة من المبحوثين بالرغم من قلتها من ترى بضرورة الانتقال لأجل تحسين المستوى التعليمي.

لكن في إجابات المبحوثين توجد فئة تقدر بنحو 20% من ترفض الانتقال باعتبار أن الحي الذين يقيمون فيه قريب من مكان عملهم وذلك ما عبرت عنه نسبة 15% بالنسبة للمجموعة الأولى و18.33% بالنسبة للمجموعة الثانية في حين ترى فئة أخرى أن المنطقة التي يقيمون فيها قريبة من الأهل والأقارب وهذا ما عبرت عنه نسبة 5% بالنسبة للمجموعة الأولى و6.66% بالنسبة للمجموعة الثانية.

المحور الخامس الحالة الاقتصاديـــــة.

تعتبر الوضعية الاقتصادية من أهم المتغيرات التي يقيم على أساسها الحالة الاجتماعية والمعيشية للأفراد كما تعد معيارا هاما تقاس من خلاله قدرة الفرد على الإنفاق وعلى الادخار وعلى تسيير أمور المنزل بشكل منظم وعقلاني ويشمل هذا المحور على تحليل الإجابات الواردة من جوانب الإنفاق الأساسية والادخار وإمكانية وجود مصادر دخل إضافية ومعرفة نوع هذه المصادر إلى جانب تقييم المبحوثين لمستواهم المعيشي وهذا ما سيتم توضيحه في الجدول الموالي.

الجدول رقم (28) يبين توزيع العينة حسب تقييمهم لمستواهم المعيشي

المستوى المعيشي	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
	ك	%	ك	%		
مرتفع	7	%35	15	%25	22	%27.5
متوسط	3	%15	20	%33.33	23	%28.75
منخفض	10	%50	25	%41.66	35	%43.75
المجموع الخاص	20	%100	60	%100	80	%100

يتوقف تقييم مجتمع البحث لمستواهم المعيشي على عدة جوانب يعتقدون أنها المعيار الأنسب لتحديد هذا المستوى، فالبعض يربطه بالأجر الذي يتقاضاه والبعض الآخر يربطه بقدرته على تسيير أمور حياته اليومية بما فيها مستلزمات الحياة المنزلية خاصة الاستهلاكية (أكل / لباس/ صحة/ تأثيث المنزل...إلخ).

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن معظم المبحوثين يرون بأن مستواهم المعيشي ضعيف جدا وذلك راجع لعدة أسباب سيتم توضيحها في الجداول اللاحقة أما المبحوثين الذين يرون بأن مستواهم متوسط فتمثله نسبة 15% بالنسبة للمجموعة الأولى و33.33% بالنسبة للمجموعة الثانية في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين يرون أن مستواهم المعيشي مرتفع 35% بالنسبة للمجموعة الأولى و25% بالنسبة للمجموعة الثانية وهذا من خلال ملاحظتي الشخصية لطريقة بناء المباني والمحلات التجارية ومصادر دخل أخرى.

وتختلف جوانب الإنفاق في مجتمع الدراسة من فئة إلى أخرى وذلك باعتبار أن المبحوثين أغلبهم من ذوي الدخل المحدود والمستوى المعيشي المنخفض وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم(29)يوضح توزيع أفراد العينة حسب جوانب الإنفاق الأكثر استهلاكا للمدخول

التجهيزات المتوفرة	المجموعة الأولى				المجموعة الثانية				المجموع العام	النسبة العامة
	نعم		لا				نعم			
	ك	%		ك	%		ك	%		
التغذية	13	%65	7	%35	60	%100	-	-	80	%100
التعليم	10	%50	10	%50	37	%61.66	23	%38.33	80	%100
تأثيث المنزل	12	%60	8	%40	18	%30	42	%70	80	%100
الصحة (الدواء)	17	%85	3	%15	35	%58.33	25	%41.66	80	%100

يختلف كل واحد من مجتمع البحث في طريقة استغلاله لمدخوله سواء من ناحية الإنفاق أو من ناحية الاستهلاك هذا الأخير الذي يوضح التباين الكبير في توزيع اهتمامات السكان بين التغذية والصحة والتعليم والاهتمام بالمنزل من حيث تأثيثه وبنائه.

وقد بلغت نسبة المبحوثين الذين يوجهون معظم مدخولهم إلى الصحة (الدواء) ما يمثل 85% بالنسبة للمجموعة الأولى و58.33% بالنسبة للمجموعة الثانية وهذا راجع لسوء ظروف المعيشية والبيئية التي تعاني منها المنطقة والتي انعكست سلبا على صحة المبحوثين كتدهور المحيط نتيجة التلوث وقلة الخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطنين على عكس المجموعة الثانية التي توجه معظم مدخولها إلى التغذية بما يمثل نسبة 100% وهذا ما يجعل الاهتمام بتأثيث المنزل وتصميمه ضعيفا عند المبحوثين واعتباره أمراً ثانويا بل ومستحيلا عند بعض الأسر خاصة تلك التي تعاني من الدخل الضعيف وتشتكي من كثرة مصاريف الدواء وغلاء المعيشة وهذا ما يمثل 30% بالنسبة للمجموعة الثانية أما بالنسبة للتعليم فتبلغ نسبته 50% بالنسبة للمجموعة الأولى و61.66% بالنسبة للمجموعة الثانية خاصة وأن التعليم حسب إجابات المبحوثين يحتاج إلى ميزانية خاصة وبتعبير أدق فإنهم يعتبرون اللباس والأكل الجيد من مستلزمات التعليم مثلها في ذلك مثل مستحقات التسجيل والأدوات المدرسية لأن الطفل يحتاج إلى عناية خاصة في جميع النواحي الجسمية والنفسية والاجتماعية.

جدول رقم(30) يبين توزيع أفراد العينة حسب وجود من يساعدهم على الإنفاق

الإجابـــــة	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
	ك	%	ك	%		
نعم	6	%30	%41	%18.33	17	%21.25
لا	14	%70	%49	%81.66	63	%78.95
المجموع الخاص	20	%100	%100	%100	80	1005

قد يكون هناك من المبحوثين ممن لا يجدون معاونا في مجال الإنفاق مثلما هو الحال بالنسبة لحوالي 70% بالنسبة للمجموعة الأولى و81.66% بالنسبة للمجموعة الثانية فهم لا يجدون من يشاركهم في الإنفاق لدرجة أن هناك بعض الحالات ممن لديهم أبناء في سن العمل حيث يتولى آبائهم مسؤولية الإنفاق عليهم حتى بعد الزواج باعتبار أن الابن لا يعمل والأب هو المسؤول عنه.

وهذا لا يعني أنه توجد عائلات أخرى يشترك فيها أكثر من فرد واحد في الإنفاق أما الزوجة أو الابن أو الأخ وذلك بما يمثل 30% بالنسبة للمجموعة الأولى و16.33% بالنسبة للمجموعة الثانية.

جدول رقم (31) يبين توزيع أفراد العينة حسب ادخارهم لجزء من مدخولهم

الإجابة	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
	ك	%	ك	%		
يدخـــر	8	%40	9	%15	17	%21.25
لا يدخـــر	12	%60	51	%85	63	%78.75
المجموع الخاص	20	%100	60	%100	80	%100

ومثلما كان الأمر بالنسبة للادخار فإن التحفظ وارد بالنسبة لمصادر الدخل الإضافية حيث وكما تبين من الجدول السابق أن معظم أفراد العينة وبما يمثل 60% بالنسبة للمجموعة الأولى و85% بالنسبة للمجموعة الثانية من العينة صرحوا بعدم ادخارهم لجزء من مدخولهم بينما يمثل 40% بالنسبة للمجموعة الأولى و15% بالنسبة للمجموعة الثانية وهذا راجع لعدة أسباب سوف نوضحها في الجدول الموالي.

جدول رقم (32) يبين توزيع أفراد العينة نظرتهم في أهمية الادخار

الفئـــات	التبريرات	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
		ك	%	ك	%		
يدخـــر	للاستثمار (توسيع الاعمال)	**06**	**% 30**	**04**	**% 6.66**	**10**	**% 12.5**
	لوقت الحاجة	**02**	**% 10**	**05**	**% 8.33**	**07**	**% 8.75**
لا يدخـــر	كثرة المصاريف	**02**	**% 10**	**13**	**% 26.66**	**18**	**% 22.50**
	غلاء المعيشة	**10**	**% 50**	**35**	**% 58.33**	**45**	**% 56.25**
المجموع الخاص		**20**	**% 100**	**60**	**% 100**	**80**	**% 100**

يشكل سؤال الادخار نوعا من الإحراج عند بعض المبحوثين لدرجة إيجاد صعوبة كبيرة في الحصول على نسب مقنعة لإجاباتهم فمعظم أفراد العينة يصرحون بعدم إمكانية إدخارهم وذلك ما يمثل 60% بالنسبة للمجموعة الأولى و85.00% بالنسبة للمجموعة الثانية وكانت تبريراتهم في عدم ادخارهم هو غلاء المعيشة وكثرة المصاريف من لباس وتغذية ودواء وما تبعها من المستحقات المنزلية في حين عبرت فئة اخرى من المدخرين قدرت بنحو 40% بالنسبة للمجموعة ونجدها خاصة عند ذوي المهن الحرة والتجارية وذلك بما يمثل 30% بالنسبة للمجموعة الأولى و6.66% بالنسبة للمجموعة الثانية في حين ترى فئة أخرى بضرورة الادخار لوقت الحاجة ونجدها خاصة عند أولئك الذين يمتهنون الوظيف العمومي كالتعليم وغيرها بحيث يعتبر الادخار بالنسبة لهؤلاء أمر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه.

جدول رقم(33-34) يبين توزيع أفراد العينة حسب وجود مصادر دخل إضافية ونوعها.

الإجابة	التبريرات	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
		ك	%	ك	%		
يوجد	عقـــارات ثابتـــــة	02	% 10	05	% 8.33	07	% 8.75
	عقـــارات منقولـــة	02	% 10	09	% 15.00	11	% 13.75
لا يوجـــــــــد		16	% 80	46	% 76.33	62	% 77.50
المجموع الخاص		20	% 100	60	% 100	80	% 100

اعتبارا من أن معظم أفراد العينة ليس لديها من يساعدها على الإنفاق وكذلك لا تستطيع الادخار نتيجة كثرة المصاريف وغلاء المعيشة فمن البديهي أن تكون النسبة الكبيرة من فئات العينة ليس لديها مصادر دخل إضافية وذلك لأن أغلبية الأسر لم تكتفي ذاتيا وهذا ما عبرت عنه نسبة 80% بالنسبة للمجموعة الأولى و76.33% من المجموعة الثانية وهي تمثل الطبقة الكادحة في المجتمع.

في حين توجد فئة أخرى من مجتمع الدراسة (رقايزي / قواجلية) لديها مصادر دخل إضافية وذلك بما يمثل 20% بالنسبة للمجموعة الأولى و23.33% بالنسبة للمجموعة الثانية وتتمثل هذه المصادر في المحلات التجارية وسيارات الأجرة والأراضي الفلاحية وهذه النسبة أغلب فئاتها من التجار وأصحاب المهن الحرة الذين يقطنون مساكن راقية ويطمحون دائما إلى حياة أفضل عن طريق الاستثمار الدائم وتوسيع الأعمال واكتساب المال.

المحور السادس بيانات حول الوسط البيئي

يتعرض هذا المحور بالتحليل للبيانات الواردة حول رأي المبحوثين في أهمية المناطق التي يقيمون فيها ومدى شعورهم بالراحة أثناء وجودهم بهذا الحي ومعرفة أهم المشروعات التي يحتاجها السكان وكذا أهم المشكلات التي تعاني منها مناطقهم ورأيهم في حل هذه المشكلات وفيما يخص السؤال رقم 36 فإن معظم إجابات المبحوثين كانت بالارتياح في المناطق التي يقيمون فيها ونسبة عدم الارتياح كانت ضعيفة جدا قدرت بنحو 10% بالنسبة للمجموعة الأولى و1.66% بالنسبة للمجموعة الثانية وكان تبريرهم في ذلك أن مناطقهم عبارة عن أحياء غير حضرية.

أما بالنسبة للسؤال رقم 41 فقد وردت إجابات المبحوثين في كلتا المجموعتين بعدم وجود جوانب أخرى لم يتم التطرق إليها من خلال أسئلة الاستمارة وكل البيانات المتعلقة بالوسط البيئي سوف يتم توضيحها والتعرض إليها على التوالي.

جدول رقم (35) يبين توزيع أفراد العينة حسب شعورهم بالراحة لوجودهم بهذا الحي

الإجابـــة	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
	ك	%	ك	%		
نعم	18	%90	59	%98.33	77	%96.25
لا	2	%10	1	%1.66	3	%3.75
المجموع الخاص	20	%100	60	%100	80	%100

تقاس درجة الارتياح في أي منطقة من المناطق بمدى ملائمة الظروف الضرورية للعيش الكريم كنظافة المحيط وطبيعة الصلة التي تربط الأفراد بعضهم ببعض وهذا ما يمثل 90% من أفراد العينة بالنسبة للمجموعة الأولى و77% من أفراد العينة بالنسبة للمجموعة الثانية وهي الفئة التي تعبر بأنها مرتاحة في هاتين المنطقتين على عكس فئات أخرى من المجتمعين من تعبر بأنها غير مرتاحة للعيش في هذا الحي وهو ما يمثل 10% بالنسبة للمجموعة الأولى و1.66% بالنسبة للمجموعة الثانية باعتبار أن مناطقهم تعاني من العديد من المشاكل التي تعيق نموها بطريقة عقلانية وحضرية.

الجدول رقم (37) يبين أفراد العينة حسب تقديرهم لأهمية مناطقهم

الإجابة	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
	ك	%	ك	%		
أفضل شأنا من المناطق الأخرى	06	%30	15	%25	21	%26.25
مثل بقية المناطق	10	%50	45	%75	55	%68.75
أقل شأنا من المناطق الأخرى	04	%20	-	-	04	5
المجموع الخاص	20	%100	60	%100	80	%100

يرتبط تقدير السكان لأهمية المناطق التي يقيمون بها بعدد من الظروف والعوامل وبالأخص ما توفره هذه المناطق من إمكانيات وما تحققه من مشاريع فيها إشباع للرغبة في الاستقرار والإقامة ومن الجدول السابق يتضح اختلاف المبحوثين في تقريرهم لأهمية مناطقهم مقارنة مع المناطق الأخرى في المدينة حيث تبين هذه المقارنة جانبا من طبيعة العلاقة التي يقيمونها مع محيطهم في محاولة تقييمهم لهذا المحيط بما يحتويه من مواقع وما يبرزه من أنماط وأشكال وما يتميز به من مرافق وخدمات ومن خلال الجدول يتضح أن 50% من إجابات المبحوثين بالنسبة للمجموعة الأولى و75% بالنسبة للمجموعة الثاني يرون أن مناطقهم لا تقل شأنا عن بقية المناطق بل فقد تكون أحسن منها في أحيان أخرى لو وجدت هذه المناطق الحلول الناجعة لحل المشاكل التي تعيشها كلتا المجموعتين في حين يصرح البعض من أفراد العينة وهو ما تمثله نسبة 30% بالنسبة للمجموعة الأولى و25% بالنسبة للمجموعة الثانية يصرحون بأن مناطقهم أفضل من المناطق الأخرى مهما ميزها بعض التأخر إلا أن توفر الجوار الملائم وطول الإقامة قد خلفت الألفة والرغبة في الاستقرار.

جدول رقم (38) يبين توزيع أفراد حسب نوع المشاكل التي تعانيها مناطقهم

نوع المشاكل	المجموعة الأولى				المجموعة الثانية				المجموع العام	النسبة العامة
	نعم		لا		نعم		لا			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
التلوث	20	%100	-	-	3	%5	75	%95	80	%100
قلة الانارة	12	%60	8	%40	-	-	60	%100	80	%100
انعدام الغاز	12	%60	8	%40	45	%75	15	%25	80	%100
المياه غير صالحة للشرب	-	-	20	100 %	50	%83.33	10	%16.66	80	%100
تدهور الطرق	9	%45	11	%55	60	%100	60	1005	80	%100

وفيما يخص إطار الحياة لأفراد مجتمع البحث وتقديرهم لذلك فإن معظم الإجابات تدور حول النقائص المتعلقة ببيئة مناطقهم ذلك أن المدينة مجال الدراسة تعاني معظم أحيائها وخاصة القديمة منها من غياب التهيئة العامة وخاصة ما تعلق بالشوارع والممرات.

وقد أشار إلى ذلك عبر ذلك ما يمثل 55% بالنسبة للمجموعة الأولى و100% بالنسبة للمجموعة الثانية من الإجابات التي عبر عنها أصحابها من خلال الصعوبات التي تواجههم بسبب عدم توفر الطرق والممرات المهيئة والملائمة لمناطقهم مما يعيق حركتهم اليومية وخاصة في أيام تساقط الأمطار أو خلال أيام الجفاف.

وفي هذا السياق ذكر حوالي 100% بالنسبة للمجموعة الاولى و95% بالنسبة للمجموعة الثانية من المبحوثين أن غياب الاهتمام بالمناطق من قبل السلطات المحلية أدى بمحيطهم السكني إلى التدهور، وذلك رغم اعترافهم بدور السكان الغائب كذلك وخاصة فيما يتعلق يتراكم الأوساخ مداخيل الأحياء وعبر مختلف الأماكن فيها إلى جانب غياب المساحات الخضراء وانتشار بقايا الأشغال في كل مكان، وفي نفس السياق صرح ما يمثل 40% بالنسبة للمجموعة الأولى و75% بالنسبة للمجموعة الثانية بانعدام المرافق الضرورية التي يحتاجها الإنسان لاسيما للغاز وذلك ما عبرت عنه نسبة 60% وبالنسبة للمجموعة الاولى و75% بالنسبة للمجموعة الثانية ممن يشتكون من انعدام الغاز في

مساكنهم ونقص في المياه الصالحة للشرب وكذلك نقص في الانارة العمومية بمناطقهم وكل هذه المشاكل تؤثر سلبا على سكان المنطقة.

جدول رقم 39 يبين طريقة حل المشاكل الموجودة بالمنطقة

الإجابة	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموع العام	النسبة العامة
	ك	%	ك	%		
تعاون السكان مع البلدية	19	%95	20	%33.33	39	%48.75
القيام بأعمال تطوعية	1	%5	38	%63.33	39	%48.75
تأسيس لجنة حي	-	-	2	%3.33	2	%2.5
القيام بأعمال الشغب	-	-	-	-	-	-
المجموع الخاص	20	%100	60	%100	80	%100

كل مدينة من المدن الجزائرية تعاني العديد من جملة من المشاكل سواء من ناحية المباني أو من ناحية المحيط لكن الاختلاف يكمن في طريقة كل واحد هنا في حل تلك المشاكل ففيها يخص المجموعة الأولى يصرح افراد العينة فيه بنسبة 95% بضرورة تعاون السكان مع البلدية كل المشاكل التي يعاني منها حي رقايزي على عكس المجموعة الثانية الذي يرى أصحابه بضرورة القيام بأعمال تطوعية تجمع أهالي المنطقة فيما يخص تهيئة المحيط من كل جوانبه وذلك بأنهم يرون أم مثل هذه المشاكل لن تستطيع البلدية القيام بها بمفردها وإنما هي مسؤولية أهالي الحي وقد بلغت نسبتهم 63.33% وهي نسبة لا يستهان بها مقارنة مع باقي الاقتراحات الأخرى وهذا وإن دل على شيء إنما يدل على مدى وعي السكان بضرورة العيش في محيط نقي بعيد كل البعد عن التلوث والأوساخ والقذارة وذلك بإصلاح ما يجب إصلاحه.

ومن مشكلات النمو عدم استيعاب الهيئات المشرفة للتنمية وللمشاكل الموجودة بهذه المدينة كغياب المرافق والخدمات الأساسية التي يحتاجها كل فرد في المجتمع خاصة في مجتمع البحث سواء بالنسبة للمجموعة الأولى التي تمثل حي رقايزي أو بالنسبة للمجموعة الثانية التي تمثل حي قواجلية.

جدول رقم(40) يبين توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في نوع المشاريع التي يحتاجها الحي

أهم المشروعات	المجموعة الأولى				المجموعة الثانية				المجموع العام	النسبة العامة
	نعم		لا		نعم		لا			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
تعبيـــد الطـــرق	11	%55	9	%45	60	%100	-	-	80	%100
مراكز ثقافيـــة	5	%25	15	%75	25	%14.66	35	%58.33	80	%100
توفيرالخدمات الأساسية	12	%60	8	%40	50	%83.33	10	%16.66	80	%100

فيما يخص أهم المشروعات التي يحتاجها مجتمع البحث فهي مطالب ليست بالمستحيلة وإنما هي بالضرورة حيث يحتاجها كل إنسان منا ويصرح ما يمثل 55% بالنسبة للمجموعات الأولى و100% بالنسبة للمجموعة الثانية بضرورة تعبيد الطرق وتهيئة المجال حتى يتخلص السكان من التلوث والأوساخ الموجودة بمناطقهم وتسهل عليهم عملية التنقل داخل المدينة وهناك فئة أخرى من إجابات المبحوثين بالرغم من قلتها إلا أنها موجودة حيث قدرت بنحو 25% بالنسبة للمجموعة الأولى و41.66% بالنسبة للمجموعة الثانية ممن يرون بضرورة انجاز مركز ثقافي فيه في أحيائهم لأن مركز واحد (معطي بشير) في مدينة كهذه لا يفي احتياجات المواطنين الأساسية.

نفس الشيء بالنسبة للمبحوثين الذين لا تتوفر سكناتهم على الخدمات الأساسية كغاز المدينة والمياه الغير صالحة للشرب وهذا بما يمثل نسبة 60% بالنسبة للمجموعة الأولى و83.33% بالنسبة للمجموعة الثانية خاصة وأن متطلبات الحياة الجيدة تتطلب وجوب توفير مثل هذه الخدمات التي تعتبر أساسية في حياة كل واحد منا.

النتائج:

لكل دراسة علمية مجموعة من النتائج المختلفة التي تمس جميع المجالات تقريبا ورغم توصل الدراسة إلى نتائج مختلفة ومتعددة فإن الموضوعية تفرض علينا الالتزام بما حددته أهداف الدراسة وفرضيتها وبالرغم من الصعوبات الكبيرة التي واجهتنا أثناء فترة البحث خاصة تلك المتعلقة بنقص المراجع وصعوبة الظروف التي تحيط بمجتمع البحث، ولذلك سوف يتم التعرض إلى هذه النتائج حسب المحاور التي تتضمنها الاستمارة وذلك كمايلي:

أولا: الخصائص العامة لمجتمع البحث

1- يتكون أفراد مجتمع البحث من الفئات الفاعلة ومن الراشدين الذين يحملون بوعي عناصر ثقافة مجتمعهم ويعبرون عنها بصدق وهذا ما عبرت عنه نسبة 90% بالنسبة لكلتا المجموعتين وقد وردت نسبة المبحوثين الذكور أكثر من المبحوثات باعتبارهم مسؤولين مسؤولية كاملة عن المنزل وكل المصاريف المترتبة عنه.

2- معظم أفراد العينة من خلفيات ريفية، ولهذه الخلفية تأثير قوي في تحديد وتشكيل خصائص المدينة وميزاتها وهذا ما عبرت عنه نسبة 55% من المبحوثين الذين ولدوا في الأرياف والقرى والمداشر وقدموا إلى المدينة قصد العمل والاستقرار والقيام بأنشطة مختلفة.

3- يتميز مجتمع البحث بالتكامل الأسري وانخفاض ظاهرة الطلاق فيه ويرجع ذلك إلى وعي المبحوثين بآثار الطلاق السلبية على المجتمع بوجه عام والعائلة بوجه خاص وذلك بما يمثل 2.5% فقط من حجم المجتمع البحث الكلي.

4- يتميز مجتمع البحث بزيادة حجم أفراد الأسرة النووية فيه شأنه في ذلك شأن النظام الأسري التقليدي (العائلة الممتدة) وهذا بما يمثل 30% من مجتمع البحث الكلي الذين تتراوح عدد أفراده ما بين [3-7] داخل العائلة الواحدة وهذا بما يثبت أن قانون تحديد النسل لم يجد صداه في مجتمعاتنا العربية لاسيما المجتمع الجزائري.

5- يتميز النشاط المهني في مجتمع البحث بالتخصص وانتشار الاعمال الحرة نتيجة لسيطرة الأنشطة الغير الرسمية على القاعدة التجارية بالمدينة وهذا بما يمثل 48.48%.

6- انخفاض نسبة التعليم في المجتمع البحث التي لا تتجاوز المستوى الابتدائي في الغالب إلى جانب بروز ظاهرة الأمية بجوالي 36.25% وهذا راجع إلى كثرة

الترحال من جهة وإلى سياسة التجهيل التي تبعتها السياسة الاستعمارية ضد الشعب الجزائري أثناء فترة الاحتلال، لكن هذا لا يمنع من وجود فئات معينة أكملت تعليمها الثانوي والجامعي وهذا ما عبرت عنه نسبة 13.75% من حجم المجتمع الكلي.

ثانيا: الهجرة والتنقل

1- أغلب أفراد المجتمع المبحوث انتقلوا إلى المدينة وبالرغم من تعدد الأسباب التي دفعتهم إلى الهجرة إلا أن هدفهم الأساسي كان البحث عن الاستقرار والعمل وهذا بما يمثل 61.25% أما بالنسبة المتبقية فتوزعت بين الاستفادة من فرص التعليم الذي كانت مناطقهم محرومة منه لتأثير الظروف الأمنية (السنوات الأخيرة) التي دفعت العديد من سكان المناطق المعزولة إلى الهجرة نحو المدن الكبرى هربا من الإرهاب (خاصة فترة السبعينات) وهذا ما سوف نوضحه من خلال تبيان الفترة الزمنية التي شهدت انتقال عدد هائل من السكان فيها شهدت فترة السبعينات [1990-1995] هجرة العديد من السكان إلى هذه المدينة وذلك بما يمثل 22.5%.

2- لم يعد الانتماء القرابي والعشائري يؤثر في اختيار مناطق الإقامة والاستقرار لأن ظروف العمل ومنطق الحياة الحضرية فرضت على ساكنيها سلوكات معينة تولد فيهم النزعة الفردية وتقدمها على الانتماء إلى الجماعة وهذا بما يمثل 53.75% ممن كان العمل عندهم من أهم الأسباب التي كانت دافعا قويا لاقامتهم في هذه المدينة لدرجة أن هناك من المبحوثين من يؤيدون فكرة الانتقال مرة أخرى إذا ما توفرت لديهم فرص حياة أفضل لكن هذا لا يمنع من وجود فئات أخرى انتقلت إلى المدينة لقربه من الأهل والأقارب.

ثالثا: المسكن واستعمالاته

1- من عوامل الاستقرار النفسي والجسدي لكل واحد منا هو امتلاك السكان للسكنات التي يقيمون فيها بما يمكنهم من إدخال تعديلات عليها حسب أذواقهم ورغباتهم وكانت نسبة 50% من افراد العينة ممن يملكون مساكنهم ولهم حرية التصرف فيها حسبما يشاءون على عكس أولئك الذين تحصلوا عليها عن طريق الاستأجار.

2- تتوفر معظم مساكن المبحوثين على الوسائل والتجهيزات الضرورية فحسب وهذا راجع إلى محدودية دخل الأفراد وانخفاض مستواهم المعيشي.

3- معظم السكنات تفتقر لأدنى الخدمات والمرافق الضرورية التي يحتاجها الإنسان في حياته العادية وهذا ما جعلهم يعانون من العديد من المشاكل لاسيما تلك المتعلقة بانعدام الغاز في الكثير من المساكن وهذا ما عبرت عنه نسبة 63% من مجتمع الدراسة إلى جانب قلة الإنارة وانعدام المرافق الأساسية.

رابعا الحالة المهنية:

1- من خلال المعاينة الميدانية تبين أن المهنة الغالبة لكلتا المجموعتين (رقايزي وقواجلية) تتمثل كما سبق الإشارة إليه في الأعمال الحرة والتجارة التي وجدت طريقها في هذه المدينة وذلك بما يمثل 48.38% وبهذا فقدت الفلاحة طابعها العام وأصبحت تقتصر في معظمها على المنتوجات الصناعية.

2- اغلب فئات العينة غير راضية عن وضعها المهني الحالي وذلك بما يمثل 70% وهذا راجع لعدة أسباب أهمها انخفاض الأجور وهذا ما عبرت عنه نسبة 69.64% وانعدام فرص الترقية بنسبة 21.42% وهذه الفئات مستعدة للهجرة مرة أخرى إذا ما توفر لديها عمل أفضل وبأجر أحسن.

خامسا الحالة الاقتصادية:

1- انخفاض المستوى المعيشي لدى مجتمع البحث واقتصاره على الجوانب الضرورية فقط وهذا ما تمثله نسبة 43.75% من حجم العينة لأن معظم عائلات المبحوثين تنتمي إلى الطبقة الفقيرة والمتوسطة.

2- غياب نظام الادخار إلا ما ورد عند البعض وكان ذلك في حدود ضيقة جدا وهذا راجع إلى غلاء المعيشة (التغذية) وكثرة المصاريف (إيجار، لباس، صحة).

3- عدم توفر مصادر دخل إضافية عند اغلب أفراد مجتمع البحث وهذا بما يمثل 77% لأن مستحقات المنزل وحدودية الأجر لا تسمح لهم بالادخار لكن هذا لا ينفي من وجود فئات أخرى من المبحوثين ممن يدخرون جزءا من مدخولهم للاستثمار أو إنشاء مشاريع معينة وهذا ما عبرت عنه نسبة 8.33% ونجدها خاصة عند أولئك الذين يملكون مساكن ضخمة من حيث الشكل والمضمون وهم الذين يمتهنون التجارة والأعمال الحرة.

4- معظم أفراد العينة تعاني من تدني مستواها الاقتصادي الذي انعكس سلبا على مستواهم المعيشي ذلك لغياب من يساعد رب العائلة في الإنفاق وتحمله مسؤولية الإنفاق بمفرده وهذا بما يمثل 78.95% من إجابات المبحوثين.

سادسا الوسط البيئي

1- الرضي النسبي على الوضع المعيشي المميز لمجتمع البحث والرغبة الدائمة في الوصول إلى المستوى أفضل.

2- تدهور المحيط وانتشار الأوساخ والتلوث.

3- انعدام المرافق الأساسية كالغاز وقلة الإنارة وعدم توفر المياه الصالحة للشرب.

4- وعي المبحوثين بضرورة تعاونهم مع البلدية للقضاء على المشاكل التي يعيشونها داخل محيطهم وهذا ما عبرت عنه 48.75%.

5- بالرغم من المشاكل التي يعيشها معظم الأحياء المتواجدة داخل المدينة إلا أن نسبة كبيرة من المبحوثين تعبر عن ارتياحهم في منطقتهم وذلك بما يمثل 96.25% ويرون بأنه لا فرق بينها وبين المناطق الأخرى وأن أحيائهم تحتاج إلى العناية بها فقط عن طريق تعبيد الطرق وتهوئة المكان وتشجيرها.

وبناءا على ما سبق، فإن هذه النسب تمشي في إطار ما أشارت إليه أهداف البحث وفرضيته الأساسية وذلك من خلال:

أ- زيادة النمو السكاني الذي أثر على طاقة المرافق والخدمات وفي استيعابها للحاجات الأساسية للسكان.

ب- تدهور حالة المحيط من إنارة وخدمات وهذا المؤشر تحقق نسبة 100% بالنسبة للمجموعة الأولى و95% بالنسبة للمجموعة الثانية.

ج- تحكم وانتشار ظاهرة البناء الفردي والفوضوي وهذا المؤشر تجلى بنسبة 33.33% في المجموعة الثانية.

د- تعدد أنماط المباني والعمران.

هـ- اللاتجانس السكاني الناجم عن الهجرة الريفية المتوافرة إلى المدينة من الأرياف وهذا المؤشر محقق بنسبة كبيرة جدا لدرجة أن معظم أفراد العينة كانوا يقيمون في قرى وهاجروا إلى المدينة نتيجة لعدة أسباب للعمل أو الإقامة أو لظروف أمنية.

وبهذا فقد بينت الدراسة الميدانية أهم الخصائص المميزة لمجتمع المدينة الذي يميزه التعدد في الانتماء الريفي الذي يحكم علاقات القرابة والجوار في المناطق السكنية إلى جانب الزيادة السكانية المرتفعة نتيجة للهجرة الريفية والتي أدت إلى انتشار العمران الغير مخطط بصورة تلقائية وهو ما ذهبت إليه الفرضية ومؤشراتها وأهدافها.

الاقتراحات:

توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج التي كشفت عن قضايا ومشاكل كثيرة لها تأثيرها المباشر على نمو المدينة في محاولة منا لفهم علاقة الإنسان بمحيطه ومكنتنا من تقديم الاقتراحات التالية:

1- ضرورة التحكم في نمو المدينة بتوجيه هذا النمو إلى ما يحقق حاجات السكان المتنامية.

2- تشجيع العمل الفلاحي ودعمه بوسائل حديثة وضمان فرص الاستقرار للسكان.

3- ضرورة القضاء على البناءات الفوضوية (المتخلفة) وذلك بإخضاعها لعمليات التخطيط من طرف الجهات المختصة.

4- التخفيف من حدة النزوح الريفي وذلك بتنمية الريف وتطوير التجمعات الثانوية قصد تثبيت السكان في مناطقهم الأصلية.

5- وضع شبكات عمل لمراقبة مصادر التلوث وإنشاء مصفاة للمياه القذرة وتوزيعها.

6- ضرورة تزويد المناطق الشبه الحضرية بالخدمات الأساسية كالغاز، الكهرباء، المياه الصالحة للشرب وتعبيد الطرق وغيرها وذلك بلفت انتباه السلطات المعينة لمعاناة هؤلاء السكان.

7- ضرورة تهيئة المحيط باعتباره الواجهة الأساسية للمدينة.

8- ضرورة الاهتمام بمناطق المحيط والعمل على تحويلها إلى مناطق جذب لسكان المدينة وذلك بالتركيز على برامج التنمية الحضرية في تلك المناطق.

9- القضاء على الأنشطة الغير رسمية والتركيز على الصناعات المدعمة للتنمية والتي تساهم في رفع المستوى المعيشي لدى الأفراد.

10- ضرورة توفير المرافق الصحية والترفيهية والرياضية في المناطق التي تعرف عجزا في مجتمع الدراسة.

- كل تلك المسائل وغيرها لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تم ذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية وتحسيسهم بضرورة إيجاد حلول جذرية يضمن من خلالها نمو المدينة بشكل مخطط ومنظم.

- الخاتمـــة:

من خلال كل ما سبق نستنتج أن الجزائر اليوم تعاني من الكثير من الصعاب والمشاكل التي أصبحت خطرا حقيقيا يهدد أمن البلاد ونموها سواء في مجال التعمير أو في مجال الهجرة تجاه المدن الكبرى والداخلية خاصة وأن تخطيط المدن هو نتيجة لتركيب عمراني وإبداع معماري يرتكز على خصوصيات معينة بتلك المدينة أو المنطقة وفق انتمائها الحضاري، هذه المعطيات التي يمكن استخدامها في نمط ومنهج حياة الناس الذي من خلاله يمكننا تحديد العلاقات الوظيفية فيه من عادات وتقاليد وأعراف لأن هذه العلاقة لا تنتهي عند انتهاء محيط البيت فقط بينما هي جزء بسيط من امتداد لخارجه من هياكل قاعدية وتجهيزات ضرورية ومرافق اقتصادية وثقافية.

وتعتبر مدينة عين مليلة من أهم المدن المتوسطة التي عرفت تحولات سريعة في مجالها وعلى جميع الأصعدة لدرجة أنها احتلت الصدارة في الألفية الأخيرة في مجال قطاع الغيار وكذا الأنشطة التجارية المختلفة.

لكن كل ذلك التطور في المباني وفي الأنشطة كانت له آثار سلبية على مرفولوجية المدينة لاسيما في مجالي الدراسة (حي رقايزي، حي قواجلية) وما خلفه هذا التطور من مشكلات كثيرة مثل التوسع الغير مخطط أو العشوائي وكذلك النزوح الريفي تجاه المدن الكبرى والمتوسطة إلى جانب تدهور المحيط الخارجي كانتشار التلوث وتدهور الطرق وقلة الإنارة وكذلك إحلال الضبط الغير الرسمي محل الضبط الرسمي وظهور الآفات الاجتماعية كالفقر والسرقة والجريمة والعنف بأنواعه المختلفة.

إلى جانب تدهور معيشة الفرد نتيجة لمحدودية الأجر وقصورها على متطلبات المسكن بكل ما يحمله من دلالات كالغذاء والإيجار واللباس والصحة إلى جانب نقص المرافق الأساسية والخدمات وغيابها في أحيان كثيرة وانحصارها على المركز فقط كالغاز والكهرباء وقلة المياه الصالحة للشرب كل تلك المشكلات وغيرها كثير تعيشها مجتمعا الدراسة وهذا نتيجة لسوء التخطيط من قبل الجهات المختصة التي من المفروض أن تعطي الأولوية القصوى لراحة الفرد قبل إعطائها للعمران.

-المراجـــع:
أولا : المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب

1 اسماعيل قيرة، علم الإجتماع الحضري ونظرياته، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2004/2003.

2 أجيرون (شارل روبير)، تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة عيسى عصفور ،منشورات عويدان بيروت 1961.

3 أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، مكتبة البناء، الطبعة الأولى، 1970.

4 إلياس شرفة، مشكلات المدينة الجزائرية بين النزوح الريفي والتكيف الحضري، فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية، منشورات منتوري، قسنطينة، 2004/2003.

5 ابراهيم التوهامي، الأحياء المتخلفة بين التهميش والبناء السوسيو اقتصادي، مختبر الإنسان والمدينة، منشورات جامعة منتوري قسنطينة.

6 السيد عبد العاطي السيد، علم الإجتماع الحضري (مدخل نظري)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الجزء الأول، 1981.

7 السيد الحسيني، المدينة (دراسة في علم الإجتماع الحضري)، دار المعارف، القاهرة، 1981.

8 السيد الحسيني، الصناعة والمجتمع في أقطار العالم، دار المعارف، القاهرة، 1987.

9 التير مصطفى، اتجاهات التحضر في الوطن العربي، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 1995.

10الكردي محمود، التحضر (دراسة المجتمع)، دار المعارف، الجزء الأول، الجزائر، 1986.

11 برنارد نوتيه، السكن الحضري في العالم الثالث، ترجمة محمد علي بهجت الفاضلي، دار المعارف، الإسكندرية، 1987.

12 بشير التجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

13 بشير التجاني، مفاهيم و آراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

14 بن السعدي اسماعيل، اشكالية المحيط، ملتقى أزمة المدينة، جامعة منتوري قسنطينة، 2004/2003.

15 بودون عبد العزيز، التوسع في المجال الحضري واستعمالات الأرض في المدن الجزائرية، ملتقى أزمة المدينة منشورات جامعة منتوري قسنطينة ، 2004/2003 .

16 جيرالد بريز، مجتمع المدينة في البلاد النامية (دراسة في علم الإجتماع الحضري)، ترجمة محمد الجوهري دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989 .

17 حسن الساعاتي، التصنيع والعمران، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1980.

18 حسن الساعاتي، علم الإجتماع الصناعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

19 رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية، دار هومة، الطبعة الأولى الجزائر، 2002 .

20 رشوان عبد الحميد، المدينة (دراسة في علم الإجتماع الحضري)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية الطبعة الخامسة، 1989 .

21 شريف رحماني، الجزائر غدا (وضعية التراب الوطني)، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، بدون سنة.

22 صالح لوجلي الزوي، علم الإجتماع الحضري، منشورات جان قابوس، ليبيا، الطبعة الأولى، 2002.

23 عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة بن أتاسي، المطبعة التجارية، الجزائر، بدون طبعة، بدون سنة.

24 عبد الإله أبو عياش، اسحاق يعقوب القطب، اتجاهات المعاصرة في الدراسات الجزائرية، وكالة المطبوعات الجامعية، الكويت، 1980 .

25 عبد الباقي زيدان، علم الإجتماع الحضري والمدن المصرية، دار القاهرة، 1974.

26 عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الإجتماعي، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1971.

27 عبد المجيد عبد الرحيم، علم الإجتماع الحضري، مكتبة الأنجلومصرية، بدون طبعة، بدون سنة.

28 عبد الفتاح محمد وهيبة، جغرافية العمران، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1975.

29عاطف وصفي، دراسات في علم الإجتماع الحضري، دار المعارف، مصر، 1965.

30 عبد الحميد دليمي، السياسات الحضرية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2004/2003.

31 علي عبد الرازق الجلبي، علم الإجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندربة، 1987.

32 عبد الهادي لعروق، المدينة الجزائرية وممارسات التهيئة (حوليات وحدة البحث إفريقيا و العالم العربي) جامعة منتوري قسنطينة، الطبعة الثالثة، 1999.

33 عبد الهادي لعروق، المدينة الجزائرية وممارسات التهيئة(حوليات وحدة البحث إفريقيا و العالم العربي) جامعة منتوري قسنطينة، 1997.

34 عمار بوحوش، محمد الدنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1995.

35 عبد المنعم نور، الحضارة والتحضر، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الأولى، 1970.

36 عبد الباسط محمد حسن، علم الإجتماع الصناعي، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، 1972.

37 فادية عمر الجولاني، علم الإجتماع الحضري، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، 2000.

38 كمال المتوفى، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، دار ابن خلدون، بيروت، 1980.

39 كمال بوناح، الهجرة الريفية ومشكلة البطالة في المدن الجزائرية، ملتقى أزمة المدينة، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2004/2003.

40 كويتلوف، التحضر في الشرق الأوسط، ترجمة رمضان عربي خلف الله، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1984 .

41 لويس ممفورد، المدينة على مدى العصور (أصلها، نشأتها، تطورها)، المكتبة الأنجلومصرية، الجزء الأول، 1964.

42 محمد علي محمد، علم الإجتماع والمنهج العلمي (دراسة في طرائق البحث وأساليبه)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 1982.

43 محمد حسن غامري، ثقافة الفقر (دراسة في انتروبولوجية التنمية الحضرية)، مركز النشر التوزيع، الإسكندرية.

44 محمد عباس ابراهيم، التصنيع والمدن الجديدة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1986.

45 محمد فؤاد حجازي، الأسرة والتصنيع، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، 1975.

46 محمد زياد عمر، البحث العلمي (الخطوات المنهجية للبحوث الإجتماعية)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1995.

47 مربيعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

48 محمد السويدي، مقدمة في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

49 محمد طلعت عيسى، فلسفة التغيير المخطط، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1971.

50 محمد عاطف غيث، علم الإجتماع الحضري، دار النهضة العربية، بيروت، بدون طبعة، بدون سنة.

51 محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علم الإجتماع الحضري والريفي، دار الكتب الجامعية، الطبعة الثانية، 1975.

52 محمد حافظ، النمو الحضري في المجتمع المصري (دراسة ثنائية تاريخية)، دار سعيد رأفت للطباعة والنشر القاهرة، 1987 .

56 مهى سهيل المقدم، معوقات التنمية الإجتماعية وتحدياتها، لبنان، 1978.

57 محمد عاطف غيث، علم الإجتماع (دراسة تطبيقية)، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974.

58 مريم أحمد مصطفى، عبد الرحمان عبد الله، المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.

59 ناصر الدين سعيدوني، مقالات في تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 .

60 يوسف عنصر، بعض مشكلات المدينة، ملتقى أزمة المدينة الجزائرية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة 2004/2003 .

ب – *المجلات و الجرائـد* :

- **المجلات** :

ابن عباس حرم كغوش سامية، سياسة التمليك والتأجير المتبعة في الجزائر، مجلة البحث الإجتماعي، العدد السادس، 2004 .

البشير التيجاني، توطن المناطق الصناعية (دراسة لبعض النماذج في الغرب الجزائري)، مجلة المدينة، العدد 37، الكويت، 1989 .

طاهر جاسم التميمي، مسارات التحول الحضري، مجلة المدينة العربية، السنة الرابعة، الكويت، 1987.

- الجرائد :

1 – جريدة المساء، صفحة المجتمع، ركن محطات، العدد 272، 1994/10/09.

جـ – *الرسائل الجامعية* :

1- أحمد بن ميسي، التحضر والتصنيع في الجزائر (حالة الإقليم الشمالي الشرقي)، أطروحة دكتوراه دولة، قسنطينة، 1999 .

2- بن السعدي اسماعيل، الثقافة والعمران (دراسة في خصائص مناطق المحيط)، أطروحة دكتوراه دولة في علم الإجتماع التنمية، 2001-2002.

1- باش تارزي شهرزاد، التحضر والاستثمار في ولايتي ميلة وقسنطينة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنمية، 1998.

2- حميد خروف، التصنيع و أثره في تغيير القيم لدى العمال الصناعيين من أصل زراعي، رسالة ماجستير في الاجتماع التنمية ، قسنطينة ، 1987 .

3- علي بوعناقة ، العمران غير المخطط (دراسة استطلاعية للأحياء الشعبية بقسنطينة) ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة ، جامعة الجزائر، 1978 .
4- عواجة محمد قلماني ، ولاية قسنطينة الاستثمار الخاص بين التهيئة و اقتصاد السوق ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنمية ، قسنطينة ، 1996 .
5- نويصر بلقاسم ، التصنيع و التغير الاجتماعي ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنمية ،قسنطينة ، 1990 .

د - الوثائق باللغة العربية:

1-المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ،لجنة التهيئة العمرانية و البيئة ، مشروع التقييم التمهيدي حول المدينة الجزائرية و المصير الحضري للبلاد ، الدورة 1998/12//12 .
2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، حزب جبهة التحرير الوطني ، الميثاق الوطني .
3-الديوان الوطني للإحصاء ، التعداد الرابع للسكن و السكان، 1998 .
الإحصاء الجزائري في أرقام ، قسم التنظيم الإقتصادي للولاية ، قسنطينة ، .1989
4- التعداد العام للسكن والسكان، 1977 – 1980.
5- بطاقة معلومات اقتصادية، مديرية التخطيط، أم البواقي، 2000.
6- حزب جبهة التحرير الوطني، التخطيط والتنمية، تقييم مخططات التنمية الجزائري، الجزء الأول ،1983.
7- حزب جبهة التحرير الوطني ، مقررات اللجنة المركزية (1979-1983)، الجزء الأول ، 1983.
8- حزب جبهة التحرير الوطني ، التخطيط و التنمية ، الباب الرابع حول الإسكان ، الجزائر ، 1982 .
9- مخطط شغل الأرض رقم 4 المرحلة النهائية (حي رقايزي) ، مكتب الدراسات بميلة ، سبتمبر ، .2001
10- مخطط شغل الأرض ، المرحلة الثانية (حي قواجلية رابح) ، مكتب الدراسات دنيا اسكندر ، .2004

11- منوغرافية الولاية ، مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية ، أم البواقي ، 1998.

12- وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية ، مشروع المخطط الخماسي (1980-1984) ماي ، 1980 .

هـ - المقابلات :

1-رئيس المصلحة التقنية ، بلدية عين مليلة ، 2005 .

2-الكاتب العام ، عين مليلة ، 2005.

3-رئيس المصلحة التقنية ، عين كرشة، 2005 .

4-الكاتب العام ، ولاية أم البواقي ، 2006

5-رئيس المصلحة التقنية ، ولاية أم البواقي ، 2006 .

6-مدير مكتب الدراسات الهندسية ، عبابسة السعيد ،2006 .

7-مدير مكتب الدراسات الهندسية ، دنيا اسكندر، 2006.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

A/ LIVRES

1/-Marc Cote, l'urbanisation en Algerie ,idées reçues réalite in travaux de l'institut

de geographie de Vénis.

2/-Marc Ecrement, Independance politique et liberation economique ,un grand de

siecle de développement de l'Algerie 1986.

3/-Marc Cote, l'Algerie espace et societe, edition masson ,Paris ,1997

4/-Merge Rece, sociologie,introduction ,Holit Rinart Cind Winston New York . 1980.

5/-Amir, Galal, Urbanisation demographie and économic,developpement ,in Anat

werld, Beyrout arab, university,1972.

6/-Data from united, démographie year book,1994

7/-jacq Graca, la forme d'une ville José Corti, Paris, 1985.

8/-Rose Jerry, introduction to sociology,Rand Menalley et Compagny 1971.

9/-.M Boutefnouchet, la f amille algerienne, SNED ,Alger, 1982.

B/ REVUES

1/-ANNUARE statistique ,wilaya de Oum-el-Bouaghi ,decembre 2002 .

2/-Anat, plan d'aménagement de w.Oum-el-Bouaghi ,plan communaux Alger , 1996

3/-Plan d'amenagement de w.Oum-el-Bouaghi, rapport de commencement agence nationale pour le menagement de terrritoire , Alger .

4/-Planification de la menagement du territoire edition decembre ,2002.

5/-Plan d'amenagement de w.Oum-el-Bouaghi ,rapport final ,agence nationale pour la menagement du territoire ,Alger.

6/-Population Institut naationale de l'etude demographique ,TIVED 1389.

7/-Population Division ;Urbain rural affaire departement of economie and social united nation.

8/-Révision du plan directeurs d'amenagment et urbanisme ,phase A,Bilan et perspective ,bureau d'étude de réalisation en urbanisation Ain m'lila 2001.

9/-Révision du plan directeurs,demandagment et urbanisme,phase B ,aménagement

Bureau d'etude de realisation ,en urbanisme Ain-M'lila ,2003.

10/-W-de Oum-el-Bouaghi en quelques chiffres ,1997.

11/-Daira de Ain-M'lila,rapports sur situation sociaux economique de la Daira 2001.

الفهـــــارس

I - فهرس المحتويات

فهـــــــــرس المحتويات	الصفحة
الشكر	
الاهداء	
المقدمة	
الفصـــــــــل التمهيـــــــدي	
الاشكالية	
الاهمية	
الاسباب	
الاهداف	
الفرضية ومؤشراتها	
الفصـــل الأول: تحليل نظري ومنهجي للنمو الحضري (طبيعته ونظريات)	
تمهيد	
أولا: النظريات	
ثانيا: المداخل	
ثالثا: المفاهيم الأساسية والمقاربة	
الفصل الثاني: النمو الحضري في العالم	
المحور الأول: نشأة المدينة وتطورها	
المحور الثاني: التطور التاريخي لنمو الحضري في الدول:	
أ- الدول الصناعية	
ب- الدول النامية.	
ج- النمو الحضري بين التجربة الغربية وواقع الدول النامية	
المحور الثالث: مشكلات النمو الحضري في العالم	
أ- إنتشار الأحياء المتخلفة	
ب- انتشار الآفات الإجتماعية	

الفصل الثالث: النمو الحضري في الجزائر	
تمهيد	
المحور الأول: تحليل سوسيولوجي للنمو الحضري في الجزائر	
المحور الثاني: عوامل النمو الحضري في الجزائر	
أ- النمو الديمغرافي	
ب- الهجرة	
ج- تركز الاستثمارات في المدينة (اللاتوازن الإقليمي)	
المحور الثالث: مشكلات النمو الحضري في الجزائر	
أ- التوسع العمراني الغير مخطط.	
ب- أزمة السكـــن.	
ج- انتشار الأحياء المتخلفة	
الفصل الرابع: مجال الدراسة العام – مدينة عين مليلة-	
تمهيد	
مدخل عام (أم البواقي)	
المحور الأول: الخصائص الجغرافية والإدارية (مدينة عين مليلة)	
المحور الثاني: الخصائص العمرانية	
المحور الثالث: الخصائص الاجتماعية	
أ- خلفية الإطار البشري.	
ب- تمركز السكان وتوزيعهم.	
ج- النشاط الاقتصادي للسكان	
المحور الرابع: التنمية الحضرية	
الفصل الخامس: مجال الدراسة الميدانية وإجراءاته المنهجية	
المحور الأول: مجال الدراسة الخاص.	
المحور الثاني: العينة وطريقة اختيارها.	
المحور الثاني: الإجراءات المنهجية	
الفصل السادس: تحليل وتفسير البيانات الميدانية	
المحور الأول : الخصائص العامة لمجتمع البحث	

المحور الثاني: الهجرة والتنقل	
المحور الثاني : السكن واستعمالاته	
المحور الرابع : الوضع المهني	
المحور الخامس: الحالة الاقتصادية	
المحور السادس: الوسط البيئي	
النتائج	
الاقتراحات	
الخاتمة	
المراجع	
الملاحق	

II - فهـــرس الجـــداول النظريـــة:

رقم الجدول	عنوانـــــه
01	يبين السنة التقريبية لسكان الحضر في العالم التي يبلغ عدد سكانها 20.000ن فما فوق خلال الفترة 1800-2000.
02	يبين نسبة التحضر في الدول العربية.
03	يبين مراحل ونسب النمو الحضري في الجزائر
04	يبين تطور النمو الحضري / الزيادة السكانية في الجزائر.
05	يبين تطور المؤشرات الديمغرافية في الوسطين الريفي والحضري خلال الفترة الممتدة 86-92.
06	يبين النمو في المدن الجزائرية 1966-1977.
07	يبين تطور ونمو الانتاج
08	يبين القوى العاملة لبعض الدول للمغاربية.
09	يبين توزيع السكان حسب الجنس والسن سنة 1987.
10	يبين التجمعات السكانية بالولاية.
11	يبين النشاطات التجارية بالمدينة.

12	يبين توزيع اليد العاملة حول النشاطات الموجودة بالمدينة.
13	جدول تلخيصي للمساحات المبنية لحي قواجلية.

III – جـــدول الخـــــرائط:

الرقم	عنوان الخريطة
01	**خريطة تبين التقسيم الاداري لولاية أم البواقي**
02	**خريطة تبين الموقع والتجمعات السكانية بعين مليلة**
03	**خريطة تبين مواقع الهجرة بعين مليلة**
04	**خريطة تبين القطاعات الاحصائية بحي رقايزي**
05	**خريطة تبين التجمعات الحضرية بحي رقايزي**

V – فهـــرس الجـــداول الميدانيـــة:

رقم الجدول	عنوان الجدول
1	توزيع أفراد العينة حسب الجنس
2	توزيع أفراد العينة حسب السن
3	توزيع أفراد العينة حسب مكان الازدياد
4	توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية
5	توزيع أفراد العينة حسب عدد الاولاد
6	توزيع أفراد العينة حسب تمدرس الاولاد
7	توزيع أفراد العينة حسب الحالة التعليمية
8	توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية
9	توزيع أفراد العينة حسب تاريخ الانتقال إلى المدينة
10	توزيع أفراد العينة حسب أسباب الانتقال إلى المدينة
11	توزيع أفراد العينة حسب هذه المنطقة دون غيرها
12	توزيع أفراد العينة حسب احتمال الانتقال مرة أخرى
13	توزيع أفراد العينة حسب نوع المسكن
14	توزيع أفراد العينة حسب ملكية المسكن
15	توزيع أفراد العينة حسب كيفية الحصول على المسكن

16	توزيع أفراد العينة حسب عدد الغرف
17	توزيع أفراد العينة حسب الخدمات المتوفرة بالمسكن
18	توزيع أفراد العينة حسب المرافق المتوفرة بالمسكن
19	توزيع أفراد العينة حسب التجهيزات المتوفرة بالمسكن
20	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العمل قبل الانتقال إلى المدينة
21	توزيع أفراد العينة حسب نوع العمل الحالي
22	توزيع أفراد العينة حسب رضاهم المهني
23	توزيع أفراد العينة حسب اسباب عدم الرضي المهني
24	توزيع أفراد العينة حسب امكانية الانتقال لأجل العمل
25	توزيع أفراد العينة حسب تبريراتهم للهجرة لأجل العمل
26	توزيع أفراد العينة حسب تقييم مستواهم المعيشي
27	توزيع أفراد العينة حسب جوانب الانفاق الاكثر استهلاكا للمدخول
28	توزيع أفراد العينة حسب وجود من يساعد المبحوثين على الانفاق
29	توزيع أفراد العينة حسب الادخار
30	توزيع أفراد العينة حسب تبريرات السكان للادخار
32-31	توزيع أفراد العينة حسب وجود مصادر دخل إضافية ونوعها
33	توزيع أفراد العينة حسب ارتياحهم بالمنطقة التي يقيمون فيها
34	توزيع أفراد العينة حسب أهمية مناطقهم
35	توزيع أفراد العينة حسب أهم المشاكل التي تعاني منها مناطقهم
36	توزيع أفراد العينة حسب الاقتراحات لحل المشاكل بالمنطقة
37	توزيع أفراد العينة حسب أهم المشاريع التي تحتاجها مناطقتهم

الملاحق

وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي
جامعة منتوري قسنطينة
كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

استمارة بحث

مشكلات النمو الحضري بمدينة عين مليلة

حي رقايـــزي وحي قواجليـة نموذجـا

رسالـــة لنيـــل شهـادة الماجستيـر في علـــم الاجتمـــاع الحضـــري

إعداد الطالبة:
مليحي نجاة

إشراف الدكتور:
بن السعدي إسماعيل

ملاحظة: *المعلومات الواردة في هذه الاستمارة لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي*

السنـــة الجامعيـــة

2006-2005

الموضوع: مشكلات النمو الحضري بمدينـــة عين مليلة

المحور الأول: البيانات الأولية

1- الجنس ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن .....سنة

3- مكان الازدياد: دوار ☐
قرية ☐
مدينة ☐

4-الحالة المدنية: أعزب ☐ أرمل ☐
متزوج ☐ مطلق ☐

5-الحالة التعليمية: أمـــي ☐ يقرأ و يكتب ☐
ابتدائي ☐ متوسط ☐
ثانوي ☐ جامعي ☐

6-الحالة العائلية :كم هو عدد أولادك؟ .....

7-ماهو عدد الأولاد الذين لا يدرسون ؟.....

الأولاد الـــــذين يدرســون ؟ .....

8-الوضيفة الهنية : عامل ☐
عاطل ☐
متقاعد ☐

المحور الثاني :-بيانات حول الهجرة والتنقل:

9-اين كنت تقيم قبل إنتقالك إلي المدينة ؟ دوار ☐
قرية ☐
مدينة ☐

10-ماهو تاريخ إنتقالك إلي المدينة؟ .....

11-ماهو سبب انتقالك إلي المدينة ؟ بحثا عن العمل ☐ مشاكل مع الجيران ☐
ضيق المسكن ☐ قدم المسكن ☐
انعدام المرافق ☐ أخرى تذكر ☐

12-ماهو سبب اختيارك لهذه المنطقة بالتحديد ؟ لوجود الأهل والأقارب ☐

بقربه من مكان العمل ☐

-أخرى تذكر ☐

13-بعد استقرارك في هذا الحي هل تفكر في الإنتقال إلي مكان أخر ؟ نعم ☐

لا ☐

14-في حالة الإجابة بنعم ماهي المنطقة التي تريد الإنتقال إليها؟.....

المحور الثالث: -بيانات حول المسكن واستعمالاته.

15ما نوع المسكن الذي كنت تقيم فيه ؟ فيلا ☐ بيت عادي ☐

بيت قصديري ☐ شقة في عمارة ☐

أخري تذكر ☐

16-هل المسكن الذي تقيم فيه ؟ ملكك الخاص مستأجر ☐

17-إذا كان ملكك الخاص كيف تحصلت عليه؟ شراء قطعة أرض ☐

شراء المسكن ☐

ميراث ☐

أخرى تذكر ☐

18-كم غرفة يحتوي عليها المسكن الذي تقيم فيه ؟ .....غرفة

19-هل يحتوي مسكنك علي الخدمات التالية؟ كهرباء ☐ غاز ☐

قنوات الصرف ☐ اخري تذكر ☐

20-هل يتوفر مسكنك علي الرافق التالية؟ قاعة إستقبال ☐ حمام ☐

مطبخ ☐ حوش ☐

أخرى تذكر.....

21-هل يتوفر منزلك علي التجهيزات التالية ؟ ثلاجة ☐ مكيف هوائي ☐

مقعر هوائي ☐ غسالة ☐

أخرى تذكر .....

المحور الرابع بيانات حول الوضع المهني

.

22-ماطبيعة العمل الذي كنت تقوم به قبل الإنتقال إلي المدينة ؟

23-ما نوع عملك الحالي ؟ فلاحة ☐ وظيف عمومي ☐

صناعة ☐ اعمال أخرى .....

24-هل أنت راضي عن وضعك المهني الحالي ؟ نعم ☐

لا ☐

25-في حالة الإجابة بلا لماذا ؟ .....

26-إذا عرض عليك عمل أخر غير عملك الحالي في منطقة اخري فماذا تفعل؟

القبول ☐ الرفض ☐

27-في كلتا الحالتين لماذا.....

المحور الخامس :الحالة الإقتصادية:

28- هل ترى بأن مستواك المعيشي؟ جيد ☐

متوسط ☐

ضعيف ☐

29 ماهي جوانب الانفاق الاكثر استهلاكا لمدخولك؟ التغذية نعم ☐ لا ☐

تعليم الاطفال نعم ☐ لا ☐

المنزل وتأثيثه نعم ☐ لا ☐

أخر ى تذكر

30 هل يساعدك بعض افراد اسرتك على الانفاق؟ نعم ☐

لا ☐

31 هل تدخر جزءا من مدخولك؟ نعم ☐

لا ☐

32 في كالت الحالتين لماذا؟ .....

33 هل لديك مصادر دخل اضافية؟ نعم ☐

لا ☐

34 في حالة الاجابة بنعم ما نوع هذه المصادر؟ عقارات ثابتة ☐

عقارات منقولة ☐

المحور السادس: بيان تحول الوسط البيئي:

35 هل تشعر بالراحة اثناء وجودك بهذا الحي؟ نعم ☐

لا ☐

36 في حالة الاجابة بلا لماذا.....

37 هل ترى بأن المنطقة التي تسكنها هي؟ افضل من المناطق الاخرى ☐

اقل شأنا من المناطق الاخرى ☐

مثل بقية المناطق الاخرى ☐

38 ما نوع المشاكل التي يعاني منها الحي الذي تقيم فيه؟

.....

.....

39 ماهي اقتراحاتك لحل المشاكل الموجودة بهذا الحي؟

.....

.....

40 حسب رأيك ما هي أهم المشروعات التي يحتاجها هذا الحي؟

.....

.....

41 هل ترى أن هناك جوانب أخرى لم أسألك عنها؟

.....

.....

شكرا على تعاونك